جا

عمادة الدراسات العليا

الاستثناء ومعالمه بين القاعدة النحوية والواقع الاستعمالي من خلال معلقات العرب العشر
(دراسة إحصائية دلالية استعمالية)

إعداد الطالب

خالد بن صالح بن سلامه الشراري

إشراف

الأستاذ الدكتور ''محمدأمين'' أحمد الروابدة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العلـــيا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في تخصص اللغة والنحو قســم اللــغة العربية

جامعة مؤتة، ٢٠١١

الإهداء

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب

إلى التي لا تنم حتى أنام

إلى الذي سهر عليَّ الليالي الطوال

إلى الذي حمل القنديل الذي أنار لي درب العلم الطويل

وإلى الذين لم يبخلوا عليَّ بدعمهم المعنوي، الذين لولا جهودهم ما كانت هذه الرسالة أن ترى النور، إلى الذين سكبوا في مسمعي أحلى الكلمات وأعذبها، إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، وأخوالي جميعهم.

وإلى الذي وإن تأخر ذكره إلاَّ أنه قد سبق فضله، إلى المرحوم خالي (عوض) رحمة الله عليه، وغفر له، وأسكنه فسيح جناته.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، راجياً أن أكون قد زرعت لحظة فرح طال انتظارها.

خالد بن صالح بن سلامه الشراري

الشكر والتقدير

بعد أن أكملتُ – بفضل الله – إعدادَ هذه الرسالة طالباً بها استكمال متطلبات درجة الدكتوراه في كلية الآداب، من جامعة مؤتة، أرى أنَّ الواجب يفرض عليّ أن اعترفَ لكلِّ ذي فضل عليَّ بفضله، حتى أصبحت الرسالة على الحال التي هي عليها اليوم.

وأول مَنْ أتوجَّه إليه بشكري وتقديري، هو أستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور محمدأمين أحمد الروابدة، الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة، وبرعايتي وإسنادي طوال فترة إعدادي لها، فقد كان يوجِّهُني كلما رآني أحيد عن الجادّة، ويُعِينني على البحث والتقصي، ويُبصِّرني بكثير مما خَفِيَ عليَّ ، فقد كان نعم الشيخُ والموجِّهُ، والأخُ والصديقُ ، فجزاه الله خير الجزاء وأوفره، ونفعنا على الدوام بعلمه الوافر.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة كل من : الأستاذ الدكتورعبد القادر مرعي الخليل، والدكتور فايز محاسنه، والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، الذين شرفوني بقبولهم مناقشة هذه الرسالة، لتقويم ما اعوجَّ فيها بملاحظاتهم القيمة، وتخليصها من الشوائب العالقة بها، فجزاهم الله عني خير الجزاء، وحفظهم ذخراً لدارسي العربية.

ولا يفوتني في النهاية أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكل أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب في جامعة مؤتة، الذين كانوا منهلاً عذباً ارتويت منه.

كما أتوجه بشكري لكل من قدم لي المساعدة، وأعانني على كتابة هذه الرسالة قولاً أوعملاً، فهم أهل الفضل والخير، فجزاهم الله عنّي كل خير.

خالد بن صالح بن سلامه الشراري

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهـــــــــداء.....	أ
الشـــــكر والتقـــــدير.....	ب
فهـــــرس المحتويـــــات.....	ج
الملخـــــص باللغـــــة العربيـــــة.....	و
الملخـــــص باللغـــــة الإنجليزيـــــة.....	ز

المحتوى	الصفحة
المقدمـــــــــــة	١
الفصل الأول: قواعد الاستثناء في النحو العربي	**٥**
١.١ تعريـف الاسـتثناء فـي اللغـة والاصـطلاح.....	٥
٢.١ أدوات الاســـــــــتثناء.....	٧
٣.١ أركـــــان الاســـــتثناء.....	٢٧
٤.١ الاســـتثناء التـــام وأنواعـــه.....	٢٩
٥.١ الاســـتثناء المفـــرغ وحكمـــه.....	٣١
٦.١ أحـوال الاسـم الواقـع بعـد (إلاّ) وحكمـه.....	٣٢
٧.١ حكـم المسـتثنى إذا تقـدم علـى المسـتثنى منـه.....	٣٩
٨.١ حكـــم (إلاّ) إذا تكـــررت للتوكيـــد.....	٤٠
٩.١ حكـم (إلاّ) إذا تكـررت لغيـر التوكيـد.....	٤٠
١٠.١ حكـم المسـتثنى بـــ(غيـر وسـوى).....	٤٢
١١.١ حكـم المسـتثنى بـــ(لـيس ولا يكـون).....	٤٥
١٢.١ حكـم المسـتثنى بـــ(خـلا وعـدا).....	٤٦
١٣.١ حكـــم المســـتثنى بـــــ(حاشـــا).....	٤٧
١٤.١ حكـم المسـتثنيات المتكـررة مـن حيـث المعنـى.....	٤٨

الفصل الثاني:دراسة تطبيقية لقواعد الاستثناء من خلال المعلقات العشر ٥٠
١.٢ تمهيـــــــــــــد..... ٥٠
٢.٢ معلقـــة امـــرئ القـــيس وديوانـــه..... ٥٥
٣.٢ معلقـــة طرفـــة بـــن العبـــد وديوانـــه..... ٦٥
٤.٢ معلقـــة زهيـــر بـــن أبـــي سـلمى وديوانـــه..... ٦٩
٥.٢ معلقـــة لبيـــد بـــن ربيعـــة العـــامري وديوانـــه..... ٧٨
٦.٢ معلقـــة عنتـــرة بـــن شـــداد وديوانـــه..... ٨٩
٧.٢ معلقـــة عمـــرو بـــن كلثـــوم وديوانـــه..... ٩٢
٨.٢ معلقـــة الحـــارث بـــن حلـــزة وديوانـــه..... ٩٣
٩.٢ معلقـــــة الأعشـــــى وديوانـــــه..... ٩٦
١٠.٢ معلقـــة النابغـــة الـــذبياني وديوانـــه..... ١٠٩
١١.٢ معلقـــة عبيـــد بـــن الأبـــرص وديوانـــه..... ١١٧
الفصل الثالث : الاستثناء بين المنهجين:المعياري والوصفي وجهود العلمـــــاء فـــــي ذلـــــك ١٢٢
١.٣ الاســتثناء فــي ضــوء المــنهج المعيــاري..... ١٢٢
٢.٣ المآخـــــذ والانتقـــــادات..... ١٣٧

المحتوى **الصفحة**

٣.٣ الاســتثناء فــي ضــوء المــنهج الوصــفي..... ١٣٧
٤.٣ المآخـــــذ والانتقـــــادات..... ١٤٣
٥.٣ جهود علماء النحو المحدثين في معالجة باب الاستثناء..... ١٤٥
٦.٣ شوقي ضيف في كتابه(تجديد النحو)..... ١٤٥
٧.٣ رفاعـة الطهطـاوي فـي كتابـه(التحفـة المكتبيـة لتقريـب اللغـة العربيـــــــــــــــة)..... ١٤٩
٨.٣ كامل جميل ولويل في كتابه(عودة للنحو العربي الأصيل)..... ١٥٢
٩.٣ مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي)..... ١٥٣
١٠.٣ هادي نهر في كتابه (التراكيب اللغوية في اللغة العربية) ١٥٧
١١.٣ الإحصائـــــــــــية..... ١٥٩
الخاتمـــــــــــة ١٦٠
المراجـــــــــــع ١٦٢

الملخص

الاستثناء ومعالمه بين القاعدة النحوية والواقع الاستعمالي من خلال معلقات العرب العشر

خالد بن صالح بن سلامه الشراري

جامعة مؤتة، ٢٠١١

الاستثناء من الأساليب النحوية المهمة التي كثر شيوعها في الكلام العربي، وقد حظيت باهتمام النحاة منذ القدم، وكانت هذه الدراسة حول أسلوب الاستثناء بين القاعدة النحوية والواقع الاستعمالي من خلال المعلقات العرب العشر- دراسة إحصائية دلالية استعمالية- ، قمتُ خلالها باستقصاء الأبيات الشعرية التي وردت في معلقات العرب العشر المتعلقة بمسائل الاستثناء، ودراسة هذه الشواهد الشعرية محتكمة إلى آراء النحويين عبر منهج وصفي .

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، ومقدمة، وخاتمة، موزعة على الشكل التالي :

الفصل الأول: تناولت فيها قواعد الاستثناء في النحو العربي، تعريفاً، دارساً فيها أدواته، وأركانه، وأنماطه، وأحكامه، وموردا آراء النحاة في ذلك.

أما الفصل الثاني: فكان دراسة تطبيقية لهذا الأسلوب من خلال المعلقات، بادئاً بتمهيد عن المعلقات، وقيمتها الأدبية واللغوية، ومتناولاً بعد ذلك أنماط هذا الأسلوب بما ورد من شواهد شعرية في معلقات العرب العشر، سواء أجاءت متفقة مع قواعد النحو العربي أم مخالفة لها، والخروج بنتائج إحصائية بعد دراسة شواهد كل شاعر من شعراء المعلقات.

أما الفصل الثالث: فقد تناولت فيه الاستثناء في ضوء المنهجين : المعياري والوصفي، متناولاً بعد ذلك مآخذ وانتقادات كلّ منهما، ومتناولاً بعد ذلك جهود علماء النحو المحدثين في معالجة هذا الأسلوب؛ كشوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو)، ورفاعة رافع الطهطاوي في كتابه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية)، وكامل جميل ولويل في كتابه (عودة للنحو العربي الأصيل)، ومهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي)، وهادي نهر في كتابه (التراكيب اللغوية في العربية).

وفي الخاتمة أثبت أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

Abstract

Exception and grammatical features between al Qaeda and the fact Olastamali through suspensions Arabs ten
Khalid bin Saleh bin safety Alsharari
Mutah University .2011m

The exception of the methods grammatical task, which many common in Arabic speech, has gained special attention grammarians since ancient times, this was a study on the method of exception statistical study of semantic Astamalih, you conducted the survey of poetry contained in the suspensions Arabs decade on issues of exclusion, and to examine the evidence of poetry Mankmp to the views of the Syntactical through a descriptive approach.

The study, in three chapters and an introduction, and conclusion. Broken down as follows:

Chapter I: took exception to the rules of Arabic grammar, definition, and studying tools and essentials, patterns and its provisions, and a resource the views of the grammarians.

Chapter II: was the study applied to this method, starting with the boot for pendants and value of literary, linguistic, and, addressing after the patterns of this method, including Lord of the evidence of poetry in the suspensions Arabs ten, both are in keeping with the rules of Arabic grammar or the language of her, and leave the results of the statistical after Study the evidence of every poet of poets pendants.

The third chapter: it dealt with the exception in the light of two approaches normative descriptive, addressing then sockets criticized each other, and, addressing then the efforts of scientists as modern in the treatment of this method, Khawki Hanif in his book (renewal as), and Tahtawi in his book (Masterpiece Office to bring the Arabic language), and the entire beautiful and Weil in his book (the return of some Arab inherent), and MehdiMakhzoumi in his book (in Arabic grammar), and Hadi river in his book (the linguistic structures in Arabic), and Nihad Moosa in his book (the theory of Arabic grammar).

In conclusion proved the most important findings of the study results.

المقدمة

الاستثناء من الأساليب النحوية التي كثر شيوعها، وقد حظيت باهتمام النحاة منذ القدم، فلا يكاد مصنف من مصنفاتهم إلاَّ تناول فيه صاحبه هذا الأسلوب، موضحاً ما يتعلق به من مسائل، وقد اعتمد النحاة حين درسوا اللغة، وقعدوا لها على شواهد من القرآن الكريم، ومن كلام العرب نثراً وشعراً.

فكانت هذه الدراسة (الاستثناء ومعالمه بين القاعدة النحوية والواقع الاستعمالي من خلال معلقات العرب العشر) دراسة إحصائية دلالية استعمالية، وغني عن القول ما تمثله هذه المعلقات من أشعار العرب، فهي النموذج لهم، والأعلى بلاغةً وفصاحةً، وهي قمة ما وصل إلينا، ولتكون مُشعرة بطريقة أو بأخرى على تلك التقسيمات التي نراها في كتب النحو، وتلك الدلالة التي حُشِيَ بها هذا الباب، ولتكون شاهدة على ذلك الاستقراء التي بني عليه النحاة قواعدهم وأقيستهم .

ولا أدعي أن المعلقات هي كل ما جاءنا عن العرب، فهذا لم يقل به أحد، ولكنها-كما قلت- تومئ إلى دقة هذه القواعد، وتمثلها للمسموع من العرب، لأنها تمثل شريحة واسعة لشعراء في بيئات مختلفة، وفي قبائل متباعدة، فضلاً عن كونها قمة الهرم في الاستدلال.

وقد اعتمدتُ في هذه الدراسة على كتب التراث؛ منها : كتاب سيبويه ، والأصول في النحو: لابن السراج، واللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري، وشرح المفصل: لابن يعيش، وهمع الهوامع: للسيوطي، وارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي، والمقتضب: للمبرد، واللمع في العربية: لابن جني، وغيرها من الكتب النحوية.

أما الكتب الحديثة فقد اعتمدت على بعضها؛ منها : كتب خليل عمايرة (في نحو اللغة وتراكيبها) و(في التحليل اللغوي)، ومهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي)، ونوزاد حسن أحمد في كتابه (المنهج الوصفي في كتاب سيبويه)، وشوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو)، وهادي نهر في كتابه(التراكيب اللغوية في العربية) وغيرها من الدراسات.

ولابدَّ من الإشارة إلى ثمة دراسات خُصِّصت لدراسة أسلوب الاستثناء؛ ومنها : الاستغناء في الاستثناء: لشهاب الدين القرافي، وهي دراسة قديمة.

ومن الدراسات الحديثة، الاستثناء في الحديث الشريف بين النظرية والتطبيق: لوجدان الشمايلة، وغيرها من الدراسات.

وقد رأيتُ أن يكون البحث في مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، أما المقدمة : فقد تم عرضها، أما الفصل الأول: وهو(قواعد الاستثناء في النحو العربي)، فقد عرضتُ فيه تعريف الاستثناء وحكمه، وأدواته، وهي على ثلاثة أنواع : أسماء وأفعال وحروف، ذاكراً عددها، فمنهم من عدَّها ثماني أدوات، ومنهم من عدَّها ثلاث عشرة أداة، كما تقوم أركان الاستثناء على أربعة؛ وهي: المستثنى، والمستثنى منه، والأداة، والحكم، ذاكراً أنواع الاستثناء التام؛ بنوعيه الموجب وغير الموجب، والمنقطع، والمفرغ، ذاكراً أحوال الاسم الواقع بعد (إلاَّ) وحكمه، ويأتي ذلك على أحكام ثلاثة :

أ- وجوب النصب.

ب- جواز النصب والإتباع .

ج- حسب موقعه من الإعراب .

كما أن النصب هي الحركة الأصلية التي تظهر على المستثنى، كونه من باب المنصوبات، لكونه فضلة، ذاكراً عامل النصب في المستثنى، واختلفوا في ذلك؛ فمنهم من

قال إنه منصوب بالفعل "استثني"، ومنهم من قال إنه منصوب بالأداة، ومنهم من قال إن العامل في نصب المستثنى هو (أن الشرطية) و(لا النافية).

ثم ذكرت حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، وخلصت إلى أنه منصوب وجوباً، ذاكراً شروطاً وضعها النحاة لتقدم المستثنى على المستثنى منه.

ثم ذكرت حكم (إلاَّ) إذا تكررت للتوكيد، وخلصت إلى نصب أحدهما، ورفع الآخر. وإذا تكررت (إلاَّ) لغير التوكيد، فلا يجوز نصب المستثنيات جميعها، بل يكون عمل العامل في واحد منها، وينصب الثاني، ذاكراً حكم المستثنى بـ (غير وسوى)، ويأتي الاسم الواقع بعدها مجروراً بالإضافة.

أما حكم المستثنى بـ (ليس ولا يكون)، فيكون المستثنى بهما خبراً لهما.

أما حكم المستثنى بـ (خلا وعدا)، فيأتي على وجهين:

١. أنهما فعلان ينصبان المستثنى، وفاعلهما يكون ضميراً مستتراً تقديره "بعضهم".
٢. أنهما حرفا جر، ويكون المستثنى مجروراً بهما.

أما إذا دخلت عليهما (ما)، فيلزم الاسم الواقع بعدهما حالة واحدة، وهي النصب على أنه مفعولاً به.

أما حكم المستثنى بـ (حاشا)، فقد عدَّها بعض النحاة حرف جر، وبالتالي فإنَّ الاسم الذي يأتي بعدها يكون مجروراً بها، وهذا هو المشهور عند النحاة، كما عدَّها بعضهم فعلاً ناصباً للمستثنى بعده.

أما حكم المستثنيات المتكررة من حيث المعنى، والمقصود تكرار(إلاَّ) ليس للتوكيد، بل يكون المقصود استثناء بعد استثناء، فالنحاة على ثلاثة مذاهب:

١. جواز الاستثناء مطلقاً.
٢. عدم جواز الاستثناء مطلقاً .
٣. إذا كان المستثنى عقدا فلا يجوز، أما إذا كان غير عقد فيجوز.

وفي الفصل الثاني : كانت الدراسة تطبيقية لقواعد الاستثناء من خلال المعلقات العشر، بادئاً بتمهيد عن المعلقات تعريفاً، ومتى جمعت، وعددها، وخلصت إلى أنها عشر معلقات، وهم : امرؤ القيس، وطرفة بن العبد، وزهير بن أبي سلمى، ولبيد بن ربيعة، وعمرو بن كلثوم، وعنترة بن شداد، والحارث بن حلزة، والأعشى، والنابغة الذبياني، وعبيد بن الأبرص. كما ذكرت قيمة المعلقات اللغوية والأدبية، وأنها قمة الهرم في الاستدلال، وتمثل شريحة واسعة لشعراء في بيئات مختلفة، وفي قبائل متباعدة، ثم ذكرت بعد ذلك الشواهد الشعرية لكل شاعر من أصحاب المعلقات، مفصلاً كل شاهد ذاكراً أركانه، وحكمه الإعرابي، وما قال فيه النحاة من اختلاف، خالصاً بنتائج بعد كل معلقة من أصحاب المعلقات.

أما الفصل الثالث: فكان عنوانه (الاستثناء بين المنهجين: المعياري والوصفي، وجهود العلماء في ذلك)، بادئاً بالاستثناء في ضوء المنهج المعياري، تعريفاً وأثر الاستثناء في ضوء المنهج المعياري ، ذاكراً المآخذ والانتقادات لهذا المنهج.

ثم ذكرت الاستثناء في ضوء المنهج الوصفي تعريفاً، وأثر الاستثناء في ضوء المنهج الوصفي، ذاكراً المآخذ والانتقادات لهذا المنهج.

ثم ذكرت جهود علماء النحو المحدثين في معالجة هذا الباب، فقد ظهرت دعوات عدة لتيسير النحو العربي وإصلاحه في العصر الحديث، وكانت محاولات بالاختصار، أو

الإصلاح، أو الإيضاح، أو حتى التجديد، منطلقاً من شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو)، ورفاعة رافع الطهطاوي في كتابه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية)، وكامل جميل ولويل في كتابه (عودة للنحو العربي الأصيل)، ومهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي)، وهادي نهر في كتابه (التراكيب اللغوية في العربية)، ذاكراً في هذه الكتب ما تناوله النحاة المحدثون حول موضوع الاستثناء، ومناقشاً ذلك في كتبهم، ومبيناً رأيي فيما توصلوا إليه.

ثم جاءت الخاتمة، عرضتُ فيها أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج من خلال الفصول الثلاثة السابقة.

وفي الختام : أرجو التماس العذر لي لما قد يكون حصل من نقص أو خلل، وأسأل الله ـ عز وجل ـ أن يجعل علمي هذا خالصاً لوجهه الكريم، ويجعله علماً ينتفع به في خدمة ديننا الحنيف، ولغتنا العربية.

الفصل الأول
قواعد الاستثناء في النحو العربي

١.١ الاستثناء لغةً واصطلاحاً:

لغةً:

يقول ابن منظور: (وحَلْفةٌ غير ذات مَثْنَوِيَّة أي غير مُحَلَّلة، يقال: حَلَف فلان يميناً ليس فيها ثُنْيا ولا ثَنْوَى ولا ثَنِيَّة ولا مَثْنَوِيَّةٌ، والاستثناء كله واحد، وأصل هذا كله من الثَّنْي والكَفّ والرّدّ؛ لأن الحالف إذا قال: والله لا أفعل كذا وكذا إلاَّ أن يشاء الله غَيْرَه، فقد رَدَّ ما قاله بمشيئة الله غيره، والثِّنْوة: الاستثناء. والثُّنيان بالضم: الاسم من الاستثناء، وكذلك الثَّنْوى، بالفتح والثُّنيا والثُّنْوى ما استثنيته)[١].

وفي المصباح المنير: (والثَّنْوَى بالفَتْحِ مَعَ الوَاوِ اسمُ مِنَ الاسْتِثْنَاءِ، وفِي الحَدِيثِ " مَن اسْتَثْنَى فَلَهُ ثُنْيَاهُ "، أي مَا اسْتَثْنَاهُ، و(الاسْتِثْنَاء) اسْتِفْعَالٌ من ثَنَيْتُ الشَّيءَ (أَثْنِيهِ ثَنْياً)، من بَابِ رَمَى إذَا عَطَفْتُه ورَدَدْتُهُ و(ثَنَيْتُهُ) عن مُرَادِهِ إذَا صَرَفْتُهُ عَنْهُ، وعلى هذا (فالاسْتِثْنَاءُ) صَرْفُ العَامِلِ عَنْ تَنَاوُل المُسْتَثْنَى، ويَكُونُ حقِيْقَةً في المتَّصِلِ وفي المُنْفَصِلِ أيْضاً؛ لأَنَّ (إلاَّ) هِيَ الَّتي عَدَّتِ الفِعْلَ إلى الاسْم حَتّى نَصَبَهُ)[٢].

اصطلاحاً:

الاستثناء بابٌ من أبواب النحو، والمقصود به: إخراج الاسم الواقع بعد الأداة(إلاَّ)، وما في معناها من الحكم الواقع على الاسم الذي قبلها.

وورد هذا المصطلح بهذا المعنى النحوي في أواخر القرن الثاني الهجري، ذكره سيبويه في تعريفه الاستثناء قائلاً: (هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأنه مُخرجٌ ما أدخلت فيه غيره)[٣]. وكذا فعل خلف الأحمر؛ إذ أطلق هذا المصطلح على هذا الباب[٤].

ويبدو أنّ هذا المصطلح قد ظهر قبل سيبويه وخلف الأحمر، فقصة سيبويه مع أستاذه حمّاد بن سلمة مشهورة، وهي السبب في تحوّل سيبويه إلى حلقات الخليل ابن أحمد الفراهيدي طلباً لعلم النحو؛ يقول أبوعلي البغدادي: ولد سيبويه بقرية من قرى شيراز يقال لها: البيضاء من عمل فارس، ثُمّ قدم البصرة ليكتب الحديث فلزم حلقة حمّاد بن سلمة فبينما هو يستملي على حمّاد قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (ليس من أصحابي إلاّ من لو شئتُ لأخذت عليه ليس أبا الدرداء). فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء وظنه اسم ليس، فقال حمّاد: كنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت وإنّما (ليس) هاهنا استثناء. فقال: سأطلب علماً

---

(١) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر، باب: ثني، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة ثني،المكتبة العلمية - بيروت.

(٣) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988 م، 330/2.

(٤) كاظم، إبراهيم كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ط 1، عالم الكتب، بيروت، 1988م، ص21.

لا تلحنني به. فلزم الخليل فبرع)[١].

والمستخلص من هذه الرواية أنّ المصطلح ورد قبل سيبويه بمعناه وعمله النحوي لا بلفظ تعريفه صراحةً، كما ورد عن سيبويه في كتابه.

كما ورد هذا المصطلح عند كثير من النحاة بعد سيبويه كالفراء،[٢] والأخفش،[٣] والمبرد؛ يقول المبرد: (هذا باب الاستثناء، والاستثناء على وجهين: أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، وذلك قولك: ما جاءني إلاَّ زيدٌ، وما ضربتُ إلاَّ زيداً وما مررت إلاَّ بزيدٍ، فإنّما يجري هذا على قولك: جاءني زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررت بزيدٍ، وتكون الأسماء محمولةً على أفعالها. وإنّما احتجت إلى النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: جاءني زيدٌ فقد يجوز أن يكون معه غيره، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ نفيت المجيء كله إلا مجيئه، وكذلك جميع ما ذكرنا. والوجه الآخر: أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً، ثُمّ نأتي بالمستثنى بعدُ، فإذا كان كذلك فالنصب واقعٌ على كل مستثنى، ذلك قولك: جاءني القوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيداً)[٤]. وكذا ظل المصطلح حتى وصل إلينا.

لكننا نجد بعض النحاة قد درسوه تحت عنوان المستثنى، ولم يفرقوا في الدلالة بينه وبين الاستثناء؛ لأهمية المستثنى في بناء الجملة، فهذا ابن السراج يقول:(المستثنى يشبه المفعول إذا أُتي به بعد استغناء الفعل عن الفاعل، وبعد تمام الكلام، تقول: جاءني القوم إلاَّ زيداً، فجاءني القوم، كلام تام، وهو فعل وفاعل، فلو جاز أن تذكر زيداً بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلاَّ نصباً، لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر، فلما توسطت (إلاَّ) حدث معنى الاستثناء)[٥].

٢.١ أدوات الاستثناء:

لا يكون الاستثناء إلاَّ بأدوات، وهي على أنواع ثلاثة:

أسماء وأفعال وحروف، ظهر ذلك في كتاب سيبويه، إذ بدأ بأم الباب (إلاَّ) وحمل بقية الأدوات عليها، يقول:(فحرف الاستثناء (إلاَّ) وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلاَّ)، فغير وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلاَّ) فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا....)[٦].

وقد اختلف النحاة في تسمية هذه الأدوات، فمنهم من سمّاها حروفاً، ومنهم من سمّاها أدوات، وآخرون سمّوها آلات وصيغاً ووسائط، لكن تبقى دلالتها واحدة، وهي: إخراج الاسم الواقع بعدها من الحكم الواقع على الاسم قبلها، وسأفصل القول في ذلك إن شاء

---

(١) الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن الأندلسي ، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف - القاهرة، ١٩٥٤م، ص66.

(٢) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله، معاني القرآن، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 277/2.

(٣) الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، معاني القرآن، تحقيق: د. فائز فارس ، ط2، الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر، ١٩٨١م، 57/1.

(٤) المبرد، أبوالعباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1979م، 389/4.

(٥) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان،١٩٨٨م، ١ /٢٨١.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٠٩.

حروف الاستثناء:

أول ظهور لهذه التسمية كان عند سيبويه في كتابه، وكانت تسميته تشمل كل أنواع الأدوات، إلاَّ أنّه عند تفصيله القول فيها أعطى كل أداة مُسمّى، فسمّى الحرف حرفاً، والفعل فعلاً، والاسم اسماً[١]. وقد تابعه في ذلك كثيرٌ من النحاة[٢]. ومنهم من سمّاها أدوات الاستثناء[٣].

وذهب آخرون إلى أنّها آلات، وهي كلمة مقابلةٌ كلمة أداة في المعنى المعجمي[٤].

ويقول الرضي: (والمنسوب إليه كان المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء)[٥]، وبعضهم سمّاها صيغ الاستثناء يقول القرافي: (قولٌ ذو صيغ مخصوصة)[٦].

ويقول ابن قدامة المقدسي: (الاستثناء وصيغه إلا وسوى وعدا وليس ولا يكون وحاشا وخلا)[٧]. ومثله قال الشنقيطي: (وصيغ الاستثناء وهي المعروفة في النحو وأم الباب الباب إلاَّ)[٨].

أمّا الزركشي فقد استخدم مصطلح وسائط وقصد أدوات الاستثناء يقول: (الحكم بإخراج الثاني من حكم الأول بواسطته موضوعة لذلك)[٩].

وأرى أنّ كلمة أداة أشمل و أعم، فهي تشمل الأنواع الثلاثة وهي الأكثر استخداماً عند النحاة والمشتغلين باللغة، لأنهم قصدوا الأداة المصطلح عليها في سياق لغوي معين، لا من دلالة النص التي تؤديه الأداة، وهو ما أجمع عليه الفقهاء كما رأينا. ولا مشكل في التسميات كما هو واضح، فإن الذين استخدموا (الصيغ) هم فقهاء الأمة فكان أولى بالدلالة عندهم؛ لأنهم إنما يقصدون دلالة المعنى الظاهر من النص كله، لا من الأداة.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٠٩

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٣٧٧. والمبرد، المقتضب، ٢ / ٣٩١. وابن السراج، الأصول في النحو، ١ / ٢٨١.

(٣) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ١، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م، ١ / ١٥٤. والهروي، علي بن محمد النحوي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط ٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨١م، ٢٦ – ٢٨. والصائغ، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط ١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ٢٠٠٣م، ١ / ٤١٠.

(٤) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح، الناشر دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، (أدا)، ٢ / ١٦٥١. وابن منظور، اللسان، (أدا) ٤ / ٢٥.

(٥) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الكافية في النحو، شرحه: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، ٢ /١١٣.

(٦) الغزالي، أبو حامد بن محمد بن محمد، المستصفى في علم الأصول، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٩٩٣م، ٢ / ١٧٩.

(٧) المقدسي، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، روضة الناظر و جنة المناظر، تحقيق: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، ط ٦، مكتبة الرشيد، الرياض السعودية،٢٠٠١م، ٢ / ٧٤٣.

(٨) الشنقيطي، محمد الأمين المختار، مذكرة في أصول الفقه، دار العلم، بيروت - لبنان، (د.ت)، ص٢٢٥.

(٩) الزركشي، بدر الدين أبو عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله الشافعي، البحر المحيط في أصول الفقه، ضبط: د.محمد ناصر، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٩٧م، ٢ /٤٢١.

عددها:

اختلف النحاة في عدد هذه الأدوات، فمنهم من عدّها ثمان أدوات، وهي: إلاَّ، وغير، وسوى، وخلا، وعدا، وليس، وحاشا، ولا يكون.[١] وبعضهم رآها ثلاث عشرة أداة، أي بزيادة خمس وهي: إلاَّ، وغير، وسِوى، وسَوى، وسواء، وما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وحاشا، وخلا، وبله، ولا سيما[٢].

ولعل سبب الاختلاف بين النحاة حول هذه الأدوات، راجع إلى أنّ بعضها وضع للاستثناء على الأصل، والآخر وضع للاستثناء وغيره. وسأقف عند كل أداة مفصلاً وموضحاً خصائص كلٍّ منها، وآراء النحاة فيها، وكيفية استخداماتها إن شاء الله.

إلاَّ:

وهي أم الباب؛ لكثرة استخدامها في كلام العرب شعراً ونثراً، وفوق هذا وذاك في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فهي المتصدرة دوماً عند النحاة، حين يتناولون باب الاستثناء، وقد حُملت بقية الأدوات كما أسلفت عليها، وهي حرف باتفاق جمهور النحاة[٣].

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ (إلاَّ) حرف مركب من (إنّ) المشددة و(لا) النافية، وقد خففت إنّ؛ لكثرة الاستعمال ثمّ أدغمت مع (لا) فصارتا حرفاً واحداً؛ يقول الفراء: (ونرى أنّ قول العرب (إلاَّ) إنّما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحداً وضموا إليها (لا) فصارتا جميعاً حرفاً واحداً وخرجا إلى حد الجحد، إذ جمعتا فصارا حرفاً واحداً)[٤].

وتابعه في هذا من المحدثين المستشرق الألماني برجشستراسر، فقال: (فإنّ (إلاَّ) مركبةٌ من (إنْ) الشرطية و(لا) النافية)[٥].

ويبدو في ظاهر القول إن (إلاّ) في الأصل حرف مركب حدث بها ـ بالتركيب ـ دلالة معنوية أبعدتها نوعا ما عما رُكبّت منه، وما القول بتركيبها إلاَّ فلسفة نحاة، لا نفع منها في الدرس النحوي خصوصاً أجيال الطلبة الذين يواجهون عنتاً في تقبّل هذا العلم.

معاني (إلاَّ):

قد تخرج (إلاّ) عن دلالة الاستثناء إلى معان أخرى ذكرها النحاة في كتبهم، وفصّلوا القول فيها، منها:

١. تأتي بمعنى (الواو)، كما في قوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم)[٦]. فمعنى (إلاَّ) في هذه الآية الكريمة معنى الواو فتكون دلالة الآية " لئلا يكون للناس عليكم حجة والذين ظلموا[٧]" إلاَّ الفراء فإنه خالف ذلك، واشترط

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٠٩. والمبرد، المقتضب، ٤ / ٣٩١. وابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي البغدادي، اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، ط ٢، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٩٨٥م، ص١٢١.

(٢) اليمني، علي بن سليمان الحيدرة، كشف المشكل في النحو، تحقيق: كامل محمد يعقوب، القاهرة، ١٩٧٥م، ص٥٠١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٠٩. المبرد، المقتضب، ٤ / ٣٩١. وابن جني، اللمع، ١٢١.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٣٧٢.

(٥) برجشستراسر، التطور النحوي للغة العربية، مطبعة النجاح، القاهرة، ١٩٢٩م، ص١١٦.

(٦) سورة البقرة، الآية ١٥٠.

(٧) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،(د.ت)، القاهرة، ١ / ٧٣.

عطفها على استثناء قبلها[١].

٢. بمعنى (بعد)، كما في قوله تعالى: (لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى)[٢]، ذكر ذلك ابن جرير الطبري في تفسيره للآية الكريمة السابقة يقول:(إنّما جاز أن توضع (إلاَّ) في موضع (بعد) لتقارب معنيهما في هذا الموضع).[٣]

وقد أنكر بعض النحاة أن تكون (إلاَّ) في هذه الآية الكريمة بمعنى (بعد) [٤].

يقول المرادي: (ومن أغرب ما قيل في (إلاَّ) أنّها تكون بمعنى (بعد) وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى: (إلاَّ الذين ظلموا منهم)[٥] وقوله تعالى: (إلاَّ ما قد سلف) [٦] وقوله تعالى: (إلاَّ الموتة الأولى)[٧])[٨].

بمعنى (لكن) وعليه قول أكثر النحاة[٩]، بشرط أن يكون الاستثناء منقطعاً؛ لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه.

٣. وتأتي بمعنى (إمّا)، يقول أبو عبيدة الهروي: (تكون إلاَّ بمعنى (إمّا) كقولك: إمّا أن تكلمني وإلاَّ فاسكت، المعنى إمّا أن تكلمني وإمّا أن تسكت)[١٠].

٤. وتأتي بمعنى (بل) كقوله تعالى:(طه ((١)) ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ((٢)) إلا تذكرة لمن يخشى) [١١].

والمعنى بل تذكرة[١٢].

٥. وتأتي بمعنى (حتى): يقول سيبويه: (وأمّا قولهم: والله لا أفعل إلاَّ تفعل، فإن تفعل في موضع نصب، والمعنى حتى تفعل أو كأنه قال: أو تفعل)[١٣].

٦. وتأتي بمعنى (غير): قال ذلك كثيرٌ من النحاة كما في قوله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلاَّ الله لفسدتا)[١٤].

يقول سيبويه: (هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة قبل وغير وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلاَّ زيدٌ لهلكنا، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلاَّ

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ٩/١.

(٢) سورة الدخان، الآية ٥٦.

(٣) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان من تأويل آي القرآن، ضبط وتعليق: محمود شاكر، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ٢٠٠١م، ٢٥ / ١٦١.

(٤) ابن عطية، أبومحمد عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٣م، ٥ / ٧٨.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٥٠.

(٦) سورة النساء، الآية ٢٢.

(٧) سورة الدخان، الآية ٥٦.

(٨) المرادي، حسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: طه محسن، جامعة الموصل، بغداد، بغداد، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٦م، ص ٤٨١.

(٩) سيبويه، الكتاب،٢ /٣٥٣. والفراء، معاني القرآن، ٣ / ٣٥٩. والأخفش الأوسط، معاني القرآن،١ /١١٥. والمبرد، المقتضب،٤ /٤١٤. وابن السراج، الأصول في النحو،١ / ٣٥٣.

(١٠) الهروي، الأزهية في علم الحروف، ١٨٧.

(١١) سورة طه، الآيات ١ – ٣.

(١٢) السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن محمد بن عبدالله، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا – لبنان، ١٩٨٨م، ٢ / ١٦٠.

(١٣) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٢.

(١٤) سورة الأنبياء، الآية ٢٢.

زيد لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت، ونظير ذلك قوله عز وجل: (لو كان فيهما آلهة إلاَّ الله لفسدتا) [١].[٢]

٧. وتأتي بمعنى (لا)[٣]، كما في قوله تعالـــى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلاَّ الذين الذين ظلموا) [٤].

٨. وتأتي بمعنى (سوى) [٥]، كما في قوله تعالى: (خالدين فيها أبداً ما دامت السماوات والأرض إلاَّ ما شاء ربك) [٦].

٩. وتأتي بمعنى (بدل) [٧]، كما في قوله تعالى:(لو كان فيهما آلهة إلاَّ الله لفسدتا)[٨].

١٠. الاستئناف: يقول الدامغاني في الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز:(إلاَّ على أربعة أوجه الاستثناء والاستئناف وهو يشبه الاستثناء) [٩].

نخلص إلى أن (إلاَّ) تستخدم في كل أنواع الاستثناء، المتصل والمنقطع والمفرغ، وهذه سمة اختصت بها عن باقي أدوات الاستثناء[١٠]، وقد يخلط بعضهم بين (إلاَّ) حرف الاستثناء و(إلاَّ) المركبة من (إنْ) الشرطية و(لا) النافية، فعند إدغام النون الساكنة باللام أصبحت النون لاماً وأدغمت بلام (لا) فصارتا (إلاَّ)، فالفرق واضح بين الاثنتين، فالأولى حرف غير مركب، والثانية حرف مركب من حرفين كما أسلفتُ.[١١]

الأدوات المترددة بين الحرفية والفعلية:

حاشا:

لها لغات عدة منها: حاشى، حَاشَ، وحشا، وحشى[١٢]. ومع تغيّر لغاتها لا تتغير وظيفتها النحوية في الاستثناء وكان النحاة فيها على آراء ثلاثة:

---

(١) سورة الأنبياء، الآية ٢٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣١ – ٣٣٢.

(٣) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى النحوي، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٣م، ص١٣٨.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٥٠.

(٥) الرماني، معاني الحروف، ص ١٢٨.

(٦) سورة هود، الآية ١٠٧ و ١٠٨.

(٧) السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن محمد بن عبدالله، معجم الأدوات النحوية وإعرابها وإعرابها في القرآن الكريم، تحقيق: عبد العزيز السيروان ويوسف علي بديوي، دار ابن هانئ، الطبعة الأولى، دمشق – سوريا، ١٩٨٨م، ص٤٤.

(٨) سورة الأنبياء، الآية ٢٢

(٩) الدامغاني، أبو عبدالله الحسين بن محمد، الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز، تحقيق: سيد الأصل، ط ٥، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ١٩٨٥م، ص٣٥.

(١٠) الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة - مصر، ١٩٨٠م، ١ / ٣٤٧.

(١١) المرادي، الجني الداني، ص٧٤٩. وابن مالك، أبوعبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معّوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،٢٠٠٠م، ١ /٣١٤.

(١٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حشا) ١٤ / ١٨١ و ١٨٢.

منهم من عدّها حرفاً ولا تكون إلاَّ كذلك[١]. ولها وظيفتان: وظيفة لفظية تتمثل في جر الاسم الواقع بعدها، ووظيفة معنوية في إخراج الاسم الواقع بعدها من الحكم الواقع على الاسم قبلها وهي في وظيفتها المعنوية كـ (إلاَّ).

ومنهم من يرى أنّها لا ترد إلاَّ فعلاً، يقول أبو البركات الأنباري: (أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّه فعلٌ أنّه يتصرف، والدليل على أنّه يتصرف قول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشْبِهُهُ وما أحاشي من الأقوامِ من أحدِ

وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال) [٢].

ويرى فريق ثالث أنها تأتي على الوجهين حرفاً وفعلاً[٣]، يقول ابن السراج:

(والبغداديون أيضاً يجيزون النصب والجر بـ "حاشا") [٤].

خلا:

عدّها النحاة من أدوات الاستثناء، وقد رأى فيها بعضهم أنّها ترد فعلاً أكثر من ورودها حرفاً، يقول ابن السراج:(وأمّا حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء، "وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا)، فإذا قلت: ما خلا، فليس فيه إلا النصب؛ لأن (ما) اسم، ولا تكون صلتها إلاَّ الفعل هاهنا") [٥].

ومنهم من عدّها حرفاً واحداً ولا ترد فعلاً حتى لو اقترنت بـ (ما) [٦].

وفريق ثالث عدّها حرفاً وفعلاً، منهم أبو علي الفارسي في الإيضاح[٧]، وكذا ابن جني يقول: يقول: (والأفعال: ليس ولا يكون وعدا وحاشا وخلا والحروف حاشا وخلا)[٨].

عدا:

الحديث عن (عدا) لا يختلف كثيراً عن الحديث عن (خلا)، (لذا فإنّ ما تقدم من آراء وأقوال في (خلا) يقال في (عدا) سواءٌ أكان في فعليتها، أم في فاعلها المستمر أم في معناها، وذلك للمشاركة بين هاتين الأداتين في قضاياهما في هذا الباب) [٩].

---

(١) الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ١٩٨٢م، ١ / ٢٧٨ – ٢٨٠.

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/ ٢٧٨-٢٨٠.

(٣) المبرد، المقتضب، ٣٩١/٤.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٧٩/١.

(٥) المرجع نفسه، ٢٨٨/١.

(٦) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر،١٩٩٨م، ١٥٣٥/٣.

(٧) الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي، ط ٢، دار دار العلوم للطباعة والنشر، المدينة المنورة – السعودية، ١٩٨١م،١ / ٢٢٩ – ٢٣٠.

(٨) ابن جني، اللمع في العربية، ص١٢١.

(٩) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ص٩٠.

دخول (ما) على (عدا، خلا، حاشا):

عند دخول (ما) على هذه الأدوات يكون المستثنى منصوباً، قال ذلك كثيرٌ من النحاة[١].

إعراب المصدر المؤول من (ما والفعل):

ذهب النحاة في ذلك مذاهب، فبعضهم يرى أنه في محل نصب حال[٢]؛ كقولنا: حضر حضر المسافرون ما عدا زيداً، ما: مصدرية، عدا: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على مصدر حضر، زيداً: مفعول به منصوب والمصدر المؤول في محل نصب حال.

ومنهم من يرى نصبه على الظرفية[٣]، كقولنا: حضر المسافرون ما خلا زيداً، أي حضروا وقت خلوهم من زيدٍ.

ويرى بعضهم أنّ المصدر المؤول في محل نصب على الاستثناء[٤]، تشبيهاً لها بـ (غير) في قولنا: حضر المسافرون غير زيدٍ.

وأرى أنّ موقع المصدر المؤول من الإعراب في محل نصب حال أقرب للمعنى الذي أراده المتكلم، دون الخوض في كل هذه التفاصيل التي خاض بها النحاة. وأجاز بعض النحاة أن يأتي الاسم بعد هذا التركيب (ما خلا) (ما عدا) مجروراً إذا عُدّا حرفي جر و (ما) زائدة. [٥] يقول الرضي: (وقد رفض هذا الرأي جماعة من النحاة وقالوا: بأنّ (ما) لا تزاد بعد حروف الجر ولا قبلها). [٦]

دخول (إلاَّ) على هذه الأدوات:

أجاز بعض النحاة دخول (إلاَّ) على (ما عدا وما خلا)، ومنعوا دخولها على (عدا وخلا)، يقول أبو حيان: (وفي البديع: لا يجوز الجمع بين آلتين من آلات الاستثناء، فلو قلت: قام القوم إلاَّ خلا زيداً، لم يجز، وقد أجازوا (إلاَّ ما خلا زيداً)؛ للفصل وأجاز الأخفش (إلاَّ حاشا زيدٍ) بالجر. [٧]

وقد قال بعض النحاة بحذف (عدا)؛ يقول أبو حيان: (وقالت العرب: كل شيء مهمة من النساء وذكرهن. قال ابن مالك: مهمة يسير وقال غيره: المهمة: الطراوة والنضارة واختلفوا في تخريج هذا، فقال الفراء وعلي بن المبارك: العرب تستثني بـ (ما)، فجعلا (ما) أداة استثناء، فلا حذف بعدها، وذهب السهيلي أيضاً، يقول: ليس ما تدخل فيه ليس يدخل فيه ما فيستثنى بـ (ليس) دون (ما) إلا في كلمة جاءت مثلاً وذكر ذلك الكلام، أي: ليس النساء، وذكرهنّ، فعلى قول هؤلاء(ما) نافية قد استثني بها. وخرّج بعض أصحابنا ذلك على جعل (ما) مصدرية والفعل بعدها محذوف تقديره: ما خلا زيداً، وقدّره ابن مالك: ما عدا

---

(١) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٣٥. والمالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، ط٢، ١٩٨٥م، ص١٧٢.

(٢) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٥٣٥/٣.

(٣) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١ / ٣٦٤ و ٣٦٥.

(٤) المرجع نفسه، ٣٦٤/١ و٣٦٥.

(٥) الرضي، رضي الدين محمد بن حسن، شرح الرضي على الكافية، جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٧٨م، ٢ / ٩٠.

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٣٤.

(٧) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٣٨.

زيداً)[1].

ليس:

تكون في الاستثناء السالب والموجب، ويكون المستثنى بها منصوباً على أنّه خبرها[2]. وقد اختلف النحاة فيها، فمنهم من عدّها فعلاً جامداً من أخوات كان[3]. وآخرون قالوا: إنّها حرف[4].

وبعضهم ذهب إلى أنّها حرف استثناء بمعنى (إلاَّ)[5]. وذهب صاحب رصف المعاني إلى أنّها مترددة بين الفعليّة والحرفية[6]. ومع هذا الخلاف إلاَّ أنّ النحاة ذهبوا إلى أنّها ترد أداة استثناء تفيد معنى (إلاَّ) في الاستثناء السالب والموجب، ويكون المستثنى بها منصوباً على أنّه خبرها[7].

يقول سيبويه: (هذا باب (لا يكون وليس وما أشبهها) فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء، فإنّ فيهما إضماراً على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء،.... وذلك قولك:ما أتاني القوم ليس زيداً، وأتوني لا يكون زيداً، وما أتاني أحدٌ لا يكون زيداً).[8]

لا يكون:

وهي مضارع (كان) فعل ناقص، وهو أم باب النواسخ الداخلة على الجملة الاسمية، رافعاً المبتدأ على أنّه اسمه، وناصباً الخبر على أنّه خبره، وجاء بصيغة المضارع المسبوق بـ (لا) النافية؛ لإفادة معنى (إلاَّ)، ولا خلاف بين النحاة في ذلك.[9]

يقول كاظم إبراهيم:(وما جاء في (ليس) إذا كانت أداة استثناء يقال في هذه الأداة، دون أن يفرق بينهما بشيء؛ لأن النحويين عرضوا هاتين الأداتين معاً عند الكلام عليهما)[10].

أمّا جملة(ليس ولا يكون)، فقد ذهب بعضهم أنها في محل نصب حال، وذهب آخرون إلى أنّها استئنافية لا محل لها من الإعراب، يقول أبو حيان:(والخلاف بينهما: هل لها موضع من الإعراب فيكونا حالين أولا موضع لها من الإعراب) [11].

ويبدو أن هاتين الجملتين في محل نصب حال، وهذا ما يفرضه معنى الجملة التي قالها المتكلم.

غير:

وهي من أسماء الاستثناء: وهي اسم مفرد معرب مبهم ملازم للإضافة، وأصلها الصفة

---

(١) المرجع نفسه، ٣ / ١٥٣٨.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٧ – ٣٤٨. وابن السراج، الأصول في النحو، ١ / ٢٨٧.
(٣) المرادي، الجني الداني، ١٥٩.
(٤) المرجع نفسه، ١٥٩.
(٥) الهروي، الأزهية في علم الحروف، ١٩٥.
(٦) المرادي، الجني الداني، ١٥٩.
(٧) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٧ – ٣٤٨. والمبرد، المقتضب، ٤ / ٤٢٨.
(٨) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٧.
(٩) الهروي، الأزهية في علم الحروف، ١٩٣.
(١٠) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ٩٩.
(١١) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٣٩.

المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها[١]. ولها معانٍ أخرى كما هو شأن بقية الأدوات فتكون بمعنى (ليس) وبمعنى (لا) [٢].

وتأتي للاستثناء، وفيها معنى (إلاَّ)، لذا عدّها النحاة من أدوات الاستثناء وتقع في الموجب والسالب، ويكون حكمها حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) ويكون في كل موضع جاز أن تكون فيه (إلاَّ).

يقول سيبويه: (اعلم أنّ غيرا أبداً سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى (إلاَّ) فيُجري مجرى الاسم الذي بعد (إلاَّ)، وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره وخارجاً فيما يدخل فيه غيره.... وكلّ موضع جاز فيه الاستثناء بـ (إلاَّ) جاز بـ (غير)، وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلاَّ)؛ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلاَّ) [٣].

الفرق بين (غير) و (إلاَّ):

هناك فروق بين (غير) و (إلاَّ):

أولاً: وقوع الجمل وأشباه الجمل بعد (إلاَّ)، ولا تقع بعد (غير) فـ (غير) لا تضاف إلاَّ إلى الأسماء؛ يقول سيبويه:(هذا باب ما يكون مبتدأ بعد (إلاَّ) وذلك قولك: ما مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه، كأنك قلت: مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم)[٤]، وهذا لا يكون مع (غير) إذ لا يصح أن تقول: مررت بقومٍ غير زيدٌ خيرٌ منهم. فإذا صح الاسم الذي جاء بعد (إلاَّ) صح أن يأتي بعد (غير) كقولنا: حضر الطلاب إلاَّ زيداً، وحضر الطلاب غير زيدٍ، وهنا أمرٌ آخرُ أنّ (إلاَّ) يقع بعدها فعل وفاعل أمّا (غير) فلا يجوز. [٥]

ثانياً: صحة مجي (غير) صفة وعدم جواز ذلك لـ (إلاَّ). كقولنا: في الدار باب غير مفتوح. ولا يجوز في الدار باب إلاَّ مفتوح. [٦]

ثالثاً: لا يجوز التفريع في الإيجاب مع (إلاَّ) وجاز ذلك مع (غير) كما في قولنا: أقبلَ إلاَّ زيدٌ، وأقبلَ غيرُ زيدٍ، فالجملة الأولى: غير جائزة، والثانية جائزة. [٧]

ويرى بعض النحاة جواز بنائها على الفتح، إذا أضيفت إلى مبني، سواء أفادت الاستثناء أم لم تفد، يقول أبو حيان: (وأجاز ابن مالك بناءها إذا أضيفت إلى مبني، صلح مكانها (إلاَّ) أو لم يصلح، فمثال ما صلح مكانها (إلاَّ) قوله:

لم يمنع الشربَ منها غيرُ أن نطقت حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقال[٨]

ومثال ما لا يصلح فيه (إلاَّ):

---

(١) ابن الحاجب، الكافية في النحو، ١ / ٢٤٥. وبرجشستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص١١١. ص١١١.

(٢) الهروي، الأزهية في علم الحروف، ١٧٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٣.

(٤) المرجع نفسه، ٢ / ٣٤٢.

(٥) الشمايلة، وجدان عبد اللطيف، الاستثناء في الحديث الشريف بين النظرية والتطبيق من خلال صحيح صحيح البخاري، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠٠٦م، ص ٨.

(٦) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ٢ / ٢١٨.

(٧) الشمايلة، الاستثناء في الحديث الشريف، ص ٨١.

(٨) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٢٩.

لُذ بعيشٍ حين يأبى غيرُه تلفه بحراً مُفيضاً خَيرُه [١])[٢]

وقد جاز في الاسم المعطوف على المستثنى بعدها الجر مراعاة للفظ، والنصب مراعاة للمعنى، والجر هو المقدم والأحسن.

يقول أبو حيان: (وتقول: ما أتاني غير زيدٍ وعمروٍ، وما جاءني القوم غير زيدٍ وعمروٍ، بالجر عطفاً على زيد، ويجوز: الرفع فتقول: وعمروٌ؛ لأن معنى: غير زيد، إلاّ زيداً، فكما لو صرّحت بـ (إلاَّ) زيدٌ، جاز الرفع، فكذلك هذا)[٣].

وما تقدم لا يكون إلا في الاستثناء، أمّا إذا كانت (غير) صفة، فلا يجوز ذلك[٤]. ولكن ولكن بعض النحاة جوّزوا ذلك، إذا كانت (غير) صفة[٥].

سوى:

فيها لغات أربع؛ يقول أبو حيان: (سوى بكسر السين وضمها مقصورتين وبفتح وكسرها ممدودتين) [٦].

سِوى، سَوَى، سُوى، سواء، وهي لغةٌ رابعةٌ [٧]، وتفيد ما أفادته (إلاَّ) في الاستثناء وذلك بإجماع النحاة، وقد اختلفوا في مجيئها ظرفاً، أو اسماً، يقول سيبويه: (وأمّا ما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل – رحمه الله – أنّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلاَّ أنّ في (سواك) معنى الاستثناء[٨].

ويقول أبو البركات: (ذهب الكوفيون إلى أنّ (سوى) تكون اسماً، وتكون ظرفاً، وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون إلاَّ ظرفاً) [٩].

وأرى أنّ (سوى) كـ (غير) اسم ملازم للإضافة، يأتي في الاستثناء وغيره. ولها معانٍ أُخرى ذكرها ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب. [١٠]

بَيد:

ذهب معظم النحاة إلى أنها اسم ملازم للإضافة يقول أبو حيان: (وتساوي (بيد) (غير) وتضاف إلى (أنّ)، وصلتها تقع في الاستثناء المنقطع.. ومعناها معنى (غير) هذا هو المشهور). [١١]

وبعضهم عدّها حرفاً، يقول ابن مالك: (والمختار عندي في (بيد) أن يُجعل حرف استثناء) [١٢] ويقول أبو حيان: (وهي لازمة النصب ولا تتصرف بوجوه الإعراب تصرف

---

(١) السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح شواهد المغني، تحقيق:محمد محمود، لجنة التراث العربي،(د.ت)، ص٤٥٨. وابن مالك، شرح التسهيل ٣١٣/٢- ٣١٧.

(٢) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٤٢ – ١٥٤٣.

(٣) المرجع نفسه، ٣ / ١٥٤٢ – ١٥٤٣. وسيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٤.

(٤) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٤٣.

(٥) المرجع نفسه، ٣/ ١٥٤٣.

(٦) الأندلسي، ارتشاف الضرب ، ٣ / ١٥٤٣.

(٧) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٧٣ و ٢ / ١٨١. و المبرد، المقتضب، ٤ / ٣٤٩ و ٣٦١.

(٨) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٥٠.

(٩) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ٢٩٤.

(١٠) ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٤٠ – ١٤٢.

(١١) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٤٥.

(١٢) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م، ص١٥٦.

غير) [1]،
ولها معان أخرى ذكرها النحاة في كتبهم[2].

بَلْه:

اختلف النحاة فيها، فبعضهم عدّها من أدوات الاستثناء، وآخرون أنكروا ذلك، يقول ابن عصفور: (وأمّا (بله) فإدخالها في باب الاستثناء فاسدٌ؛ لأنك إذا قلت: قام القوم بَلْه زيداً فإنّما معناه: دع زيداً، ولا يتعرض للإخبار عنه، وليس المعنى: إلاَّ زيداً) [3].

وفيها لغات:

بَلْه: فتح الباء وسكون اللام.

بَهْلَ[4]

بَهَلَ.[5]

ويرى النحاة أنّها تأتي مصدراً، بمعنى الترك، ويأتي الاسم بعدها مجروراً بالإضافة، وتأتي اسم فعل بمعنى: دع، والاسم الذي يليها مفعول به[6].

وقد تأتي بمعنى (كيف)، ويأتي الاسم بعدها مرفوعاً، يقول أبو حيان: [(بَلْه) بمعنى: كيف، وبمعنى: دع، إذا ارتفع الاسم، كان مبتدأ، و(كيف) خبره].[7]

ولها معانٍ منها: أن تكون بمعنى (على)؛ ويقول أبو حيان: (وذهب الأخفش إلى أنّها حرف جر، ووّجه أصحابُنا النصبَ بعد (بله) على أنه مصدر موضوع موضع الفعل).[8] وتأتي بمعنى (أجل)[9]. وتأتي بمعنى (سوى)، وبمعنى (غير) و(لاسيما).[10]

لمّا:

عدّها بعض النحاة من أدوات الاستثناء يقول أبو حيان: (ولمّا بمعنى (إلاَّ) حكاه الخليل وسيبويه والكسائي، وهي قليلة في كلام العرب، فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه نحو قوله تعالى: (وإن كل نفس لمّا عليها حافظ)،[11]وقالت العرب: نشدتك الله لمّا فعلت، وعمرك الله لمّا فعلت، وزعم أبو القاسم الزجاجي أنه يجوز أن تقول: لم يأتني من القوم لمّا أخوك، ولم أرَ من القوم لمّا زيداً).[12]

---

(١) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٤٦.

(٢) الأندلسي، ارتشاف الضرب ، ١٥٤٦/٣. وابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١١٤- ١١٥. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١ / ٢٣٢.

(٣) ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: أنس بدوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بيروت، ٢ / ١٦١.

(٤) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٥٥.

(٥) المرجع نفسه، ١٥٥٥/٣.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٤ / ٢٣٢، والأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٥٥.

(٧) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٥٥.

(٨) المرجع نفسه،٣ / ١٥٥٤ – ١٥٥٥.

(٩) ابن منظور، لسان العرب، مادة (بله).

(١٠) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، طبعة جديدة، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت – لبنان،١٩٩٥م. مادة بله. والسيوطي، همع الهوامع، ١ / ٢٣٥ – ٢٣٦.

(١١) سورة الطارق، الآية ٤.

(١٢) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٥٦.

دون:

ذكرها أبو حيان بقوله: (وزعم أبو عبد الله محمد بن مسعود القرني في كتابه البديع: أنّ (دون) من أدوات الاستثناء قال فيه: وأخوات (إلاَّ) أسماء وأفعال وحروف، فالأسماء: غير، وسِوى، وسُوى، وسواء، ودون، كلها تجر المستثنى بالإضافة).[١]

لاسيما:

فيها خلاف كما في بقية الأدوات، فبعض النحاة عدّها من أدوات الاستثناء تفيد ما تفيده (إلاَّ)، يقول الزمخشري: (والرابع جائز فيه الجر، والرفع وهو ما استثني بـ (لاسيما)[٢].

ويقول أبو حيان: (وعدّ جماعة من النحاة، منهم الأخفش، وأبو حاتم، و النحاس، في أدوات الاستثناء(لا سيما)، لمّا رأوا ما بعدها مخالفاً لما قبلها بالأولوية التي لما بعدها، والصحيح أنّها ليست من أدواته).[٣]

وعدّها سيبويه في باب (لا) النافية للجنس يقول: [وسألتُ الخليل – رحمه الله – عن قول العرب: ولاسيما زيدٍ، فزعم أنّه مثل قولك: ولا مثل زيدٍ و (ما) لغوٌ وقال: ولاسيما زيدٌ، كقولهم:دع ما زيدٌ وكقوله تعالى: (مثلاً ما بعوضة)[٤]؛ فـ(سيٌّ) في هذا الموضع بمنزلة (مثل)، فمن ثمّ عملت فيه، لا كما تعمل (رب) في (مثل) وذلك قولك: رب مثل زيدٍ].[٥]

وطائفة من النحاة أنكروا ورود (لاسيما) أداة استثناء؛ منهم: ابن عصفور، وابن مالك، والقرافي[٦].

ولعل النحاة ألحقوها بباب الاستثناء حين مجيء ما بعدها أحياناً منصوباً وعدّوها بمنزلة (إلاَّ)[٧].

تركيب: (لاسيما):

اتفق النحاة على أن (لاسيما) مركبة كما قال سيبويه في الكتاب[٨]. وما: اسم موصول، وزيدٌ: خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة لـ (ما) لا محل لها من الإعراب.

وتبع سيبويه كثيرٌ من النحاة،[٩] لكنهم اختلفوا في الواو الواقعة قبلها؛ يقول السيوطي:

---

(١) المرجع نفسه، ٣ / ١٥٥٦.

(٢) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، المفصل في علم العربية، ط ٢، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٩٨٠م، ص٦٨. والفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي، دار العلوم للطباعة والنشر، المدينة المنورة – السعودية، ١٩٨١م، ط١، ١ / ٢٢٨. و الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، ١ / ٤٧٢. و ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٤٠.

(٣) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٤٩ – ١٥٥٠.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٢٨٦.

(٦) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢ / ٢٦٦، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢ / ٣١٨. والقرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٦م، ص٢٦.

(٧) الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد بن عمر، التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب- القاهرة، ١٩٨٠م، ص٣٠٩.

(٨) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٢٨٦.

(٩) السيوطي، همع الهوامع، ١ / ٢٣٤، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١ / ٣٢٥.

السيوطي: (ومن أحكام (لاسيما) أنه لا يجيء بعدها الجملة وقال أبو حيان: ولحق من المصنفين من قال (لاسيما) والأمر كذا، ولا يحذف لا من (لاسيما)؛ لأنه لم يسمع إلا في كلام المولدين) [١]، وقد سمّى النحاة هذه الواو (واو الاعتراضية).[٢]

أمّا الاسم الواقع بعدها، فقد يأتي معرفة، أو نكرة، كقولنا في المعرفة: أحبُّ الكتب ولاسيما المقتضب، أو كقول امرئ القيس في النكرة:

ألا رُبَّ يومٍ لك منهنّ صالح ولاسيما يومٌ بدارة جلجل[٣]

إعراب سيما:

أكثر النحاة قالوا: إنها منصوبة بـ (لا) النافية للجنس، يقول سيبويه:(فـ(سيٌّ) في هذا الموضع بمنزلة (مثل)، فمن ثمَّ عملت فيه (لا))[٤].

وحقها أن تبنى على الفتح، لكنها لمّا أضيفت زال عنها البناء.[٥]

ومن النحاة من قال: إنّها منصوبة على الحال، يقول أبو حيان: (وزعم أبو علي في الهينيات أنّ (لا) ليست عاملة النصب في (سيما)، بل (سيما) منصوب على الحال، والعامل فيها الجملة السابقة، وكأنه قال: قام القومُ غيرَ مماثلين زيداً في القيام) [٦].

وجوه إعراب الاسم الواقع بعد (لاسيما):

يجوز في الاسم الواقع بعد (لاسيما) وجوه الإعراب الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر؛ يقول أبو حيان: (والاسم بعدها إن كان معرفة، فيجوز جره على زيادة (ما) فتقول: قام القوم لاسيما زيدٍ، وتجويز حذف (ما) نص عليه سيبويه.... ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة لـ (ما) إن كانت موصولة بمعنى (الذي) أوصفه إن كانت (ما) نكرة موصوفة على إجازة ابن خروف، وزعم الأخفش أن (ما) في موضع رفع بمعنى (الذي) وهو خبر (لا) و(سيما) اسمها، وإن كانت نكرة، جاز الوجهان: الرفع، والنصب) [٧].

ويبدو أن النحاة ذهبوا يتلمسون تخريجاتٍ لضبط هذه الوجوه الثلاثة، ناسين دور الناطق الأول الذي قالها دون النظر إلى قواعد النحو العربي، وهذا يذكرنا بما ذهب إليه ابن مضاء حينما أشار إلى هذه النقطة، بقوله: (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاَّ بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل

---

(١) السيوطي، همع الهوامع،١ / ٢٣٥. والأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٥١ – ١٥٥٢.

(٢) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ١٣٤.

(٣) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، حققه وشرحه:حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت- لبنان، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٥م، ٢٨

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٢٨٦. والسيوطي، همع الهوامع، ١ / ٢٣٥. وابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٤٠.

(٥) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٥٢. والسيوطي، همع الهوامع، ١ / ٢٣٤. وابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٤٠.

(٦) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٥٢. و السيوطي، همع الهوامع، ١ / ٢٣٥.

(٧) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٥٠. وسيبويه، الكتاب، ٢ / ٢٨٦. والسيوطي، همع الهوامع، ١ ١ / ٢٣٤. وابن السراج، الأصول في النحو، ١ / ٣٧٢ – ٣٧٣. وابن مالك، شرح الكافية، ١ / ٢٤٩.

معنوي..... فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وهذا بيّن الفساد). [١]

ويقول ابن مضاء: (وأمّا في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه، لا شيء غيره) [٢].

ومن النحاة من يرى أن(لاسيما) قد يُتصرف فيها لكثرة استعمالها، فقد يحذف منها (لا)، فتصير(سيّما) أو تخفف الياء دون حذف (لا) فتصير (لاسيما)[٣]، وقد يحذف ما بعد بعد (لاسيما) بجعله بمعنى: خصوصاً، فينصب محلاً على أنه مفعول مطلق. [٤]

وفي بعض لهجات العرب أبدلت السين في (سيما) تاءً، فصارت (تيّما) وكذلك (لا) أبدلت (تاء) فصارت (تاسيّما) وهناك ألفاظ تستخدم بمعنى (لاسيما) مثل (لا سواء) [٥]،

و(لا مثل) و(ما سوا) و(لا ترما). [٦]

ومما يلحق بأدوات الاستثناء:

إلاَّ غير:

يقول أبو حيان: (ما أتاني إلاَّ غيرُ زيدٍ، بالرفع؛ لأنه يصح أن تقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ، ولا يجوز: قام القوم إلاَّ غيرَ زيدٍ، لا على الاستثناء، ولا على الحال)[٧]. ويعلق على ذلك كاظم بقوله: (فواضح المثال الأول أن (غير) لم تفد الاستثناء، وإنّما أفادت الصفة، ولذا جاز أن يحذف موصوفها، ويقع العمل الإعرابي عليها، ومعنى هذا أنّها جاءت بدلاً، ويمكن أن تحمل على المفرغ، أمّا في المثال، فإنه لا يجوز فيها البدل؛ لأنها لم تسبق بنفي ولا بشبهه ولا تحمل على الاستثناء؛ لأنها مسبوقة بـ(إلاَّ) وقد أفادت إخراج ما بعدها إلى النفي و(غير) في المثال تفيد المغايرة، ومن هنا لم يجز أن تحمل على الاستثناء، ولا على الحال) [٨]. [٨]

ليس إلاَّ :

عدّ النحاة هذا التركيب في باب المستثنى المحذوف، يقول سيبويه: (هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً وذلك قولك: ليس غير، وليس إلاَّ، كأنه قال: ليس إلاَّ ذاك وليس غير ذاك). [٩]

وأرى ما يراه كاظم حين قال: ومن خلال التقدير المتقدم يتضح أن هذا الأسلوب لا يقع إلاَّ في باب القصر، وأنه ليس من باب حذف المستثنى، كما ذهب إليه النحويون، وإنما هو تأكيد على مجيء (زيدٌ) وحده، ولو كان من باب حذف المستثنى، لوجب أن تجعله من باب حذف المستثنى، والمستثنى منه؛ لأن التقدير يكون بعد (إلاَّ) وقبلها). [١٠]

---

(١) القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط ٣، دار المعارف، ١٩٨٢م، ص ٧٦.

(٢) المرجع نفسه، ٧٧.

(٣) ابن الحاجب، الكافية في النحو، ١ / ٢٤٩.

(٤) المرجع نفسه، ٢٤٩/١.

(٥) المرجع نفسه، ١ / ٢٤٩.

(٦) السيوطي، همع الهوامع، ٣ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٧) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٤٤.

(٨) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ١٠٩.

(٩) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٤ و ٣٤٥. وابن السراج، الأصول في النحو، ١ / ٢٨٣

(١٠) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ص ١٤٦.

ليس غير:

تناول هذا التركيب النحاة في باب حذف المستثنى[١]، فهو لا يختلف عن التركيب السابق (ليس إلا)، وهو أسلوب من أساليب القصر يفيد التوكيد[٢].

الخلاصة:

اتفق علماء النحو على بعض الأدوات، واختلفوا في بعضها الآخر، مع ذكرهم لأدوات ليست مشهورة في باب الاستثناء مثل: ترما، دون، بله، لمّا.

ونجد كذلك تفاوتاً في الاستخدام اللغوي لكثير من الأدوات؛ فبعضها استخدمها في أنماط الاستثناء الثلاثة، مثل: (إلاَّ) و(غير) و(سوى)، وبعضها الآخر كان في نمط واحد كحروف الجر والأفعال.[٣]

ولابُدَّ من الإشارة هنا إلى أنني قمتُ بعرض هذه الأدوات كلّها، المتفق عليها والمختلف فيها، لا لشيء إلاَّ لنرى مدى الاتفاق بين ما قرره النحاة، وما ورد عن العرب فيما وصلنا من منظوم الشعر في دواوين العرب، موضع الدراسة، ولنشير في الجانب الآخر إلى الأسباب التي دعت نحاة الأمة ومفكريها إلى رصد هذه الأدوات، وبيان دلالاتها المختلفة، ووضعها أمام الباحث والدارس، لنجعل من ذلك وسيلة إلى تبني مَنْ يراه مناسباً في أقواله وحديثه، ويتخذ الصورة المثلى في ذلك.

ولاشك أن بعضها مما لا يستدعي الانتباه لدى متحدثي اللغة، لا في كلامه، ولا في أبحاثه، ومنه ما يبدو غريباً نوعاً ما في الأساليب اللغوية المتعارف عليها، ولا يؤدي النسق المطلوب في الدلالة والمعنى المرادف للجملة العربية، الأمر الذي يستدعي من الباحثين ومفكري الأمة إلى الوقوف عنده، ومحاولة إخراجه من بطون الكتب، ونفيه قراءة، كما نُفي قولاً وحديثاً وتداولاً.

٣.١ أركان الاستثناء:

يقوم الاستثناء في النحو العربي على أربعة أركان؛ وهي:
المستثنى منه، والمستثنى، والأداة، والحكم.

المستثنى:

اسم مفعول من الفعل استثني، وهو مصطلح ورد عند سيبويه بمفهومه الاصطلاحي، وظل كذلك إلى يومنا. يقول سيبويه: (ولكنك أدخلت (إلاَّ) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة)[٤]. وبعض النحاة جعلوه عنواناً لباب الاستثناء، لأهميته في بناء الجملة؛ يقول ابن السراج:(المستثنى يشبه المفعول إذا أُتي به بعد استغناء الفعل عن الفاعل، وبعد تمام الكلام، تقول: جاءني القومُ إلاَّ زيداً، جاءني القوم، كلام تام، وهو فعل وفاعل، فلو جاز أن نذكر زيداً بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلاَّ نصباً، لكن لا معنى لذلك إلاَّ بتوسط شيء آخر فلمّا توسطت (إلاَّ) حدث معنى الاستثناء)

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٤ و ٣٤٥.
(٢) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ١٤٧.
(٣) المرجع نفسه ، ١٤٧.
(٤) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣١٠.

[1].

والمستثنى هو الاسم الذي يقع بعد الأداء، الخارج من الحكم، والواقع على الاسم قبلها، ولتحقيق الفائدة اشترط النحاة ألا يكون مبهماً. [2]

المستثنى منه:

أطلق سيبويه مصطلح "المستثني" بقوله: (وزعم الخليل – رحمه الله – أنهم إنّما حملهم على نصب هذا أن المستثني إنّما وجهه عندهم أن يكون بدلاً، ولا يكون مبدلاً منه). [3]

أما ابن السراج فقد ورد مصطلح " المستثنى منه "؛ يقول: (والاسم المستثنى منه مع ما تستثنيه منه بمنزلة اسم مضاف، ألا ترى أنك إذا قلت:جاءني قومك إلا قليلاً منهم، فهو بمنزلة قولك: جاءني أكثر قومك، فكأنه اسم مضاف) [4].

وأرى أن تسمية مصطلح المستثنى منه بهذه التسمية غير صحيح؛ لأن المستثني هو الناطق، ولا علاقة لما قاله سيبويه بواقع حال المستثنى منه. وقد سمّاه الفراء صلة، يقول: [وصلة ما قبل (إلا) لا تتأخر بعد (إلا)]. [5]

الأداة:

وقد تقدم الحديث عنها في الصفحات السابقة لهذا البحث.

الحكم:

هو ما يقع على المستثنى ، ويخرج المستثنى منه بواسطة الأداة، ولم يسمِّ النحاة ذلك صراحة، بل جاء أثناء تعريفهم للاستثناء بقولهم:(ممّا) أي عبروا عن الحكم بكلمة (ما) الدالة على الحكم الواقع على المستثنى منه[6].

وسمّاه الفراء في معاني القرآن (معنى) يقول: (الاستثناء: الاسم الذي بعد (إلاَّ) من معنى الأسماء قبل إلاَّ) [7].

أمّا المبرد، فقد أطلق عليه تسمية الفعل؛ يقول: (والوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً، ثمّ تأتي بالمستثنى بعدُ، فإذا كان كذلك، فالنصب وقع على كل مستثنى، وذلك قولك: جاءني القوم إلاَّ زيداً، مررتُ بالقوم إلاَّ زيداً) [8].

أمّا ابن السراج فقد سمّاه بما سمّاه سيبويه بقوله: (لا يكون المستثنى إلا بعضاً من كل وشيئاً من أشياء ولا أن تأتي لنفي عن الثاني (ما) وجب للأول وإلا يخرج الثاني ممّا دخل فيه الأول)[9].

ومن الذين سمّاه حكماً، شهاب الدين القرافي، بقوله: (وأمّا في الاستثناء المنقطع، فلا

---

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢/ ٢٨١. والسيوطي، همع الهوامع، ٣ / ٢٤٧. وابن مالك، شرح التسهيل، ٢ / ١٥٥.
(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢ / ١٥٥.
(٣) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣٥.
(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢/ ٢٨٢.
(٥) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ١٠٠.
(٦) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣٥.
(٧) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٢٨٧.
(٨) المبرد، المقتضب، ٤ / ٣٨٩.
(٩) ابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ٢٨٢.

يتعين النقيض، بل قد يحكم به)[١]. ويقول في موضع سابق: (وثانيهما، أنّ الحكم على المعطوف بـ (لا) يتعين أن يكون بنقيض الحكم السابق)[٢].

٤.١ الاستثناء التام وأنواعه:

المقصود بالاستثناء التام: هو الاستثناء الذي تحققت فيه أركان الاستثناء كاملة وهي: المستثنى منه، والمستثنى، والأداة، ويأتي هذا النمط على نوعين:

أ- الاستثناء التام الموجب (المثبت): وهو نمط تحققت فيه أركان الاستثناء كاملة، ويكون موجباً ليس مسبوقاً بنفي، أو شبه نفي (الاستفهام والنهي) وهو يندرج تحت مسمّى المتصل: والمتصل جاء تحت مسمّيات مختلفة فبعض النحاة سمّاه الصحيح، يقول ابن السراج: (وليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح).[٣]

ومنهم من أطلق عليه مصطلح المطلق[٤]، وهو أن يكون جنس المستثنى من جنس المستثنى منه، ولم ترد هذه التسميات عند سيبويه، فقد كان مشغولاً بالحركة الإعرابية أكثر من انشغاله بالمصطلحات.[٥]

(نخلص مما جاء في هذا المصطلح؛ أن البصريين لم يستخدموا مصطلحاً لهذا النمط، وأن الذي أطلق المتصل هو الفراء، كما وضح أن المصطلحات الأخرى التي جاءت عن بعض النحويين لم تختلف في دلالتها عن المتصل، إلاَّ أنه لم يشتهر استخدامها عند النحويين)[٦] .

ب- الاستثناء التام المنفي (السالب): وهو نمط تحققت فيه أركان الاستثناء كاملة، ويكون منفياً، أو شبه منفي، أي مسبوقاً باستفهام، أو نهي. كقولنا: ما حضر أحدٌ إلاَّ سعداً، لا يمشي أحدٌ منكم إلاَّ زيدٌ، وهل جاء أحدٌ إلاَّ وليداً، فهذا استفهام مؤول مبني. وهذا النوع من الاستثناء يأتي الاسم الواقع بعد (إلاَّ) على حالتين[٧]:

١- النصب على الاستثناء.

٢- البدل من المستثنى منه.

الاستثناء المنقطع:

هو نمط من أنماط الاستثناء التام، لكن جنس المستثنى ليس من جنس المستثنى منه؛ يقول سيبويه: (هذا باب يختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حماراً، جاءوا به على معنى: ولكن حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه).[٨]

وقد سمّاه بعض النحاة المنفصل[٩]، لكن أكثر النحاة استخدم مصطلح المنقطع[١٠].

---

(١) القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص ١٠١ .

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠١.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ٢٩٠.

(٤) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ٣٣.

(٥) المرجع نفسه ، ٣٣.

(٦) المرجع نفسه، ٣٤. وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١ / ٢٢٤. وابن جني، اللمع في العربية، ص ٦٦.

(٧) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣١١ .

(٨) سيبويه، الكتاب ، ٢ / ٣١٩.

(٩) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ٣٧.

(١٠) المرجع نفسه، ٣٧.

٥.١ الاستثناء المفرغ وحكمه:

الاستثناء المفرغ نمط من أنماط الاستثناء، يقصد به تفرّغ العامل لما بعد (إلاَّ).
ذكر سيبويه أمثلة تدل عليه دون الإشارة إلى تسميته؛ يقول: (فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق (إلاَّ) فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلاَّ زيدٌ، وما لقيتُ إلاَّ زيداً، وما مررتُ إلاَّ بزيدٍ)[١]. فكأن (إلاَّ) ليست موجودة فيعرب الاسم الواقع بعدها حسب موقعه في الجملة.

ومن النحاة الذين استخدموا هذا المصطلح ابن السراج بقوله: (فأمّا إذا فرغت الفعل لما بعد (إلاَّ) عمل فيما بعد (إلاَّ) وزال ما كنت تستثني منه وذلك نحو قولك: ما قام إلاَّ زيدٌ، وما قعد إلاَّ بكرٌ)[٢].

فهذا المصطلح جاء متأخراً في استخدامه؛ إذ وقفتُ عليه عند التميمي وهو من نحاة القرن السادس الهجري)[٣]، يقول التميمي: (والمفرغ مثل ما قام إلا زيدٌ)[٤].

وسماه بعضهم القصر، وهو مصطلح بلاغي، والقصر أحد فروع علم المعاني، وهذا المصطلح (أول ما جاء عند من كتب في البلاغة أنه ضرب من الإيجاز)[٥].

ومن النحاة من سمّاه الحصر، ومنهم من سمّاه الاختصاص[٦]. وسأقف عند هذا النمط بالتفصيل في الصفحات القادمة إن شاء الله.

ويرى كاظم إبراهيم أن هذا النمط من الاستثناء؛ ليس هو أسلوب حصر، أو قصر، أو اختصاص، ولا علاقة له بالاستثناء، وإنما هو أسلوب من أساليب التوكيد في اللغة العربية، فقولنا: ما قام إلاَّ زيد، مثلاً، فيها توكيد في معنى القيام لا نجده في قولنا: قام زيد.

٦.١ أحوال الاسم الواقع بعد (إلاَّ) وحكمه:

المستثنى من أهم أركان الاستثناء؛ نظراً لكثرة الأحكام التي دارت حوله، كالحكم الإعرابي، والحذف، والتقديم، وما إلى غير ذلك من أمور.

والمستثنى - كما مرّ سابقاً - هو الاسم الواقع بعد الأداة على الغالب، الخارج من الحكم الواقع على الاسم الذي قبل الأداة، إمّا إثباتاً، وإمّا نفياً، أو شبه نفي، ويدرجه النحاة تحت باب المنصوبات، مشترطين فيه ألا يكون مبهماً؛ كي تحقق الفائدة المرجوة منه، فلا يجوز إخراج ما هو مبهم من نفسه، كقولنا: قام القوم إلاَّ رجالاً، فكلمة (رجال) كلمة مبهمة، لا يعرف عددهم ومن هم، فلا تحقق الفائدة في مثل هذه الجملة[٧].

أحكام الاسم الواقع بعد (إلاَّ):

(إلاَّ) أم باب الاستثناء - كما أسلفت - في الصفحات السابقة، يأتي المستثنى بها على أحكام ثلاثة:

أ- وجوب النصب.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣١٠. والمبرد، المقضب، ٣٨٩/٤.
(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ٢٨٢
(٣) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ٣٨.
(٤) اليمني، كشف المشكل في النحو، ٣٣٢.
(٥) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ٤٠.
(٦) المرجع نفسه، ٤٢ – ٤٣.
(٧) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢ / ١٥٥.

ب- جواز النصب والإتباع.
ج- حسب موقعه.

أ ـ وجوب النصب:

النصب هي الحركة الأصلية التي تظهر على المستثنى؛ كونه من باب المنصوبات، ويُعد فضلةً، يأتي بعد تمام الجملة، خارجاً من الحكم الواقع على الاسم الذي قبل الأداة، والفضلة في النحو العربي على الغالب تكون منصوبة، منها: الحال، والتمييز، والمفاعيل، والنداء..

يأتي المستثنى بـ (إلاَّ) واجب النصب في الأحوال التالية:

أولاً:

إذا كانت الجملة مثبتة، والمستثنى منه موجوداً، كقولنا: عاد المسافرون إلاَّ سعيداً، فسعيدٌ في الجملة السابقة منصوب وجوباً عند النحاة.

يقول سيبويه: (هذا باب ما يكون استثناءً بـ (إلاَّ)، اعلم أنّ (إلاَّ) يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق كما أن (لا) حين قلت: لا مرحباً ولا سلام، لم تغيَّر الاسم عن حاله قبل أن يلحق فكذلك (إلاَّ) ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى. والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً)[١]

ويقول سيبويه في موضع آخر: (هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصباً؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً وهذا قول الخليل– رحمه الله– وذلك قولك: أتاني القوم إلاَّ أباك ومررت بالقوم إلاَّ أباك)[٢].

ويقول ابن السراج: (المستثنى يشبه المفعول إذا أُتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام، نقول: جاءني القوم إلاَّ زيداً، فجاءني كلام تام، وهو فعلٌ وفاعل، فلو جاز أن تذكر (زيداً) بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلاَّ نصباً) [٣].

ويقول ابن جني: (فإذا استثنيت بـ (إلاَّ) من موجب كان ما بعدها منصوباً على كل حال، تقول: قام القوم إلا زيداً). [٤]

إذن فحكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) في مثل هذا النمط من أنماط الاستثناء وجوب النصب، ولا يجوز فيه الإتباع لفساد المعنى.

يقول أبو البقاء العكبري: (وإنّما لم يجز البدل في الموجب لفساد معناه، وذلك أنّ (إلاَّ) يخالف ما بعدها ما قبلها. وإذا قلت: قام القوم إلا زيدٌ، كان كقولك: قام إلاَّ زيد، فزيدٌ إن جعلته في المعنى قائماً لم يكن لـ (إلاَّ) معنى، وإن نفيت عنه القيام احتجت إلى تقدير فاعل،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣١٠.
(٢) المرجع نفسه، ٢ / ٣٣٠ – ٣٣١.
(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ١ / ٢٨١.
(٤) ابن جني، اللمع في العربية، ص٦٤. و السيوطي، همع الهوامع، ١ / ٢٢٤.

ولا يصح؛ لأنه يصير: قام كلُّ واحد، وهذا محال) [١].

وجوّز بعض النحاة الإتباع في هذا النمط، بخروجه من باب الاستثناء إلى كونه صفة، يقول سيبويه: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصباً.... إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة" [٢]، ومثال ذلك قوله تعالى: (شربوا منه إلاَّ قليلاً) [٣] وشربوا منه إلاَّ قليلٌ [٤]. ويقول ابن السراج: (وإذ قال القائل: الذي له عندي مئة إلاَّ درهم إلاَّ درهمين فقد أقرّ بثمانية وتسعين، وإذ قال: الذي له عندي مئة إلاَّ درهمان فقد أقرّ بمئة؛ لأن المعنى: له عندي مئة غير درهمين، وكذلك لو قال: له عليّ مئة غير ألف كان له مئة، ألا ترى أنه لو قال: له عليّ مئة مثل درهمين، جاز أن يكون المعنى: إن المئة درهمان) [٥]. وخلاصة كلام ابن السراج جواز الإتباع إذا كان الاستثناء في العدد.

ومن الذين جوّزوا الإتباع في هذا النمط، ابن الأنباري في قراءة الرفع في قوله تعالى: (كل شيء هالك إلاَّ وجهه) [٦]. وتابعه في ذلك المالقي[٧].

عامل النصب في المستثنى:

ذهب النحاة في عامل نصب المستثنى مذاهب منها: أنه منصوب بالفعل المقدم وما جاء في معناه بوساطة (إلاَّ)، يقول أبو البركات الأنباري: (وذهب البصريون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلاَّ) [٨].

ومنهم من جعل العامل في نصب المستثنى الأداة (إلاَّ)؛ لأنه بمعنى استثني يقول أبو البركات: (أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ (إلاَّ) هي العامل؛ وذلك لأن (إلاَّ) قامت مقام استثني، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلاَّ زيداً، كان المعنى فيه: استثني زيداً، ولو قلت: استثني زيداً، لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه). [٩]

وبعضهم ذهب إلى أنّ (إلاَّ) مركبة من (إنّ) و(لا) فنصب المستثنى بـ (إنّ)، وإذا رُفع فهو مرفوع بـ (لا) [١٠].

أما الكسائي فله قول في هذه المسألة، فهو يرى أنّ العامل في نصب المستثنى هو(أنّ) المؤولة كما في قولنا: قام القوم إلاَّ زيداً، أي: قام القوم إلاَّ أنّ زيداً لم يقم، ويناقشه أبو البركات الأنباري بقوله: (وأمّا قول الكسائي إنا نصبنا المستثنى؛ لأن تأويله: إلاَّ أنّ زيداً لم يقم، قلنا: لا يخلو إمّا أن يكون الموجب للنصب هو أنه لم يفعل، أو أنّ، فإن أراد أن لموجب للنصب لم يفعل، فيبطل بقولهم: (قام زيدٌ لا عمروٌ) وإن أراد (أن) هي الموجبة للنصب، كان اسمها وخبرها في تقدير اسم، فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه، وفيه وقع الخلاف).

---

(١) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء و الإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط ١، دارالفكرالمعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر، دمشق – سوريا، ١٩٩٥م، ١ / ٣٠٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣٠.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٤٩.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١ / ١٦٦.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو، ١ / ٣٠٤.

(٦) سورة القصص، الآية ٨٨.

(٧) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ص١٥٥.

(٨) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ٢٦١.

(٩) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢٦١/١.

(١٠) المرجع نفسه ، ٢٦١/١.

(١)

وأمّا ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ عامل النصب في المستثنى هو(إلاَّ) فقد أُبطل لأمور منها:(٢)

١- إعمال (إلاَّ) يُسحبُ على إعمال بقية حروف المعاني وهذا غير جائز؛ فهذه الحروف وضعت نائبة عن الأفعال اختصاراً فإذا عملت رجعت إلى الأفعال وهذا يلغي الاختصار.

٢- لو كانت (إلاَّ) بمعنى استثني؛ لعملت (إلاَّ) وجوباً في كل أنماط الاستثناء.

٣- قدّر الكوفيون (إلاَّ) بمعنى استثني، فلماذا لم يقدروها بـ (امتنع أو تخلّف) فيرفع المستثنى بعدها.

٤- إعمال (إلاَّ) جعل الكلام جملتين، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملةً، والجملة أولى من الجملتين.

أمّا الفرّاء فقد ذهب إلى أنّ العامل في نصب المستثنى هو (إنّ) و (لا) ثم خففت (إنّ) وركبت مع (لا) وقد ردّ عليه أبو البركات الأنباري بقوله: (فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل، ثم لو كانت كما زعم لوجب أن لا تعمل؛ لأن (إنّ) المخففة إذا خففت بطل عملها).(٣)

ويرى ابن عصفور أنّ العامل في نصب المستثنى عن تمام الكلام، فصار بمنزلة التمييز.(٤)

وأرى أن المعنى هو الذي اقتضى النصب؛ لذا استبعد الإتباع.

وهذا ما اتفق عليه النحاة إذا خلص المعنى بلا استثناء بشرط ألا تكون (إلاَّ) وما بعدها صفة لما قبلها، فيكون الإعراب حسب الموصوف.(٥)

ثانياً: الاستثناء المنقطع:

وهو أن تكون الجملة مثبتة والمستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وفيه وجوب نصب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) ذهب إلى ذلك معظم النحاة، يقول سيبويه: (هذا باب يختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلاَّ حماراً، وجاءوا به على معنى: و لكنّ حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى (ولكن)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم).(٦)

(٦)

أمّا بنو تميم فقد أجازوا فيه الإتباع، يقول سيبويه: (أمّا بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلاَّ حماراً، أرادوا ليس فيها إلاَّ حماراً ولكنه ذكر (أحداً) توكيداً؛ لأنْ يعلم أن ليس فيها آدمي).(٧)

---

(١) المرجع نفسه، ١ / ٢٦٥.
(٢) المرجع نفسه، ١ / ٢٦٢ – ٢٦٤.
(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٢٦٤.
(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢ / ١٥٥.
(٥) المبرد، المقتضب، ٤ / ٣٨٩ و ٤٠١.
(٦) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣١٩
(٧) المرجع نفسه، ٣١٩/٢

ثالثاً: وجوب النصب حين يتقدم المستثنى على المستثنى منه:

يقول رضى الدين في شرح الكافية في النحو: (قوله: أو مقدماً على المستثنى منه) يعني إذا كان بعد (إلاَّ) وتقدم على المستثنى منه وجب النصب؛ لأنه إنْ كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب، وإنْ كان في غير الموجب، فقد بطل البدل؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه؛ لأنه من التوابع فلم يبق إلا النصب على الاستثناء).[١]

وقد جوّز بعض العرب الإتباع، يقول سيبويه: (وحدثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلاَّ أبوك أحدٌ، فيجعلون (أحداً) بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثله أحد ، فجعلوه بدلاً، وإنْ شئت قلت: ما لي إلاَّ أبوك صديقاً). [٢]

رابعاً: وجوب النصب في الاستثناء المنفي لفظاً الموجب معنى كقولنا:

ما قرأ أحدٌ إلاَّ الكتاب (إلاّ) زيداً، فدخول إلاَّ على المفعول به، جعلت الكلام في المعنى موجباً. فكأنك قلت: كلّ أحد قرأ الكتاب إلاَّ زيداً. وكذا إذا كان قبل المستثنى حال موجبة في المعنى كقولنا: ما مررت بأحدٍ قائماً إلاَّ زيداً، فيجب نصب المستثنى؛ لأن الحال الموجبة من أحد المنفي، جعلت الكلام موجباً من حيث المعنى، فأصبح المعنى: مررتُ بكل أحدٍ قائماً إلاَّ زيداً[٣].

ب- جواز النصب والإتباع:

وذلك يكون إذا كانت الجملة منفية، أو شبه منفية(نهي أو استفهام)، والمستثنى منه موجوداً؛ يقول سيبويه: (هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً ممّا نفي عنه ما أدخل فيه وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٍ، وما رأيت أحداً إلاَّ زيداً، جعلت المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت: ما مررتُ إلاَّ بزيدٍ، وما أتاني إلاَّ زيدٌ، وما لقيت إلاَّ زيداً، كما أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت: مررتُ بزيدٍ، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول، ومن ذلك قولك: ما أتاني القوم إلاَّ عمروٌ، وما فيها القوم إلاَّ زيدٌ، وليس فيها القوم إلاَّ أخوك، وما مررت بالقوم إلاَّ أخيك، فالقوم هنا بمنزلة أحدٍ)[٤].

أمّا الفراء، فقد أوجب البدل، إذا كان ما قبل (إلاَّ) نكرةً مسبوقة بنفي، وجوّز النصب في المعرفة [٥]. وأما المبرد، فقد أخذ بالوجهين: النصب والإتباع، يقول: (والوجه الآخر أن يكون الفعل، أوغيره من العوامل مشغولاً، ثم تأتي بالمستثنى بعدُ. فإذا كان كذلك، فالنصب واقع على كل مستثنى، وذلك قولك: جاءني القوم إلاَّ زيداً ومررت بالقوم إلاَّ زيداً). [٦]

وهناك من النحاة من ذهب إلى أنّ الاستثناء والبدل بمعنى واحد، مع أفضلية البدل لفظاً لما قبل (إلاَّ). [٧]

ج- يعرب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) حسب موقعه وكأن (إلاَّ) ليست موجودةً ويكون ذلك في الاستثناء المفرّغ.

يقول سيبويه: (فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق (إلاَّ)، فهو أن

---

(١) ابن الحاجب، الكافية في النحو، ١ / ٢٢٧
(٢) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣٧
(٣) الشمايلة، الاستثناء في الحديث الشريف، ١٣٠
(٤) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣١١.
(٥) الفراء، معاني القرآن، ٢ / ٢٩٨ – ٢٩٩
(٦) المبرد، المقتضب، ٤ / ٣٨٩
(٧) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ص١٧١

تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواء، وذلك قوله: ما أتاني إلاَّ زيدٌ، وما لقيت إلاَّ زيداً، وما مررتُ إلاَّ بزيدٍ، تجري الاسم مجراه إذا قلت: ما أتاني زيدٌ، وما لقيت زيداً، وما مررتُ بزيدٍ، ولكنك أدخلت (إلاَّ) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة، فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (إلاَّ)؛ لأنها بعد (إلاَّ) محمولة على ما يجرّ، ويرفع، وينصب، كما كانت محمولة قبل أن تلحق (إلاَّ). [١]

فالمستثنى منه في هذا النمط من أنماط الاستثناء محذوف من الجملة، فيعمل العامل في الاسم الواقع بعد (إلاَّ) رفعاً، ونصباً، وجراً. والنحاة في إعراب هذا النمط في الاستثناء مذاهب: [٢]

١ - يُعرب حسب موقعه قبل دخول (إلاَّ) عليه، كما قال بذلك سيبويه، وعليه معظم النحاة. [٣]

٢- أجاز الكسائي النصب؛ كقولنا: ما سافر إلاَّ زيداً، وتابعه على ذلك مجموعة من النحاة. [٤]

يقول أبو حيان: (وأجاز بعض النحاة نصبه على البدل من مبدل منه محذوف فيقدر: ما رأيت مرئياً إلاَّ زيداً، وما مررت بمرور به إلاَّ زيداً). [٥]

وأرى أن التأويل في العبارات السابقة، أعاد الاستثناء المفرغ استثناءً تاماً منفياً.

٣- ويرى الكسائي أيضاً جواز الرفع على الفاعل في قولنا: ما قام إلاَّ زيدٌ، والرفع على البدل من الفاعل المحذوف. [٦]

٧.١ حكم المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه:

الأصل في المستثنى أن يأتي متأخراً بعد المستثنى منه، وبعد تمام الجملة؛ فهو فضلة، إلاَّ أنه قد يتقدم على المستثنى منه، وعندها يكون منصوباً وجوباً، قال سيبويه:(هذا باب ما يقدم فيه المستثنى، وذلك قولك: ما فيها إلاَّ أباك أحدٌ، وما لي إلاَّ أباك صديق، وزعم الخليل – رحمه الله – أنهم إنّما حملهم على نصب هذا أنّ المستثنى إنّما وجهه عندهم أن يكون بدلاً، ولا يكون مبدلاً منه؛ لأن الاستثناء إنّما حده أن تداركه بعد ما تنفي، فتبدله، فلمّا لم يكن وجه الكلام هذا، حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى....) [٧].

وقد وضع النحاة شروطاً لتقدم المستثنى على المستثنى منه هي: [٨]

١- وجوب تأخره عن عامله أو ما يُنسب إلى المستثنى منه كقولنا: ما أكرمني إلاَّ سعداً أحدٌ، وحضر إلاَّ سعداً القوم. [٩]

٢- عدم جواز تقدّم المستثنى على المستثنى منه وعامله معاً كقولنا: إلاَّ زيداً قام القوم،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣١٠ - ٣١١

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٢٥١ – ٢٥٢

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣١٠ – ٣١١. و السيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٢٥٢

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٢٥٢ . والأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٠٥

(٥) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٠٥

(٦) سيبويه، الكتاب، ٣١٠/٢

(٧) المرجع نفسه ، ٢ / ٣٣٥

(٨) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥١٧ – ١٥١٨، و ابن مالك، شرح التسهيل، ٢ / ٢١١

(٩) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢ / ٢١١.

يقول أبو حيان: (وتقدّم المستثنى أول الكلام لا يجوز عند الجمهور وأجازه الكسائي، والزجاج، وفي النهاية، أجازه الكوفيون نحو: إلاَّ زيداً قام القوم) [١].
٣- أمّا قولنا: القوم إلاَّ زيداً ضربت، فوجب تأخير المستثنى عن المستثنى منه.[٢]
إذن حكم المستثنى النصب سواء أكان الاستثناء تاماً موجباً منقطعاً أم متصلاً. وقد جوّز النحاة في المنفي النصب وهو الراجح، وجوّزوا الإتباع على قلة[٣].

٨.١ حكم (إلاَّ) إذا تكررت للتوكيد:

يقول أبو حيان: (وإذا كررت (إلاَّ) بعد المستثنى بها توكيداً أبدل ما يليها مما يليه إن كان مغنياً عنه، مثاله: قام القوم إلاَّ محمداً إلاَّ أبا بكر، وأبو بكر كنية محمد، وما قام القوم إلاَّ زيداً إلاَّ أخوك، وإن لم يغن عُطِف بالواو، نحو: قام القوم إلاَّ زيداً وإلاَّ جعفراً) [٤].
وأجاز النحاة حذف حرف العطف، وهما مستثنيان من القوم، وتقوم (إلاَّ) مقام هذا الحرف، نقول: ما زارني أحدٌ إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً. (ولابد من نصب أحدهما، ورفع الآخر من غير تعيين هذا، على اتفاق). [٥]
وذهب الغالبية من النحاة إلى عدم جواز رفع الاسمين؛ كقولنا: ما زارني أحدٌ إلاَّ زيدٌ وإلاَّ عمروٌ[٦]. وفيما جوّزوا الرفع لهما بحرف عطف، كقولنا: ما زارني أحدٌ إلاَّ زيدٌ وعمروٌ).[٧]

٩.١ حكم (إلاَّ) إذا تكررت لغير التوكيد:

إذا تكررت (إلاَّ) لغير التوكيد، فلا يجوز نصب المستثنيات جميعها، بل يكون عمل العامل في واحد منها، وينصب الباقي كقولنا: ما حضر إلاَّ سعدٌ إلاَّ محمداً إلاَّ وليداً، وليس شرطاً أن يكون العمل في واحد منها، فالخيار للمتكلم فنقول: ما حضر إلاَّ زيدٌ إلاَّ سعداً إلاَّ وليداً أو ما حضر إلاَّ سعداً إلاَّ محمدٌ إلاَّ وليداً.
يقول سيبويه: (وإنْ شئت قلت: ما أتاني إلاَّ زيداً إلاَّ عمروٌ، فنجعل الإتيان لعمرو، ويكون (زيد) منتصباً من حيث تنصب عمرو، فأنت في ذا بالخيار، إن شئت نصبت الأول، ورفعت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر، ورفعت الأول). [٨]
فعدم جواز نصب كل المستثنيات كان للأسباب التالية: [٩]
١ - نوع الاستثناء في الجمل المتقدمة مفرغاً، وبالتالي يبقى الفعل بلا معمول، وهذا لا يجوز.
٢- لا يجوز رفع بقية المستثنيات بعد (إلاَّ)؛ لأن الفعل لا يرفع فاعلين، أو أكثر، ولا

---

(١) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥١٧.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢ / ٢١١. والأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥١٧ ـ ١٥١٨.
(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١ / ٢٢٧.
(٤) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٢٢.
(٥) المرجع نفسه، ١٥٢٢/٣.
(٦) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٥٢٢/٣.
(٧) المرجع نفسه، ١٥٢٢/٣.
(٨) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣٨. والأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٢٣
(٩) ابن مالك، شرح التسهيل،٢ /٢١٦. والشمايلة، الاستثناء في الحديث الشريف،١٤٩ـ ١٥٠

يجوز أن يكون البدل؛ لأن الثاني ليس الأول.

وذهب بعض النحاة إلى أنّ أقرب الأسماء أولى أن يعمل به الفعل رفعاً، يقول أبو حيان: (والذي يلي العامل من هذه الأسماء أولى أن يفرّغ له العامل). [١]

وجاز رفع الأخير، ونصب الأول والثاني، وجاز نصب الأول ورفع الثاني ونصب الثالث. [٢]

وإذا رفع الأول على الفاعلية، جاز رفع الثاني على البدلية، يقول أبو حيان:(فإذا رفعت الأول، جاز فيما بعده الرفع على البدل، والنصب على الاستثناء) [٣].

وكذا في المفرغ المنصوب، والمفرغ المجرور. [٤]

أمّا في الاستثناء التام المنفي فله وجهان:

الوجه الأول:

تأخر المستثنى منه، وتقدّم المستثنيات كقولنا: ما زارني إلاَّ زيداً إلاَّ سعداً أحدٌ، فالحكم نصب المستثنيات على الاستثناء، أو على الحال، أو نصب الأول على الاستثناء، والباقي على الحال، أو نصب الأول على الحال، والباقي على الاستثناء[٥].

الوجه الثاني:

تأخر المستثنيات، يعامل أحدهما معاملة المفرد ويأخذ حكمه، وينصب الباقي على الاستثناء، كقولنا: ما حضر أحدٌ إلاَّ زيدٌ إلاَّ سعداً إلاَّ وليداً. أو ما حضر أحدٌ إلاَّ زيداً إلاَّ سعداً إلاَّ وليداً، فالرفع يكون على البدلية.

أمّا في الاستثناء التام الموجب، والمستثنيات تقدمت على المستثنى منه، نصبت جميعها على الاستثناء كقولنا: رجع إلاَّ سعداً إلاَّ وليداً إلاَّ محمداً القوم، أمّا إذا تأخرت هذه المستثنيات فلأحدها حكم المستثنى بلا تكرار وللبقية النصب.[٦]

ويبدو مما تقدم من أمثلة وقواعد، أنها أمثلة غير واقعية، لا صلة لها بشكل الجملة في واقع الاستعمال ووضعه، هذه الجمل المتخيلة كانت لتلك القواعد، فلا أظن أن أحداً من الناس سيقول: رجع إلاَّ سعداً إلاَّ وليداً إلاَّ محمد القوم.. فمن باب أولى أن يقول: رجع القوم إلاَّ سعداً ووليداً ومحمداً. ففطرة الإنسان تميل إلى البساطة والمنطق لا إلى التوعر. فما هذا إلاَّ ضرب من أخيلة النحاة وفلسفاتهم لا علاقة للدرس النحوي بها، وأثقلت من بعدُ كواهل المتعلمين.

وسنرى في الدراسة التطبيقية أن مثل هذه الأنماط لا وجود لها في واقع الاستعمال.

---

(١) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ٣ / ١٥٢٣.

(٣) المرجع نفسه، ٣ / ١٥٢٣.

(٤) المرجع نفسه، ١٥٢٤/٣. وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م، ١٠٤

(٥) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٢٤.والسيوطي، همع الهوامع، ٣ / ٢٦٧

(٦) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٢٤.و السيوطي، همع الهوامع، ٣ / ٢٦٨، والشمايلة، الاستثناء الاستثناء في الحديث الشريف، ١٥٢ ــ ١٥٣

١٠.١ حكم المستثنى بـ (غير وسوى):

أولاً: غير

تقدّم الحديث عن (غير) عند الحديث عن أدوات الاستثناء، و(غير) اسم ملازم للإضافة، يقول سيبويه: (اعلم أنّ غيراً أبداً سوى المضاف إليه، ولكنه فيه معنى إلا فيجري مجرى الاسم الذي بعد (إلاَّ)، وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره، وخارجاً مما يدخل فيه غيره). [١]

ويأتي الاسم الواقع بعدها مجروراً بالإضافة، ولا يأتي إلاَّ كذلك، وهذا لا خلاف فيه بين النحاة.

وللنحاة في الاسم المعطوف على الاسم الذي بعد (غير) رأي، يقول أبو حيان: (ويقول: ما أتاني غير زيدٍ وعمروٍ، وما جاءني القوم غيرُ زيدٍ وعمروٍ، بالجر عطفاً على زيدٍ، ويجوز في المعطوف الرفع فتقول: (وعمروٌ؛ لأن معنى: غير زيدٍ، إلاَّ زيداً فكما لو صرحت بـ (إلاَّ) جاز الرفع، فكذلك هذا، وهذا العطف عند بعضهم عطفاً على الموضع، وعند أبي علي عطفاً على التوهم، والمعطوف، وإنْ أُعرب إعراب (غير) ليس معطوفاً على (غير) نفسها مع إرادة معنى (إلا زيداً)، فإن عطفت على (غير) نفسها، اختلف المعنى، ونقول: جاء القوم غير زيدٍ وعمراً بالنصب على المعنى؛ إذ يصلح مراعاته إذ تقول: إلاَّ زيداً وعمراً). [٢]

وللنحاة في هذه المسألة وجهان: [٣]

الوجه الأول:

يراعى اللفظ والمعنى إذا كانت (غير) للاستثناء، ولا يكون إذا كانت صفة.

الوجه الثاني:

يراعى اللفظ والمعنى، حتى وإن كانت غير صفة. والعطف في الاستثناء أقوى.

ويجوز أن نحذف ما بعد (غير) استخفافاً، يقول سيبويه: (هذا بابٌ يُحذفُ المستثنى فيه استخفافاً، وذلك قولك: ليس غير، وليس إلاَّ، كأنه قال: ليس إلاَّ ذاك، وليس غيرُ ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً، واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني)[٤] . وهذا الحذف لا يكون إلا مع (ليس غير)، ولا يجوز مع (لا)، فقد عدّه ابن هشام الأنصاري لحناً. [٥]

ثانياً: سوى

لا يختلف الحديث في (سوى) عن الحديث في (غير)، وقد تقدّم الحديث عنها في باب الأدوات.

عدّها بعض النحاة ظرفاً ملازماً للنصب، ولا يخرج عن الظرفية إلاَّ للضرورة، ولكن فيها معنى الاستثناء.

يقول سيبويه: (وأمّا أتاني القوم سواك، فزعم الخليل – رحمه الله – أنّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلاَّ أنّ في (سواك) معنى الاستثناء.[٦]

ويقول الرضي: (إنّما انتصب (سوى)؛ لأنه في الأصل صفته ظرف، وهو مكاناً،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٣

(٢) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٤٣.

(٣) المرجع نفسه، ٣ / ١٥٤٣. والسيوطي، همع الهوامع، ٣ / ٢٧٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٤ – ٣٤٥.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٥٧

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٥٠

قوله الله تعالى: (مكاناً سوى)[1]، أي: مستوياً، ثمّ حذف الموصوف، وأقيم الصفة مقامه، مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي: معنى الاستواء الذي كان في (سوى)، بمعنى (مكاناً) ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ (مكان) لمّا قام مقامه في إفادة معنى البدل، تقول: أنت لي مكان عمرو، أي: بدله؛ لأن البدل ساد مسد المبدل منه، وكائن مكانه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء؛ لأنك إذا قلت: جاءني القوم بدل زيد، أفاد: أن زيداً لم يأتك، فَجُرِّدَ عن معنى البدلية أيضاً، لمطلق معنى الاستثناء فـ (سوى) في الأصل مكان مستوٍ).[2]
وعدّها بعض النحاة ظرفاً، مع جواز خروجها عن الظرفية، والتصرف كـ (غير) إلى الاستثناء[3].

أمّا حكم الاسم الواقع بعدها، فهو الجر بالإضافة كالاسم الواقع بعد (غير)، فهي اسم ملازم للإضافة ولا يجوز حذف المضاف إليه كـ (غير) [4] ، وتضاف إلى المعرفة والنكرة. والنكرة. [5]

١١.١ حكم المستثنى بـ (ليس و لا يكون):

يختلف الموقع الإعرابي للاسم الواقع بعدها بين الأداتين باختلاف نظرة النحاة إليهما؛ وذلك على النحو التالي:

أولاً:

إنّ هاتين الأداتين من الأفعال الناقصة المختصة بالجملة الاسمية، لكنهما تستعملان في الاستثناء، كقولنا: عاد المسافرون ليس محموداً، ولا يكون محموداً. وهي في المعنى كقولنا: عاد المسافرون إلاَّ محموداً.

ثانياً:

إذا كانتا للاستثناء، كانتا بشروط، يقول سيبويه: (هذا باب (لا يكون) و(ليس) وما أشبههما، فإذا جاءتا، وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، كما أنّه لا يقع معنى النهي في (حسبك) إلا أن يكون مبتدأ، وذلك قولك: ما أتاني القوم ليس زيداً، وأتوني لا يكون زيداً) [6].

وعلى هذا يكون المستثنى بهما خبراً لهما، واسمهما ضميرٌ مستترٌ.

وقد علل ابن يعيش في شرح المفصل سبب حذف اسم هذين الفعلين، بقوله: (لأن هذه الأفعال أنيبت في الاستثناء عن (إلاَّ) فكما لا يكون بعد (إلاَّ) في الاستثناء إلا اسم واحد فكذلك لا يكون بعد هذه الأفعال إلا اسم واحد؛ لأنهما في معناها) [7].

وقد رأى بعض النحاة رفع الاسم الواقع بعد هذين الفعلين على حذف الخبر وهذا ضعيف[8].

---

(١) سورة طه، الآية ٥٨
(٢) ابن الحاجب، الكافية في النحو، ١ / ٢٤٧ و ٢٤٨
(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ٢٩٤ ـ ٢٩٦
(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢ / ١٥٩
(٥) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٤٧ ـ ١٥٤٨
(٦) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٧
(٧) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي النحوي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م، ٧٨/٢

ضعيف[١].

على ماذا يعود الضمير في هذين الفعلين ؟

ذهب النحاة في هذا مذاهب:

١- عودة الضمير إلى الفعل الموجود في الكلام السابق، كقولنا: عاد المسافرون ليس زيداً ولا يكون زيداً، فالجملة: ليس هو زيداً أي ليس فعلهم فعل زيد، فإذا لم يوجد فعل، حاول إيجاد ما يعود إليه الضمير كقولنا: الكتب كتبك ليس البخلاء: أي: ليس هو بالتملك. [٢]

٢- وقدّره البصريون ضميراً عائداً إلى البعض المفهوم، ليس هو: أي بعضهم زيداً.[٣]

٣- يقول أبو حيان : (وقدّره بعض النحاة باسم الفاعل الدال عليه الجملة، فإذا قال: قام القوم ليس زيداً، قدّره: ليس القائم زيداً، ولما جعلت (ليس) في الاستثناء وبمعنى (إلاَّ) انفصل الضمير الواقع خبراً لها، تقول: زيدٌ قام القوم ليس أنا (إياي) ولم يجز العطف على خبرها بـ (ولا): لا تقول: جاء القوم ليس زيداً ولا عمراً، بل نقول: وعمراً فخرجت عن معنى الجحد الذي بسببه يكون العطف بـ (ولا). [٤]

ولا يجوز تقدّم خبرها عليها وهذا خاص بـ (ليس) كما ذكر ذلك أبو حيان، فلا تقول: قام القوم زيداً ليس.[٥]

١٢.١ حكم المستثنى بـ (خلا وعدا):

خلا وعدا: أداتان من أدوات الاستثناء، ويأتيان على وجهين:

الوجه الأول:

أنهما فعلان ينصبان المستثنى[٦]، كقولنا: قرأتُ الكتابَ خلا صحيفتين، ورأيت المباراة عدا شوطاً. وهما فعلان جامدان.

الوجه الثاني:

أنّهما حرفا جر، ويكون المستثنى مجروراً بهما، كقولنا: رجع الطلاب خلا طالبٍ.[٧]

وفاعل (خلا وعدا) إذا كانا فعلين ضميرٌ تقديره (بعضهم)، أو عائد على المصدر الموجود في الفعل. [٨]

ويلتزم الاسم الواقع بعدهما إذا دخلت عليهما (ما): حالة واحدة، وهي النصب، يقول سيبويه: (فإذا قلت: ما خلا، فليس فيه إلا النصب؛ لأن (ما) اسم، ولا تكون صلتها إلا الفعل هاهنا)[٩]، ويكون هذا الاسم مفعولاً به منصوبا.

وأجاز بعض النحاة الجر بعد (ماخلا وماعدا)، يقول الرضي: (وجوّز الجرمي الجر

---

(١) اليمني، كشف المشكل في النحو، ٥٠٣

(٢) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٣٨. والصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد للعيني، محمد علي، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت)، ٢ / ١٦٢.

(٣) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٣٨. وسيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٧

(٤) الأندلسي، ارتشاف الضرب،٣ / ١٥٣٨ ــ ١٥٣٩

(٥) المرجع نفسه، ١٥٣٨/٣ - ١٥٣٩

(٦) المرجع نفسه، ٣ / ١٥٣٤

(٧) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠. والأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٣٤

(٨) سيبويه، الكتاب،٢/ ٣٤٨ ــ ٣٤٩. والمبرد، المقتضب، ٤ / ٤٢٦

(٩) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٥٠. والأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٣٤

بعد (ماخلا وماعدا)، ولم يثبت على أنّ (ما) زائدة).[١]

١٣.١ حكم المستثنى بـ (حاشا):

عدّها بعض النحاة حرف جر، وبالتالي فإنّ الاسم الذي يأتي بعدها يكون مجروراً بها، يقول سيبويه: (وأمّا (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء)[٢]، وهذا المشهور عند النحاة.[٣]

وعدّها بعضهم فعلاً ناصباً المستثنى بعده، يقول ابن جني: (وأمّا (حاشا) و(خلا) فيكونان حرفين فيجران، ويكونان فعلين فينصبان، تقول: قام القوم خلا زيداً وخلا زيدٍ، وحاشا عمراً وحاشا عمروٍ)[٤].

اقتران (حاشا) بـ (ما):

لم يجوّز البصريون اقتران حاشا بـ (ما)؛ لأنها في نظرهن حرف جر، وليست فعلاً، يقول أبو البركات الأنباري: (وأمّا البصريون، فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه ليس بفعل، وأنه حرف، أنه لا يجوز دخول (ما) عليه، فلا يقال: (ما حاشا زيداً).[٥]

وذهب بعض النحاة إلى جواز اقترانها بـ (ما) ناصبةً[٦]، والاسم الذي يأتي بعدها منصوباً، وحجتهم في ذلك قوله عليه السلام: (أُسامة أحبُّ الناس إليَّ ما حاشا فاطمةَ)[٧] وقد ردّ عليهم ابن هشام الأنصاري بأن هذا من باب التوهم فـ (ما) هنا نافية وليست مصدرية..[٨]

١٤.١ حكم المستثنيات المتكررة من حيث المعنى:

والمقصود تكرار (إلاَّ) ليس للتوكيد، بل يكون المقصود استثناء بعد استثناء؛ ويكون ذلك:

أ- في العدد: كقولنا: عندي عشرة إلاَّ أربعة إلاَّ اثنين إلاَّ واحداً.[٩]

ب- في غير العدد: كقولنا: جاءني المكيون إلاَّ قريشاً إلاَّ هاشماً إلاَّ عضيلاً.[١٠]

أمّا في العدد، فقد كان النحاة فيه على مذاهب ثلاثة:[١١]

المذهب الأول:

جواز الاستثناء من الأعداد على الإطلاق، إذا لم يكن مستغرقاً؛ كقولنا: له عندي

---

(١) ابن الحاجب، الكافية في النحو، ١ / ٢٣٠

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٩

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٢٢. والأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٣٢

(٤) ابن جني، اللمع في العربية، ٦٩

(٥) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ٢٨٠

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٢١. والسيوطي، همع الهوامع، ١ / ٢٣٣. وكاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ٩٤

(٧) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٢٦/٢.

(٨) ابن هشام، مغني اللبيب، ١٢١/١.

(٩) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، أوضح أوضح المسالك إلى ابن مالك، ط ٥،ج٢، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٩٧٩م، ص٢٧٥

(١٠) ابن الحاجب، الكافية في النحو، ١ / ٢٤١

(١١) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٤٩٩

عشرة إلاَّ واحدا وله عندي عشرة إلاَّ تسعة.

المذهب الثاني:

عدم جواز الاستثناء من الأعداد مطلقاً، (وهو اختيار ابن عصفور).[١] (ونسبه الأسنوي إلى البصريين..... وقال به الجويني من الفقهاء).[٢]

المذهب الثالث:

(التفصيل بين أن يكون المستثنى عقداً فلا يجوز نحو: عندي عشرون إلاَّ عشرة، أو غير عقد، فيجوز نحو: له عندي عشرة دراهم إلاَّ اثنين).[٣]

وقد ورد الاستثناء في العدد في القرآن الكريم في قوله تعالى: (فلبث فيهم ألف سنة إلاَّ خمسين عاماً)[٤]. وفي الحديث النبوي في قوله عليه الصلاة والسلام: (لله تسعة وتسعون اسماً مائة إلاَّ واحداً).[٥] فهذان دليلان صارخان على ثبات الاستثناء في الأعداد.

وأرى ما يراه صلاح عوض في كتابه (الاستثناء في القرآن الكريم)؛ في قوله: (وما نميل إليه ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول، وهو جواز الاستثناء في العدد، وعدم الفرق بين العدد وغيره، وبين العقد الصحيح وكسره؛ لأن الاستثناء ثابت في اللغة العربية، والأصل عدم تحديده بأسلوب دون آخر إلاَّ بالدليل المانع، ولم يرد عن أهل العربية ما يمنع وقوع الاستثناء في العقود الصحيحة وكسرها)[٦].

فهذه قواعد الاستثناء في النحو العربي، جئت بها كما قرره النحاة، وكنت أقصد في عرضي هذا، أن آتي بكل ما قالوه، مبينا رأيي في بعض المسائل، ليكون القارئ على بيّنة تامة من مسائله، وما فيها من تفريعات وقضايا تبدو متناقضة في أغلبها، فهل هذا الذي قيل في باب من أبواب النحو، له أصول نتكئ عليه، وتستمد قوتها منه، أعني: المسموع عن العرب، والمتداول بين الناس، أم أن هذا في معظمه كان من أقوال النحاة.

---

(١) المرجع نفسه، ٣ /١٤٩٩

(٢) ابن عوض، صلاح بن عوض بن عبد الله مريبش، الاستثناء في القرآن الكريم، ، جدارا للكتاب العالمي عمان ـ الأردن، عالم الكتب الحديث – إربد ـ الأردن، ٢٠٠٦م،ص١٣٧

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٤٩٩

(٤) سورة العنكبوت، الآية ١٤

(٥) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية – الرياض – السعودية، ١٩٩٨م، حديث رقم (٦٤١٠)، ص (١٢٣١).

(٦) ابن عوض، الاستثناء في القرآن الكريم، ص٣٥.

الفصل الثاني
(دراسة تطبيقية لقواعد الاستثناء من خلال المعلقات العشر)

١.٢ تمهيد:

تعدُّ المعلقات الصورة الأخيرة التي وصلت إلينا من تجارب الحياة الجاهلية الشعرية؛ لذا تفوقت هذه المعلقات في شعرها على ما سواها من الشعر الجاهلي، بل الشعر العربي عامةً.

(ومن الممكن عدّ تلك الصورة التي وصلت إلينا بها المعلقات الصورة الكاملة للشعر العربي؛ بما اجتمع لها من حسن الوزن، وجودة القافية، وقوة المعاني، وجزالة الألفاظ، ومكانة الصياغة)[١]، لذا نظر إليها العرب نظرة مثالية، وحاول الشعراء تقليدها، ومحاكاتها، وكانت أصدق صورة عكست الحياة الجاهلية بكل أبعادها ومناحيها، إضافة إلى مكانتها اللغوية في تاريخ اللغة العربية؛ فقد (كانت مجتمعاً لألفاظ اللغة العربية وأساليب التعبير بها)[٢].

ولم يكن أثر هذه المعلقات مقصوراً على تلك النظرة، بل تعدت ذلك إلى أن جعلها علماء اللغة والأدب مواطن الاستشهاد على صحة الألفاظ والأساليب، وضابطاً من ضوابط التشريع اللغوي؛ (وكانوا على حق فيما ذهبوا إليه، إذا كانت صحة ذلك الشعر مما لا يقبل الجدل لصدوره من أصحاب اللغة الأصليين).[٣]

المعلقات:

هي مجموعة من القصائد الجاهليّة امتازت عن غيرها من القصائد بسمو المعنى، وجودة الأسلوب، وطول القصيدة، وحسن السبك، وجزالة اللفظ، ومتانته.

سبب التسمية:

يقول ابن عبد ربه: (إذ كان الشعر ديوان خاصة العرب والمنظوم من كلامها، والمقيد لأيامها والشاهد على حكامها، حتى لقد بلغ من تكلف العرب به، وتفضيلها له، أن عمدت إلى سبع قصائد تخيرتها من الشعر القديم فكتبتها بماء الذهب في القياطي[٤] المُدْرَجة، المُدْرَجة، وعلقتها بين أستار الكعبة، فمنه يقال مذهبة امرئ القيس ومذهبة زهير والمذهبات سبع، وقد يقال لها المعلقات).[٥]

---

(١) طبانة، بدوي، معلقات العرب، دراسة نقدية تاريخية في عيون الشعر الجاهلي، ط ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ١٩٦٧م، ص ٥ .

(٢) المرجع نفسه، ص ٥

(٣) المرجع نفسه، ص ٦

(٤) القباطي: مفردها قُبطيّة وقبطيّة تعني ثياب من الكتان بيض رقاق، انظر: طبانة، معلقات العرب، ص ص ٧

(٥) ابن عبد ربه، أبوعمر أحمد بن محمد، العقد الفريد، تحقيق: د. عبد المجيد القرضيبي، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٨٧م، ٦ / ١١٨.

أمّا ابن خلدون فيقول في المقدمة: (حتى انتهوا إلى المناجاة في تعليق أشعارهم بأركان البيت الحرام موضع حجهم وبيت إبراهيم، كما فعل امرؤ القيس، والنابغة الذبياني، وزهير بن أبي سلمى، وعنترة بن شداد، وطرفة بن العبد، والأعشى، وغيرهم من أصحاب المعلقات السبع، فإنّه كان يتوصل إلى تعليق الشعر بها من كان له قدرة على ذلك بقومه وعصبيته ومكانته في مضر على ما قيل في سبب تسميتها بالمعلقات).[١]

وتعليق ما كان يعجب العرب من الشعر معروف، فكان الملك بعد استماعه للقصيدة وإعجابه بها يطلب تعليقها في خزانته[٢].

ويقول عبد القادر البغدادي في معنى المعلقة: (ومعنى المعلقة أن العرب كانت في الجاهلية يقول الرجل منهم الشعر أقصى الأرض فلا يعبأ به ولا ينشده أحد حتى يأتي مكة في موسم الحج، فيعرضه على أندية قريش، فإن استحسنوه روي وكان فخراً لقائله، وعلق على ركن من أركان الكعبة حتى ينظر إليه).[٣]

وقد سميت هذه المعلقات بالمذهبات؛ لأنها من أجود شعر الشعراء وكتبت بماء الذهب وعلقت على الكعبة[٤].

وقد وردت هذه التسمية لقول لمعاوية بن أبي سفيان: (قصيدة عمرو بن كلثوم وقصيدة الحارث بن حلزة من مفاخر العرب كانتا معلقتين بالكعبة دهراً).[٥]

وفي خزانة الأدب: (وقد طرح عبد الملك بن مروان شعر أربعة منهم وأثبت مكانهم أربعة).[٦]

متى جُمعت هذه المعلقات ؟

يشير ابن سلام إلى أنّها قد تكون مجموعة في العصر الجاهلي، بقوله: (وقد كان عند النعمان بن المنذر منه ديوان فيه أشعار الفحول، وما مدح هو وأهل بيته به، صار ذلك إلى بني مروان أو صار فيه) [٧].

وأمّا جمعها في العصر الإسلامي، فهو متواتر، ويرى عبد العزيز الفيصل أن جمعها في الإسلام، هو الجمع الثاني، وهذا أيضاً معقول.[٨]

ويرى ابن سلام أنّ حماد الرواية هو أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها[٩]، ولكن هذا لا يعني أنّ هذه المعلقات غير مجموعة قبل حمّاد؛ فقد كانت معروفة ومعلقة على

---

(١) ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبدالرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ط ٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، ص ٥٨١.

(٢) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ط ٤، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٨م، ٢ / ٢٩٧.

(٣) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٩٧٠م، ١ / ١٦.

(٤) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١ / ١٦.

(٥) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١ / ٥١٩.

(٦) المرجع نفسه، ١ / ٦١.

(٧) الجمحي، أبوعبدالله محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، شرح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ١٩٧٤م، ١ / ٢٥

(٨) الفيصل، عبدالعزيز بن محمد، المعلقات العشر، ط ١، ١٤٢٣هـ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الرياض، ج ١ / ص ٨.

(٩) الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ١ / ٤٨.

الكعبة، ومدونة في ديوان النعمان بن المنذر كما أشرنا إلى ذلك.
أمّا المتأخرون من مؤرخي الأدب العربي فيرون أنّ هذه المعلقات أو القصائد قد امتازت بميزات قدمتها على غيرها من الشعر الجاهلي؛ كمعلقة امرئ القيس والأعشى وطرفة والنابغة ولبيد[١]، ويرون أنها كانت معلقة على الكعبة؛ لوجود الكتابة قبل الإسلام[٢].

عددها:

اختلف مؤرخو الأدب العربي في عدد هذه المعلقات، فمنهم من ذهب إلى أنها ستٌّ؛ فهذا ابن خير الإشبيلي يوردها تحت عنوان الأشعار الستة الجاهلية.[٣]

وفي جمهرة أشعار العرب ترد سبعة أسماء لشعراء المعلقات هم: امرؤ القيس وطرفة بن العبد ولبيد وزهير بن أبي سلمى والنابغة الذبياني والأعشى و عمرو بن كلثوم[٤]، وكذا نجد عند الأنباري مع اختلاف عمّا في جمهرة أشعار العرب[٥]. وكذا أيضاً فعل الزوزني مع مع اختلاف في الترتيب فهم عنده: امرؤ القيس، وطرفة بن العبد، وزهير بن أبي سلمى، ولبيد، وعمرو بن كلثوم، وعنترة بن شداد، والحارث ابن حلزة.[٦]

وكذا وردت عند ابن خلدون وحاجي خليفة باختلاف الترتيب وبعض الأسماء.[٧] وتابعهم في ذلك مؤرخو الأدب العربي من المحدثين[٨]. أمّا عند النحاس فترد الأسماء تسعةً، تسعةً، وكذا ابن رشيق في العمدة والسيوطي في المزهر.[٩]

أمّا أول من عدها عشراً؛ فهو التبريزي فهم عنده: امرؤ القيس، وطرفة بن العبد، وزهير بن أبي سلمى، ولبيد بن ربيعة، وعنترة بن شداد، وعمرو بن كلثوم، والحارث بن حلزة، والأعشى، والنابغة، وعبيد بن الأبرص.[١٠]

إذن فعددها بين الست والعشر، وهذا هو المشهور لكنّ الأكثر شهرة أنها سبع، يقول

---

(١) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، مطبعة الهلال، الفجالة، ١٩١١ م، ١ / ٩٣.
(٢) الزيات، أحمد حسن، تاريخ الأدب العربي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٨م، ص٤٢. والأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي، ط ٤، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م، ص ١٧٠.
(٣) الإشبيلي، ابن خير، فهرست ابن خير الإشبيلي، ط ٢، نشر المكتب التجاري، بيروت، ومكتبة المتنبي، بغداد، ومؤسسة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٣م، ٣٨٨.
(٤) القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، تحقيق: تحقيق: علي حمد البجاوي، ط١، نشر دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٦٧م، ١ / ١٠٥.
(٥) الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام السلام هارون، ط ٤، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م، ١٠
(٦) الزوزني، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسين، شرح المعلقات السبع، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ت)، نشر مكتبة صبيح، ٨.
(٧) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ٥٨١.
(٨) زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ١ / ٩٣. والزيات، تاريخ الأدب العربي، ٤٢.
(٩) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق: أحمد قطاب، نشر وزارة الإعلام العراقية، مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٧٣م، ٥. والقيرواني، أبوعلي الحسن بن علي بن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، مطبعة السعادة، ١٩٦٣م، ١ / ٩٦. والسيوطي، المزهر في علوم اللغة، ٢ / ٩٧.
(١٠) التبريزي، ولي الدين أبو عبدالله، شرح القصائد العشر، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط ٤، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م، ص٧.

أبو زيد القرشي: (قال المفضل هؤلاء أصحاب السبعة الطوال التي تسميها العرب السموط)[١].

ولعل القول بأنها عشر منحصرٌ عند التبريزي ومن جاء بعده من المتأخرين؛ يقول: (سألتني – أدام الله توفيقك – أن ألخص لك شرح القصائد السبع، مع القصيدتين اللتين أضافهما إليها أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي – قصيدة النابغة الذبياني الدالية وقصيدة الأعشى اللامية – وقصيدة عبيد بن الأبرص البائية).[٢]

ويقول الفيصل: (وقد تابع التبريزي من المتأخرين الشنقيطي والنعساني فكلاهما أثبت العشر كما أثبتها التبريزي ويبدو أن رأي التبريزي لم يلق قبولاً، فالتبريزي من المتقدمين ت 502هـ، ولكن الذين تابعوه في رأيه قلة مع تأخرهم عنه، فالشنقيطي توفي في سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة ألف هجرية والنعساني توفي سنة اثنتين وستين وثلاثمائة ألف هجرية)[٣].

ولقد أثبت عبد العزيز الفيصل كتب الشروحات التي شرحت هذه المعلقات حسب تسلسلها التاريخي[٤].

وسيكون عملي في استخراج قواعد الاستثناء من خلال المعلقات العشر، إضافة إلى دواوين الشعراء العشرة كلها للفائدة، وتحقيقاً للغرض، والأخذ بأكبر قدر من شعر العرب، لتكون الدراسة وافية جامعة لمعظم ما آل إلينا من شعر العرب.

٢.٢ معلقة امرئ القيس وديوانه:

المعلقة: شواهد المعلقة:

إلاَّ:

١ـ فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَها لدى السِّترِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ[٥]

نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: ثيابها.
الأداة: إلا
المستثنى: لبسة المتفضل.
الحكم: وجوب نصب المستثنى.

٢ـ وَتْيمَاءَ لَمْ يَتْرُكْ بِهَا جِذْعَ نَخْلَةٍ وَلا أُطُماً إلاَّ مَشِيْداً بِجَنْدَلِ[٦]

نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: جذع نخلة.
الأداة: إلا
المستثنى: مشيداً

---

(١) القرشي، جمهرة أشعار العرب، ١ / ١٠٥.
(٢) التبريزي، شرح القصائد العشر، ١٧.
(٣) الفيصل، المعلقات العشر، ١ / ٣٦.
(٤) المرجع نفسه، ١ / ٣٦.
(٥) امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس ، ٣٥.
(٦) المرجع نفسه، ٥٣.

الحكم: النصب على الاستثناء أو الإتباع، وهو أيضاً منصوب.

٣- وَمَا ذَرَفَتْ عَيْناكِ إلاَّ لِتَضْرِبِي بِسَهْمَيْكِ فِي أَعْشَارِ قَلْبٍ مُقَتَّلِ[١]

نوع الاستثناء: مفرغ.

المستثنى منه: محذوف.

الأداة: إلاَّ

المستثنى: المصدر المؤول لتضربي.

الحكم: يعرب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) حسب موقعه وهنا في محل جر.

أسلوب (و لاسيما): ورد هذا التركيب في المعلقة مرةً واحدةً وهو شاهد شعري مشهور تناوله النحاة في كتبهم على اختلاف عصورهم.

٤- أَلا رُبّ يومٍ لكَ مِنْهُنَّ صالحٍ ولاسِيَّما يومٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[٢]

جاء الاسم بعد (لاسيما) نكرةً، لذا أجاز النحاة فيه الحالات الإعرابية الثلاث، الرفع والنصب والجر (يومٌ - ويوماً - ويومٍ).

أمّا الرفع فهو خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة لـ (ما) أو صفة (ما) نكرة موصوفة.[٣] (وزعم الأخفش أن (ما) في موضع رفع بمعنى (الذي) وهو خبر (لا) و (سي) اسمها).[٤] وأمّا الجر فعلى زيادة (ما) وتجويز حذف (ما)[٥]، وأمّا النصب فيكون على التمييز لـ (ما) وقد تنصب (يوماً) على الظرفية.[٦]

ورأيي في هذا أن الضابط الأول في مثل هذا الشاهد هو المتكلم، ولعل اختلاف الحركة الإعرابية لكلمة يوم بعد (لاسيما) ناشئ عن اختلاف الروايات مما أدى إلى اختلاف آراء النحاة في ذلك مما أربك الدرس النحوي في تأويلات لا طائل منها.

الخلاصة:

أولاً: لم يرد من أدوات الاستثناء في المعلقة إلاَّ (إلاَّ)[٧].

ثانياً: ورد أسلوب (ولاسيما) مرة واحدة وهو شاهد مشهور.

ثالثاً: وردت أنماط الاستثناء فيها كما يلي:

تام منفي مرةً واحدة، وتام مثبت مرة واحدة أيضاً، وكذا أسلوب الحصر.

الاستثناء في قصائد الديوان الأخرى:

١- وَهَلْ يَعِمَنْ إلاَّ سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبِيتُ بِأَوْجَالِ[٨]

نوع الاستثناء: مفرغ سبق بشبه نفي وهو الاستفهام بهل.

المستثنى منه: محذوف.

المستثنى: سعيد.

الحكم: إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) حسب موقعه وهنا فاعل.

---

(١) المرجع نفسه، ٣٣.

(٢) ديوان امرئ القيس ، ٢٨.

(٣) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٥٠.

(٤) المرجع نفسه، ٣ / ١٥٥٠.

(٥) المرجع نفسه، ٣ / ١٥٥١.

(٦) المرجع نفسه، ٣/ ١٥٥١.

(٧) ديوان امرئ القيس، ٢٥ – ٥٥.

(٨) المرجع نفسه، ٢٥ – ٥٥.

٢- فَأَقُولُ: تَأْتِيكِ الفِصَالُ وَلا تَأْتِيكِ إلاَّ لَيْلَةَ الْخِمْسِ[١]

نوع الاستثناء: مفرغ (نفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: ليلة الخمسِ.
الحكم: يعرب المستثنى حسب موقعه، وهنا ظرف منصوب وهو مضاف.

٣- فَأَقُولُ:أَنْتِ مِنَ النِّسَاءِ وَلا يَقْبَلْنَ إلاَّ خُطّةَ الوَكْسِ[٢]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: خطة.
الحكم: يعرب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) حسب موقعه وهنا مفعول به منصوب للفعل يقبلن.

٤- بَانَ مِنْهَا الحُسْنُ إلاَّ ذِكْرُهُ وَتَدَلّى الثَّدْيُ مِنْهَا فاضْطَرَبْ[٣]

نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: الحسن.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: ذكره.
الحكم: وجوب النصب؛ لكنه جاء هنا مرفوعاً على جواز إتباعه للمستثنى منه وهذا ضعيف[٤]. وقد يكون بدلاً من الضمير في الفعل (بان).

٥- فَهْوَ سَبَّاقٌ إلى غَايَاتِهِ يَبْهَضُ المُلْجِمَ إلاَّ مَا انتَصَبْ[٥]

نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: الملجم.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: (ما) الاسم الموصول.
الحكم: وجوب النصب.

٦- فِي نَفْنَفٍ طَامِسِ الأَعْلامِ لَيْسَ بِهِ إلاَّ ذُؤَالَةُ طَاوٍ كَشْحُهُ جُنُبُ[٦]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: ذؤالة (الذئب).
الحكم: يعرب حسب موقعه وهنا اسم ليس مرفوع.

٧- مَا أَخْطَأَتْهُ المَنَايَا قِيسَ أُنْمُلَةٍ وَلا تَحَرَّزَ إلاَّ وَهْوَ مَكْرُوبُ[١]

---

(١) ديوان امرئ القيس، ١٠٣.
(٢) المرجع نفسه، ١٠٤.
(٣) المرجع نفسه، ١١٢.
(٤) كاظم إبراهيم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ١٥٥
(٥) ديوان امرئ القيس، ١١٤.
(٦) ديوان امرئ القيس ، ١٤٢.

نوع الاستثناء: مفرغ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: جملة (وهو مكروب) في محل نصب حال.
الأداة: إلاَّ.
الحكم: يعرب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) حسب موقعه، وهنا جاء بعد (إلاَّ) جملة اسمية في محل نصب حال.

٨- لَعَمْرُكَ مَا إنْ ضَرَّني وَسْطَ حِمْيَرٍ وأَقْيالِها إلاَّ المخِيلَةُ والسُّكْرْ [٢]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: المخيلة.
الحكم: يعرب المستثنى حسب موقعه وهنا فاعل مرفوع للفعل (ضرَّ).

٩- لَمَا أَعْطَيْتُهُمْ إلاَّ سُيُوفاً مُذَرَّبةً وأَطْرافَ الصِّعادِ[٣]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: سيوفاً.
الحكم: يعرب حسب موقعه، وهنا جاء مفعولاً به ثانياً.

١٠- كَذلِكَ جَدِّي ما أُصَاحِبُ صَاحِباً مِنَ النَّاسِ إلاَّ خَانَنِي وَتَغَيَّرَا[٤]

نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: صاحباً.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: جملة خانني.
الحكم: جملة (خانني) في محل نصب على الاستثناء أو في محل نصب صفة لـ (صاحباً).

١١- فَإمَّا تَرَيْنِي لا أُغَمِّضُ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ إلاَّ أَنْ أُكِبَّ فَأَنْعَسَا[٥]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: المصدر المؤول.
الحكم: موقع المصدر المؤول من الإعراب في محل نصب حال.

١٢- لَقَدْ دَمَعتْ عَيْنَايَ فِي القُرِّ والقَيْظِ وَهَلْ تَدْمَعُ العَيْنَانِ إلاَّ مِنْ الْغَيْظِ[٦]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بشبه نفي "استفهام").

---

(١) المرجع نفسه، ١٩٧.
(٢) المرجع نفسه ، ٣٠٢.
(٣) ديوان امرئ القيس، ٣٢٤.
(٤) المرجع نفسه، ٣٤٢.
(٥) المرجع نفسه، ٣٥١.
(٦) المرجع نفسه ، ٣٥٦.

المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: شبه جملة متعلقة بحال محذوف تقديره (غائظاً).
الحكم: حسب موقعه.
١٣- إِنِّي حَلَفْتُ يَمِيناً غَيْرَ كَاذِبةٍ أَنَّكَ أَقْلَفُ إلاَّ مَا جَلا القَمَرُ [١]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: جميع الجسد الكاف في (إنَّك).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: (ما) الاسم الموصول.
الحكم: وجوب النصب على الاستثناء.
١٤- أَلا لا أَلا إلاَّ لِآلاءِ لابثٍ ولا لا ألا إلاَّ لِآلاءِ من رحل[٢]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: جار ومجرور شبه جملة.
أداة الاستثناء (غير):
١٥- وَأَصْبَحْتُ وَدَّعْتُ الصِّبا غَيْرَ أَنَّنِي أُراقِبُ خَلاتٍ مِنَ الْعَيْشِ أَرْبَعا[٣]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: وداع الصبا.
الأداة: غير.
الحكم: وجوب نصب (غير)؛ لأنها تأخذ حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) والمصدر المؤول في محل جر بالإضافة. وقد تكون (غير) حال من الضمير في (ودعت)، وأنا أميل إلى هذا الرأي.

١٦- وَأَدْعَجُ العَيْنِ فِيْهَا لاطىءٌ طَمِرٌ مَا إِنْ لَهُ غَيْرُ مَا يَصْطَادُ مُكْتَسَبُ[٤]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: غير.
المستثنى: ما اسم موصول في محل جر بالإضافة.
الحكم: تأخذ (غير) حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) وهنا مبتدأ مؤخر.
١٧- مُطْعَمٌ لِلصَّيْدِ لَيْسَ لَهُ غَيْرَها كَسْبٌ عَلَى كِبَرِهْ [٥]
في البيت السابق: تقدّم المستثنى على المستثنى منه
وأصل الجملة: ليس كسبٌ له غيرها.

---

(١) ديوان امرئ القيس، ٣٤٩.
(٢) المرجع نفسه،٤١٠.
(٣) المرجع نفسه ،٤١٠.
(٤) ديوان امرئ القيس، ١٤٤.
(٥) المرجع نفسه، ١٥٨.

المستثنى منه: كسب.
الأداة: غير.
المستثنى: الهاء في محل جر بالإضافة.
الحكم: وجوب نصب (غير) لتقدم المستثنى على المستثنى منه.
١٨- فَأَسْقَى بها أُخْتِي ضَعِيفَةَ إِذْ نَأَتْ وإِذْ بَعُدَ المَزَارُ غَيْرَ القَرِيضِ[١]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: المزار.
الأداة: غير.
المستثنى: القريض مجرور بالإضافة.
الحكم: تنصب (غير) على الاستثناء.
وقد يكون نوع الاستثناء منقطع؛ لأن جنس القريض وهو المستثنى، ليس من جنس المستثنى منه وهو المكان، وهذا الراجح عندي.
١٩- لَمْ أَرَ شِبْهَاً لِسُلَيْمَى الَّتي عُلِّقْتُ غَيْرَ الظَّبْيَةِ الحَائِلِ[٢]
نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: شبهاً.
الأداة: غير.
المستثنى: الظبية الحائل، مجرور بالإضافة.
الحكم: جاز نصب (غير) على الاستثناء وجاز الإتباع، وهي في الحالتين منصوبة.
٢٠- أُغَادِي الصَّبُوحَ عِنْدَ هِرٍّ وَفِرْتَنِي[٣] **وَلِيداً وَهَلْ أَفْنَى شَبَابيَ غيرُ هِرّ!** [٤]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بشبه نفي استفهام).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: غير.
المستثنى: هر: مجرور بالإضافة.
الحكم: (غير) فاعل للفعل (أفنى) أخذت حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ).
٢١- قِفَا فاسأَلا الأَطْلال عَنْ أُمِّ مَالِكٍ وَهَلْ تُخْبِرُ الأَطْلالُ غَيْرَ التَّهالُكِ[٥]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بشبه نفي استفهام).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: غير.
المستثنى: التهالك، مجرور بالإضافة.
الحكم: إعراب (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) حسب موقعها، وهنا مفعول به للفعل (تخبر).
٢٢- وَمَا ذُقْتُه غَيْرَ ظَنٍّ بِهِ وَبِالظَّنِّ يَقْضِي عَلَيْهِ الحَكَمْ[٦]

---

(١) المرجع نفسه، ١٦٢.
(٢) ديوان امرئ القيس ، ٢٥٥.
(٣) هو: اسم جارية، انظر: ديوان امرئ القيس، ٣٠١.
(٤) المرجع نفسه، ٣٠١.
(٥) المرجع نفسه، ٤١٥.
(٦) المرجع نفسه،٤١٦.

نوع الاستثناء:(مفرغ) مسبوق بنفي.
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: غير.
المستثنى: ظنّ مجرور بالإضافة.
الحكم: تعرب (غير) حسب موقعها وهنا حال منصوب للضمير المتصل (التاء) في الفعل ذقته.

سوى:

٢٣- أَجِدَّكَ لَوْ شَيْءٌ أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعَا[١]

نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: رسوله.
الأداة: سوى.
المستثنى: الكاف في (سواك) في محل جر بالإضافة.
الحكم: تأخذ (سوى) إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) وهنا وجوب النصب.

٢٤- لِقَتْلِ بَنِي أَسَدٍ رَبَّهَا أَلا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلْ[٢]

نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: كل شيء.
الأداة: سوى.
المستثنى: الهاء في (سواه) في محل جر بالإضافة.
الحكم: تأخذ (سوى) حكم الاسم الواقع بعد (إلا) وهنا وجوب النصب.

٢٥- فَسِيرُوا نَحْوَ قَوْمِكُمُ جَمِيعاً وَلا تَنْوُوا سِوَاهُمْ فِي الأَعَادِي[٣]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنهي شبه نفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: سوى.
المستثنى: الضمير (هم) في محل جر بالإضافة.
الحكم: تأخذ (سوى) حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) وهنا: مفعول به منصوب.

أدوات أخرى:

بيد: وردت مرةً واحدةً في قوله:

٢٦- بَيْدَ لا تَعْثُر بِالْرِّدْفِ، وَلا تُسْلِمُ الحَيَّ إذَا الحَيُّ طُرِدْ [٤]

الأصل أن تأتي بعد بيد (إن) المصدرية إلا أنها في البيت السابق تلت الفعل دون (أن).
المصدرية (يريد: بيد أنه وهي لازمة النصب ولا تتصرف في وجوه الإعراب تصرف غير).[٥]

---

(١) ديوان امرئ القيس ، ١٠٧.
(٢) المرجع نفسه،٢٧٧.
(٣) المرجع نفسه ،٢٧٧.
(٤) ديوان امرئ القيس، ٣٨٠.
(٥) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٥٤٦.

حاشا:

٢٧- فَقَالَتْ: أَنَا كِنْدِيَّةٌ عَرَبِيَّةٌ فَقُلْتُ لَها:حَاشَا وكَلا وهَلْ وبَلْ[١]

وأرى أن (حاشا) في البيت السابق تفيد المجانبة، ولا تحمل معنى الاستثناء، وهو فعل متعدٍ مفعوله محذوف اختصاراً تقديره (حاشاك).[٢]

ليس: وردت في كل قصائد الديوان عاملةً عمل كان ولا معنى للاستثناء فيها.[٣]

نتائج البحث في الديوان دون المعلقة:

أولاً: لم يرد من أدوات الاستثناء إلاَّ (إلاَّ، غير، سوى، بيد).

ثانياً: وردت (حاشا) بمعنى المجانبة.

ثالثاً: وردت (ليس) عاملة عمل كان ولا معنى للاستثناء فيها.

رابعاً: كانت أنماط الاستثناء في الديوان عدا المعلقة على النحو الآتي:

١- الاستثناء المفرغ، وهو أكثر الأنماط استخداماً عند الشاعر إذ ورد خمس عشرة مرةً في (إلاَّ وغير وسوى).

٢- ورد الاستثناء التام المثبت سبع مرات في (إلاَّ وغير وسوى).

٣- ورد الاستثناء التام المنفي مرتين مرة في (إلاَّ) وأخرى في (غير).

٤- ورد بيت واحد تقدم فيه المستثنى على المستثنى منه.

٥- ورد بيت واحد تردد بين الاستثناء المنقطع والاستثناء التام المتصل، والأرجح أنه استثناء منقطع.

٣.٢ معلقة طرفة بن العبد وديوانه:

أولاً: شواهد المعلقة:

إلاَّ:

١- سَقَتْهُ إياةُ الشّمسِ إلاَّ لِثاتِهِ أُسِفَّ وَلَمْ تَكْدِمْ عليه بإثْمِدِ[٤]

نوع الاستثناء: تام مثبت.

المستثنى منه: الهاء في (سقته).

الأداة: إلاَّ.

المستثنى: لثاته.

الحكم:وجوب نصب المستثنى.

غير:

٢- على غيرِ ذنبٍ قلتُه، غيرَ أنَّني نَشَدْتُ فلم أُغْفِلْ حَمُولةَ مَعبَدِ[٥]

غير الأولى: اسم مجرور بـ (على) ولا معنى للاستثناء فيها.

غير الثانية: بمعنى (إلاَّ).

نوع الاستثناء: تام منفي.

المستثنى منه: ذنب.

---

(١) ديوان امرئ القيس،٤١١.

(٢) كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ٨٧

(٣) ديوان امرئ القيس: ٥٧و ٦١و ٦٤و ٨٧ و ١٠١ و ٢٠١.

(٤) ابن العبد، طرفة، ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدّم له: مهدي محمد ناصر الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م، ص ٢٠.

(٥) المرجع نفسه، ٢٦.

الأداة: غير.
المستثنى: المصدر المؤول في محل جر بالإضافة (أنني).
الحكم: النصب على الاستثناء أو الإتباع.
الخلاصة:
أولاً: لم ترد من الأدوات إلاَّ (إلاَّ وغير).
ثانياً: ورد الاستثناء التام المثبت مرة واحدة، كما ورد الاستثناء التام المنفي مرة واحدة أيضاً.
ثانياً: بقية الديوان:
١- وَضِبابٍ سَفَرَ الماءُ بها غَرِقَتْ أولاجُها غَيْرَ السُّدَدْ[١]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: أولاجها.
الأداة: غير.
المستثنى: السدد مجرور بالإضافة.
الحكم: وجوب نصب (غير) على الاستثناء.
٢- لَعَمْرُكَ! مَا الأَيامُ إلاَّ مُعارَةٌ فما اسطَعْتَ مِن مَعرُوفِها فتزَوّدِ [٢]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف .
الأداة: إلاَّ (حصر).
المستثنى: مُعارة.
الحكم: إعراب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) حسب موقعه وهنا معارة: خبر مرفوع والأيام: مبتدأ.
٣- وما دُونَها إلاَّ ثلاثٌ مَآوِبٌ قُدِرْنَ لِعيسٍ مُسِنفاتِ الحَوَارِكِ[٣]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: ثلاث.
الحكم: يعرب حسب موقعه (ثلاث)، وهنا مبتدأ مؤخر مرفوع.

٤- تُعيِّرُ سَيري في البلادِ ورِحلَتي ألا رُبّ دارٍ لي سوى حُرّ دارِكِ[٤]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: دار.
الأداة: سوى.
المستثنى: حُرّ دارِكِ مجرور بالإضافة.
الحكم: وجوب نصب (سوى) على الاستثناء.
٥- ولَيسَ امرُؤُ أفنى الشّبابَ مجاوراً سِوَى حَيّه إلاَّ كآخَرَ هَالِكِ[١]

---
(١) ديوان طرفة بن العبد، ٣٠.
(٢) المرجع نفسه، ٣٢.
(٣) المرجع نفسه، ٥٩.
(٤) ديوان طرفة بن العبد، ٥٩.

الجملة في البيت السابق (أفنى الشباب مجاوراً سوى حيّه) هذا النمط من الاستثناء غير جائز؛ لأن الجملة مثبتة والمستثنى منه محذوف؛ لذا (سوى) هنا ليست للاستثناء وتعرب مفعول به منصوب لاسم الفاعل مجاوراً. [٢]
أمّا (إلاَّ) في البيت فهي للاستثناء.
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: كآخر هالك، يعرب حسب موقعه، وهنا شبه الجملة متعلقة بخبر (ليس) المحذوف.

٦- لا ترى إلاَّ أخَا رَجُلٍ آخِذاً قِرْناً فمُلْتَزِمُهْ[٣]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: أخا رجلٍ.
الحكم: إعراب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) حسب موقعه، وهنا مفعول به منصوب للفعل (ترى).

٧- نُمْسِكُ الخيْلَ على مَكْرُوهِها حينَ لا يُمسِكُ إلاَّ ذو كَرَمْ[٤]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: ذو كرم.
الحكم:حسب موقعه، وهنا فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة.

٨- ولم يَحْمِ أهلَ الحيّ إلاَّ ابنُ حُرّةٍ وعَمَّ الدّعاءَ المُرْهَقُ المُتلهِّفُ [٥]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: ابن حُرةٍ.
الحكم: حسب موقعه، وهنا فاعل مرفوع.

٩- لا أرى إلاَّ النِّعامَ به كالإماءِ أشْرَفَتْ حُزَمُه [٦]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: النِّعام.
الحكم: حسب موقعه، وهنا يعرب مفعول به للفعل (أرى).

---

(١) المرجع نفسه ، ٥٩.
(٢) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٢٧.
(٣) ديوان طرفة بن العبد، ٧٣.
(٤) ديوان طرفة بن العبد ، ٧٧.
(٥) المرجع نفسه، ٥٦.
(٦) المرجع نفسه، ٧١.

الخلاصة:
أولاً: وردت أدوات الاستثناء التالية في الديوان (إلاَّ، غير، سوى).
ثانياً: كانت أنماط الاستثناء على النحو التالي:
١- المفرغ ورد سبع مرات.
٢- التام المثبت ورد ثلاث مرات.
٣- التام المنفي مرة واحدة.
ثالثاً: الغالب على (غير) أنها لغير الاستثناء.

٤.٢ معلقة زهير بن أبي سلمى وديوانه:
أولاً: شواهد المعلقة:
١- لا ينعش الطَّرف إلاَّ مَا تخُونه داعٍ يُنَاديه باسم الماءِ سغُومِ[١]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: ما اسم موصول .
الحكم: حسب موقعه، وهنا في محل رفع فاعل.
٢- ومَا الحَرْبُ إلاَّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هوَ عَنْهَا بالحَديثِ المُرَجَّمِ[٢]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: ما اسم موصول .
الحكم: حسب موقعه، وهنا في محل رفع خبر.
خلاصة المعلقة:
أولاً: لم يرد من أدوات الاستثناء إلاّ (إلاّ).
ثانياً: لم يرد من أنماط الاستثناء إلا المفرغ ورد مرتين.
ثانياً: بقية الديوان:
١- فلا مستكرَهُونَ لما مَنَعتُم ولا تُعْطُونَ إلاَّ أَنْ تشاؤُوا [٣]
جاء بعد (إلاَّ) مصدر مؤول في محل جر بحرف الجر (الباء)، والتقدير بمشيئتكم، وشبه الجملة متعلقة بحال محذوف (فقد حصر صاحب الحال بالحال).
نوع الاستثناء: مفرغ.
٢- بأيِّ الجيرتينِ أَجَرتُمُوهُ فلم يَصلُحْ لكم إلاَّ الأداءُ [٤]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.

---

(١) الشيباني، أبوالعباس أحمد بن يحيى بن زيد، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤م، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٦
(٢) المرجع نفسه، ١٨.
(٣) المرجع نفسه ، ٧٥.
(٤) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، ٧٥.

المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: الأداءُ.
الحكم: حسب موقعه، وهنا فاعل مرفوع.
٣- لو كُنتَ من شيءٍ سِوَى بَشَرٍ كُنتَ المُنَوَّرَ ليلةَ البَدْرِ[١]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
الأداة: سوى.
المستثنى منه: من شيء.
المستثنى: بشر، مجرور بالإضافة .
الحكم: وجوب النصب على الاستثناء لـ (سوى).
٤- وكلُّ مُحبٍّ أحدَثَ النَّأْيُ عندَهُ سَلُوَّ فؤادٍ غيرَ حُبِّكِ مَا يَسلُو[٢]
غير: مفعول به منصوب مقدم للفعل يسلو.
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: غير.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: حبك مجرور بالإضافة.
الحكم: حسب موقعه، فتعرب (غير) مفعول به منصوب.
وأصل التركيب: ما يسلو غير حبك
٥- لأرتَحِلَنْ بالفَجرِ ثُمَّ لأَدْ أبَنْ إلى الليل إلاَّ أنْ يعرِّجَني طِفلُ[٣]
إلا: استئنافية، انقطع الكلام ثم استأنف.[٤]
٦- وهل يُنبِتُ الخَطِّيَّ إلاَّ وَشيجُهُ وتُغْرَسُ إلاَّ في منابِتِها النَّخْلُ[٥]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بشبه نفي استفهام).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: وشيجُه.
الحكم: حسب موقعه، وهنا فاعل، تأخر عن مفعوله (الخطيَّ).
إلاَّ: جاء بعدها شبه جملة (حصر الغرس في المنابت)، حسب موقعه شبه جملة متعلقة بالفعل تغرسُ.
٧- فأصبحتُ مَا يَعرِفْنَ إلاَّ خليقتي وإلاَّ سوادَ الرأسِ والشَّيبُ شَامِلُهْ[٦]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: خليقتي.

---

(١) المرجع نفسه، ٩٥.
(٢) المرجع نفسه، ٨٣ .
(٣) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ٩٩.
(٤) الدامغاني، الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز، ٣٥.
(٥) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ١١٥.
(٦) المرجع نفسه، ٨٨

الحكم: حسب موقعه، مفعول به منصوب.
وإلاَّ: كررت توكيداً زائدة كأنها غير موجودة. [1] وحكم الاسم الواقع بعدها حسب موقعه، معطوف على المستثنى الأول (خليقتي).
٨- وأقصرتُ عمّا تعلمينَ وسُدِّدَتْ عليَّ سِوَى قصدِ السَّبيلِ مَعادِلُهْ[٢]
نوع الاستثناء: تقدم المستثنى على المستثنى منه.
الأداة: سوى.
المستثنى منه: معادله.
المستثنى: قصد السبيل، مجرور بالإضافة.
الحكم: وجوب نصب (سوى) لأنها أخذت حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ).
٩- ومُلجِمُنا ما إنْ ينالُ قَذالَهُ ولا قَدَماهُ الأرضَ إلاَّ أنامِلُهْ[٣]
نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: قداماه.
المستثنى: أنامله.
الحكم: جواز النصب والإتباع.
١٠- وقُلتُ:تعلَّم أنَّ للصَّيدِ غِرَّةً وإلاَّ تُضيِّعْهَا فَإنَّكَ قَاتِلُهْ[٤]
إلاَّ: مركبة من (إن الشرطية+لا النافية) بدليل دخول الفاء في جوابها (فإنك قاتله).
١١- مُقوَرَّةٌ تَتَبارَى لا شَوَارَ لها إلاَّ القُطُوعُ على الأنساعِ والوُرُكُ[٥]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: القطوعُ.
الحكم: بعض النحاة عد القطوع خبراً لـ (لا شوار) رفعت قطوع على اعتبار المحل كما في قولنا: لا إله إلا الله، ويجوز النصب في هذه الصورة. [6]
١٢- لِمَنْ طَلَلٌ بِرامةَ لا يرِيمُ ؟ عَفا وخَلا لَهُ حُقُبٌ قَدِيمٌ[٧]
خلا: بمعنى مضى، ولا معنى للاستثناء فيها،وفاعلها عهدٌ.
١٣- أَربت بها الأرواحَ كلّ عشيةً فلمْ يَبق إلاَّ آلُ خيم مُنضدِ[٨]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.

---

(١) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٣٢٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٣ / ٢٦٦.
(٢) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ١٢٥.
(٣) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، ١٣٣.
(٤) المرجع نفسه، ١٣٥.
(٥) المرجع نفسه، ١٦٨.
(٦) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥١٠.
(٧) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ٢٠٦.
(٨) المرجع نفسه، ٢١٩.

المستثنى: آل.
الحكم: حسب موقعه، وهنا فاعل مرفوع.
١٤- وإلاَّ فَإنَّا بالشَّرَبَّةِ فاللِّوى نُعَقِّرُ أُمَّاتِ الرِّباع ونَيْسِرُ[١]
إلاَّ: (إن الشرطية + لا النافية) بدليل دخول الفاء في جوابها (فإنَّا بالشربة).
١٥- جماليةٍ لم يبق سيري ورحلتي على ظهرها من نيّها غير مَحفدِ[٢]
نيّها: سمتها ، محفد: أصل السنام وبقيته [٣].
نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: غير.
المستثنى منه: نيّها.
المستثنى: محفد، مجرور بالإضافة.
الحكم: تأخذ (غير) حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) جواز النصب والإتباع.
١٦- تقي نقي لم يكثر غنيمةً بنهكةِ ذي قُربى ولا بحقلدِ [٤]
سوى ربعٍ لم يأت فيه مخانة ولا رهقاً من عائذٍ متهودِ[٥]
نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: سوى.
المستثنى منه: غنيمةً.
المستثنى: ربع، مجرور بالإضافة.
الحكم: تأخذ (سوى) حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) جواز النصب والإتباع.
١٧- غَفَلَتْ فَخَالَفَها السِّباعُ فلم تجدْ إلاَّ الإهابَ تَرَكْنَهُ بالمَرقَدِ[٦]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: الإهاب.
الحكم: حسب موقعه، وهنا مفعول به منصوب.
١٨- لَمْ يَلْقَها إلاَّ بشكَّةِ حازمٍ يَخشَى الحَوادِثَ عازِمٍ مُستَعْدِدِ[٧]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: جاء بعد الأداة شبه جملة متعلقة بحال محذوف.
١٩- إنْ تُمسِ دارُهُمُ عنَّا، مُبَاعَدةً فما الأحِبّةُ إلاَّ هُمْ، وإنْ بَعُدُوا [٨]

---

(١) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ٢٠٦.
(٢) المرجع نفسه، ٢٢٠.
(٣) المرجع نفسه، ٢٢١.
(٤) المرجع نفسه، ٢٣٤.
(٥) المرجع نفسه، ٢٣٥.
(٦) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ٢٣٤.
(٧) المرجع نفسه، ٢٧٧.
(٨) المرجع نفسه، ٢٧٧.

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: هم.
الحكم: حسب موقعه، وهنا في محل رفع خبر.

٢٠- مَنَّهُمُ السَّيرُ فانآدَتْ سَوالِفُهُم وما بأعناقِ هِم إلاَّ الكَرَى أَوَدُ [١]

نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: أود.
المستثنى: الكرى.
الحكم: تقدم المستثنى على المستثنى منه، فوجب نصب المستثنى.

٢١- إنِّي لأبعَثُهُم واللَّيلُ مُطَّرِقٌ ولم يَنامُوا سِوَى أنْ قلتُ: قد هَجَدُوا[٢]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: سوى.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: المصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل جر بالإضافة.
الحكم: سوى تعرب حسب موقعها وهنا منصوبة على الظرفية.

٢٢- ألا لا أرى على الحَوادِثِ باقياً ولا خالداً إلاَّ الجبالَ الرواسيا
٢٣- وإلاَّ السَّماءَ والبلادَ وربَّنا وأيامَنا معدُودة واللَّياليا[٣]

نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: باقياً.
المستثنى: الجبال.
الحكم: جواز النصب والإتباع.
وإلاَّ: تكرار(إلاَّ) توكيداً لأنها زائدة، والاسم (السماء) منصوب على الاستثناء أو الإتباع[٤].
الإتباع[٤].

٢٤- رأيتُهُمُ لَمْ يُشْرِكوا بِنُفُوسِهِم مَنِيَّتَهُ لمّا رأوا أنَّها هيا[٥]
سِوَى أنَّ حيّاً من رواحةَ حافَظُوا وكانوا أُناساً يَتَّقُونَ المَخازِيا

نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: الهاء في (رأيتهم).
الأداة: سوى.
المستثنى: المصدر المؤول من (أنّ حيّاً) في محل جر بالإضافة.
الحكم: جواز نصب (سوى) وإتباعها.

---

(١) المرجع نفسه، ٢٨١.
(٢) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ٢٨١.
(٣) المرجع نفسه، ٢٨٨.
(٤) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٣٢٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٣ / ٢٦٦.
(٥) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ٢٩٠.

وللبيت رواية بـ (خلا) [1]
خلا أنّ حياً: المصدر المؤول في محل نصب مفعول بـه لـ (خلا)، أو في محل جر بـ (خلا) على اعتبار (خلا) حرف جر.
٢٥ـ طَرِبتَ وقالَ القلبُ:هل دُونَ أَهلِها لمَن جاوَرَتْ إلاَّ ليالٍ قَلائلُ ؟[2]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق باستفهام).
الأداة: إلاّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: ليال.
الحكم: حسب موقعه، وهنا مبتدأ مؤخر.
٢٦ـ مِن غَيرِ ما يُلصِقُ المَلامة إلـ ـلا سُخْفَ رأيٍ وساءَها عُصُرُ[3]
غير: اسم مجرور، ولا معنى للاستثناء فيها.
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: سخف رأي.
الحكم: حسب موقعه (سخف رأي) حال فقد حصر الحال بصاحبه.
٢٧ـوماالفَضلُ إلاَّ لامرئ ذِي حَفيظةٍ* مَتى تَعْفُ عن ذَنبِ امرئ السَّوءِ يَلجَجِ[4]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: شبه جملة.
الحكم: حسب موقعه، شبه الجملة متعلقة بخبر محذوف تقديره (كائن).
٢٨ـ خَبالٌ وسُقمٌ مُضْنىء ومَنِيةٌ وما غائبٌ إلاَّ كآخَرَ شاهِدِ[5]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: كآخر.
الحكم: حسب موقعه شبه الجملة متعلقة بآخر محذوف تقديره كائن.
٢٩ـ وتَنُوفَةٍ عمياءَ لا يَجتازُها إلاَّ المُشَيَّعُ ذُو الفُؤادِ الهادِي[6]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.

---

(١) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ٢٩١.
(٢) المرجع نفسه، ٢٩٦.
(٣) المرجع نفسه، ٣١٣.
(٤) المرجع نفسه، ٣٢٤.
(٥) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ٣٢٧.
(٦) المرجع نفسه، ٣٣٠.

المستثنى: المشيعُ.
الحكم: حسب موقعه، وهنا فاعل مرفوع.
٣٠- إذا الخيلُ جالَتْ في القَنا وتَكشَّفتْ عَوابِسَ لا يُسألْنَ غَيْرَ طِعانِ[١]
غير: مفعول به، وهنا استثناء مفرغ مسبوق بنفي و(غير) بمعنى (إلاَّ).
٣١- فتىً لا يُلاقي القِرْنَ إلاَّ بصَدرِهِ إذا أُرعِشَتْ أحشاءُ كُلِّ جَبانِ[٢]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: شبه جملة (بصدره).
الحكم: حسب موقعه، شبه الجملة متعلقة بحال محذوف تقديره (متقدماً).

الخلاصة:
أولاً: وردت أدوات الاستثناء التالية: (إلا، غير، سوى، خلا).
ثانياً: جاءت (ليس) عاملة عمل كان ولا معنى للاستثناء فيها. [٣]
ثالثاً: جاءت (دون) ظرفاً. [٤]
رابعاً: جاءت (إلا) بمعنى الاستئناف مرةً واحدةً.
خامساً: جاءت (سواء) في غير معنى الاستثناء.
سادساً: جاءت (إلاَّ) مركبة من (إن الشرطية + لا النافية) مرتين.
سابعاً: جاءت (خلا) بمعنى (مضى) مرةً واحدةً.
ثامناً: كانت أنماط الاستثناء كما يلي:
أ- المفرغ: أكثرها شيوعاً في الديوان إذ تكرر ست عشرة مرةً.
ب- تام منفي جاء خمس مرات.
ج- تقدم المستثنى على المستثنى منه مرة واحدة.
د- ورد الاستثناء التام المثبت مرةً واحدةً.

٥.٢ معلقة لبيد وديوانه:
أولاً: شواهد المعلقة:
لم يرد في المعلقة أية أداة من أدوات الاستثناء عدا بيت من الشعر وردت فيه دون ظرف.
يقول الشاعر:
١- أسْهَلْتُ وانْتَصَبتْ كجِذعِ مُنِيفَةٍ جَرْدَاءَ يَحْصَرُ دونها جُرَّامُها[٥]
ثانياً: شواهد الديوان:
١- فبَانُوا ولمْ يُحْدِثْ عليَّ سَبيلُهُمْ سِوَى أمَلي فيما أمامي ومَرْغَبي[٦]

---
(١) المرجع نفسه، ٣٦٥.
(٢) المرجع نفسه، ٣٦٥.
(٣) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ٥٣ و ٥٥ و ٦٧ و ٦٨و ٧٠ و ٧٢و ٨١ و٨٤.
(٤) المرجع نفسه: ٩٥و ٩٨و ١٣٦.
(٥) العامري، لبيد بن ربيعة،ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ١٧٦.
(٦) المرجع نفسه ، ٢٦.

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: سوى.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: أملي، مجرور بالإضافة.
الحكم: تأخذ (سوى) حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) وهنا حسب موقعها (مفعول به).
٢- جَميلِ الأُسَى فِيما أتَى الدَّهرُ دُونَهُ كريمِ الثَّنا حُلْوِ الشّمائلِ مُعجِبِ[١]
دون: ظرف، ولا معنى للاستثناء فيها.
٣- فإنَّ اللهَ نافِلَةٌ تُقاهُ وَلا يَقتالُها إلاَّ سَعِيدُ [٢]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: سعيد.
الحكم: حسب موقعه، وهنا فاعل مرفوع.
٤- لوْ كانَ غَيري، سليمى اليوْمَ غيَّرَهُ وَقعُ الحوادِثِ إلاَّ الصَّارِمُ الذَّكرُ [٣]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: غيري.
المستثنى: الصارم الذكر (السيف القاطع). [٤]
الحكم: جواز النصب والإتباع وهنا جاء المستثنى تابعاً للمستثنى منه (مرفوعاً).
وقد عَدّ سيبويه (إلا وما بعدها) بمنزلة (غير) صفة لما قبلها وذكر البيت السابق.[٥]
٥- وأنتَ فَقيرٌ لم تُبَدَّلْ خَلِيفَةً سِوَايَ ولمْ يَلحَقْ بَنُوكَ الأصاغرُ[٦]
نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: سوى.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: الياء الضمير في (سوايّ) مجرورة بالإضافة.
الحكم: جواز النصب والإتباع (لـ سوى).
٦- فَلا تَبْغِيني إنْ أخَذْتَ وَسِيقَةً منَ الأرْضِ إلاَّ حَيثُ تُبغى الجَعافرُ[٧]
الأداة: إلاَّ.
وجاء بعدها جملة في محل نصب حال، وهنا حصر صاحب الحال بها.
٧- وَنَحْنُ وَهُمْ ملكٌ لحِميرَ عَنْوَةً وَمَا إنْ لَنا مِنْ سادَةٍ غير حِميرِ[٨]

---

(١) ديوان لبيد بن ربيعة ، ٢٨.
(٢) المرجع نفسه، ٤٤.
(٣) المرجع نفسه، ٥٧.
(٤) المرجع نفسه، ٥٧ .
(٥) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣٣.
(٦) ديوان لبيد بن ربيعة، ٦٦.
(٧) ديوان لبيد بن ربيعة ، ٦٨ .
(٨) المرجع نفسه، ٧٢.

نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: سادة.
الأداة: غير.
المستثنى: حمير، مجرورة بالإضافة.
الحكم: جواز النصب والإتباع (لـ غير).
٨- هَلِ النَّفْسُ إلاَّ مُتعَةٌ مُستَعارَةٌ تُعَارُ فَتأتي رَبَّها فَرْط أشْهُرِ[١]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بشبه نفي واستفهام).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: متعةٌ.
الحكم: حسب موقعها وهنا خبر مرفوع لـ (النفس).

٩- عِشتُ دَهْراً ولا يَدومُ على الأيـ ـامِ إلاَّ يَرَمرَمُ وتِعَارُ[٢]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: يرمرمُ وتُعارُ (اسما جبلين). [٣]
الحكم: حسب موقعه، وهنا فاعل مرفوع.
١٠- هَلَكَتْ عامِرٌ فلَمْ يَبقَ منها برِياضِ الأعرافِ إلاَّ الدِّيارُ [٤]
نوع الاستثناء: تام منفي أو منقطع على اعتبار أن الديار ليس من جنس قبيلة عامر.
المستثنى منه: الهاء في (منها).
الأداة: إلاَّ.
الحكم: إذا كان تاماً منفياً جاز النصب والإتباع وهنا شذ البيت إذ جاء المستثنى مرفوعاً، وإن كان الاستثناء منقطعاً وجب نصب المستثنى، وهنا أيضاً شاذ ولا يجوز عند جمهور النحاة.
ولعل الديار: فاعل للفعل يبق.
١١- تَمَنّى ابنَتَايَ أنْ يَعيشَ أبُوهُما وَهلْ أنا إلاَّ منْ رَبيعَةَ أوْ مُضَرْ[٥]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بشبه نفي استفهام).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
الحكم: جاء بعد (إلاَّ) شبه جملة متعلقة بخبر محذوف تقديره (كائنٌ).
١٢- وَما النَّاسُ إلاَّ كالدّيارِ وأهْلُها بِها يَوْمَ حَلُّوها وغَدْواً بَلاقِعُ[٦]
نوع الاستثناء: مفرغ مسبوق نفي.

---

(١) المرجع نفسه، ٧٢.
(٢) المرجع نفسه ، ٧٧.
(٣) ديوان لبيد بن ربيعة، ٧٧ .
(٤) المرجع نفسه، ٧٧.
(٥) المرجع نفسه، ٧٩.
(٦) المرجع نفسه، ٨٨.

الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى:كالديار.
الحكم: جاء بعد (إلاَّ)، شبه جملة متعلقة بخبر محذوف.
١٣ـ وَمَا المَرْءُ إلاَّ كالشِّهابِ وضَوْئِهِ يَحُورُ رَماداً بَعْدَ إذْ هُوَ سَاطِعُ[١]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
الحكم: جاء بعد (إلاَّ)، شبه جملة متعلقة بخبر المبتدأ (وهو يحورُ).
١٤ـ وَمَا البِرُّ إلاَّ مُضْمَراتٌ منَ التُّقَى وَمَا المَالُ إلاَّ مُعْمَراتٌ وَدائِعُ[٢]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: مضمرات حسب موقعه، وهنا خبر مرفوع.
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: معمرات.
الحكم: حسب موقعه، معمرات خبر مرفوع.
١٥ـ وَمَا المَالُ والأهْلُونَ إلاَّ وَديعَةٌ ولابُدَّ يَوْماً أنْ تُرَدَّ الوَدائِعُ[٣]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: وديعة.
الحكم: حسب موقعه، وديعة: خبر مرفوع.
١٦ـ وَمَا النَّاسُ إلاَّ عَامِلانِ: فَعَامِلٌ يُتَبِّرُ ما يَبْني و آخَرُ رافِعُ[٤]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: الناس.
المستثنى: عاملان.
الحكم: حسب موقعه، وهنا خبر مرفوع.
١٧ـ أعاذِلَ ما يُدْريكِ إلاَّ تَظَنِّياً إذا ارْتَحَلَ الفِتْيَانُ مَنْ هوَ رَاجِعُ[٥]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).

---

(١) ديوان لبيد بن ربيعة، ٨٨.
(٢) المرجع نفسه، ٨٩.
(٣) المرجع نفسه، ٨٩.
(٤) المرجع نفسه، ٨٩.
(٥) ديوان لبيد بن ربيعة، ٩٠.

الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: تظنياً (حسب موقعه) حصر صاحبه بالحال تظنياً: أي ظاناً.
١٨- مَا أنْتَ إنْ ضُمَّ علَيكَ المازِقُ
إلاَّ كشيءٍ عـاقَهُ العَوائِقُ[١] (من الرجز)
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: شبه جملة متعلقة بخبر أنت.
١٩- تَحَمّلَ أهْلُها إلاَّ عِراراً وعَزْفاً بَعدَ أحْياءٍ حِلالِ[٢]
العرار: صوت ذكر النعام[٣].
نوع الاستثناء: منقطع.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: أهلها.
المستثنى:عراراً.
الحكم: وجوب النصب.
٢٠- بحَرْفٍ بَرَاها الرَّحْلُ إلاَّ شَظِيَّةً تَرَى صُلْبَها تحتَ الوَلِيَّةِ نَاحِلا [٤]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: الهاء في (براها).
المستثنى: شظيةً.
الحكم: وجوب نصب المستثنى.
٢١- ولمْ يَتَذَّكر مِنْ بَقِيَّةِ عَهْدِهِ منَ الحَوْضِ والسُّوْبانِ إلاَّ صَلاصِلا[٥]
نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: من بقية عهده.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: صلاصلا.
الحكم: جواز النصب أو الإتباع.
٢٢- وهَلْ هوَ إلاَّ ما ابتَنَى في حَياتِهِ إذا قَذَفُوا فَوْقَ الضّريحِ الجَنادِلا[٦]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بشبه نفي استفهام).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.

---

(١) المرجع نفسه، ٩٩.
(٢) المرجع نفسه، ١٠٣.
(٣) المرجع نفسه، ١٠٣.
(٤) ديوان لبيد بن ربيعة، ١٠٣.
(٥) المرجع نفسه، ١١٤.
(٦) المرجع نفسه، ١١٩.

المستثنى: الاسم الموصول (ما).
الحكم: حسب موقعه، وهنا في محل رفع خبر.

٢٣ـ لَيْسَ فيها ما إنْ يُبَيِّنُ للسّا ئِلِ إلاَّ جَآذِرٌ ورِئَالُ[١]
نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه:(ما) اسم موصول.
المستثنى: جآذرٌ.
الحكم: جواز النصب والإتباع، وهنا اتبع المستثنى جآذرٌ للمستثنى منه (ما) اسم ليس.
٢٤ـ ألا كُلّ شيءٍ مَا خَلا اللهَ باطِلُ وكلُّ نَعيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ[٢]
الأداة: ما خلا.
المستثنى: الله.
الحكم: وجوب النصب مفعول به للفعل (خلا).
٢٥ـ فبادُوا فَما أمسَى على الأرضِ مِنْهُمُ لعَمْرُكَ إلاَّ أنْ يُخَبَّرَ سَائِلُ [٣]
نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: الهاء في (منهم).
المستثنى: المصدر المؤول من (أن وما بعدها).
الحكم: الإتباع أو جواز النصب على الاستثناء.
٢٦ـ فإذا جُوزِيتَ قَرْضاً فاجْزِهِ إنّما يَجْزي الفَتَى لَيسَ الجمَلْ[٤]
وذكر سيبويه هذا البيت بـ (غير) [٥]
الأداة: ليس بمعنى (إلاَّ).
المستثنى: الجمل، وجوب النصب على أنه خبر لـ (ليس).
ودليل ذلك: وجب حذف اسمها، وهذا شرط لكي تكون (ليس) بمعنى الاستثناء.
٢٧ـ لَمْ أَقِلْ إلاَّ عَلَيهِ أوْ عَلى مَرْقَبٍ يَفْرَعُ أطْرَافَ الجَبَلْ[٦]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: جاء مجرور بـ (على) (الضمير الهاء).
الحكم: حسب موقعه.
٢٨ـ وَليسَ لَنا إلاَّ إلَيكَ فِرَارُنَا وَأينَ يَفِرُّ النَّاسُ إلاَّ إلى الرُّسْلِ[٧]

---

(١) المرجع نفسه، ١٢٤.
(٢) ديوان لبيد بن ربيعة، ١٣٢.
(٣) المرجع نفسه، ١٣٦.
(٤) المرجع نفسه، ١٤١.
(٥) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣٣.
(٦) ديوان لبيد بن ربيعة، ١٤٥.
(٧) ديوان لبيد بن ربيعة، ١٥٠.

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: فرارنا.
الحكم: حسب موقعه، وهنا اسم ليس مؤخر.
نوع الاستثناء: مفرغ.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: مجرور بـ (إلى).
الحكم: حسب موقعه.

٢٩- جَوْنٍ بِصَارةَ أَقْفَرَتْ لِمَرَادِهِ وخَلا له السَّوْبَانُ فالبُرْعُومُ[١]

خلا: بمعنى (فرغ)، ولا معنى للاستثناء فيها.

٣٠- لا تُنْشَدُ الحُمْرُ الأَوَالِفُ فِيْهِمُ إذْ لا تُرَوِّحُ بالعَشيِّ بِهامُ
إلاَّ فلاءَ الخَيْلِ مِنها مُرْسَلٌ وَمُرَبَّطَاتٌ بالفِنَاءِ صِيَامُ[٢]

نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: بهام.
المستثنى: فلاءَ الخيل.
الحكم: جواز النصب أو الإتباع.

٣١- وَحَيَّ السَّوَاري إنْ أقُولُ لِجَمْعِهِم على النأْيِ إلاَّ أنْ يُحَيَّا وَيَسْلَمَا[٣]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: المصدر المؤول في محل نصب مفعول به حسب موقعه.

٣٢- وإلاَّ فَمَا بالمَوت ضُرٌّ لأَهْله ولم يُبْقِ هذا الدهرُ في العَيْش مَنْدَمَا[٤]

إلاَّ: (إن الشرطية + لا النافية) بدليل دخول الفاء في جوابها.

٣٣- فَهَلْ نُبِّئتَ عَنْ أَخَوَيْنَ دَاما على الأيّام إلاَّ ابْنَي شَمَامِ [٥]

ابني شمام: (اسم جبل بالعالية له رأسان يسميان ابني شمام).[٦]
نوع الاستثناء: منقطع.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: أخوين.
المستثنى: ابني شمام.
الحكم: وجوب النصب.

---

(١) المرجع نفسه، ١٥٤ .
(٢) المرجع نفسه، ١٦٠
(٣) ديوان لبيد بن ربيعة، ١٩٦.
(٤) المرجع نفسه، ١٩٨.
(٥) المرجع نفسه، ٢٠٣.
(٦) المرجع نفسه، ٢٠٣.

٣٤- وابذُلْ سَنَامَ القِدْرِ إ نَّ سوَاءَها دُهْماً وَجُونا [١]

سواء: المساواة ولا معنى للاستثناء فيها. [٢]

٣٥- اسقِ هَذا وذَا وذَاك وَعَلِّقْ لا تُسَمِّ الشَّرَابَ إلاَّ عَليقا[٣]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).

الأداة: إلاَّ.

المستثنى منه: محذوف.

المستثنى: عليقا.

الحكم: حسب موقعه، وهنا مفعول به ثانٍ.

٣٦- يا دارَ سَلْمى خلاءً لا أكلِّفُها إلاَّ المرانَةَ حتى تَعْرِفَ الدِّينا [٤]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).

الأداة: إلاَّ.

المستثنى منه: محذوف.

المستثنى: المرانة.

الحكم: حسب موقعه، المرانة: مفعول به ثانٍ.

٣٧- حالَفَ الفَرْقَدَ شِرْكاً في السُّرَى خَلَّةً باقِيَةً دُونَ الخلَلْ[٥]

(دون) بمعنى فوق الخلل وهي ظرف، ومعناها للاستثناء ضعيف.

الخلاصة:

١- وردت (ليس) في غير معنى الاستثناء. [٦]

٢- وردت (دون) مرتين للظرفية، ولا معنى للاستثناء فيهما. [٧]

٣- ورد الفعل (ماخلا) مرةً واحدةً.

٤- وردت (ليس) بمعنى الاستثناء مرة واحدة.

٥- أكثر الأدوات وروداً من أدوات الاستثناء (إلاَّ وغير وسوى).

٦- الغالب في (غير) أنها في غير معنى الاستثناء.

٧- وردت (سواء) في غير معنى الاستثناء.

٨- ورد الفعل (خلا) بمعنى فرغ وتفرّغ.

٩- وردت (إلاَّ) مركبة من (إن الشرطية + لا النافية).

١٠- كانت أنماط الاستثناء على النحو التالي:

أ- المفرغ: أكثرها شيوعاً في الديوان، إذ ورد إحدى وعشرين مرةً.

ب- التام المنفي ورد سبع مرات.

ج- التام المثبت ورد مرتين.

د- المنقطع ورد مرتين.

---

(١) المرجع نفسه، ٢١٥.

(٢) المرجع نفسه، ١١٥.

(٣) المرجع نفسه،٢٣٦ .

(٤) ديوان لبيد بن ربيعة ، ٢٣٩.

(٥) المرجع نفسه، ٢٣٩، ١٤٠.

(٦) المرجع نفسه: ٤٤، ٥٦، ٦٧، ٨٩، ١٠٤، ١٢٤، ١٢٦، ١٤٧، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٢، ٢٠٣.

(٧) المرجع نفسه: ١٠١، ١٣١، ١٤٠.

١٢- ورد شاهد الاستثناء فيه تام منفي والمستثنى مرفوع شذوذ وحكمه جواز النصب أو الإتباع والمستثنى منه مجرور.

٦.٢ معلقة عنترة بن شداد وديوانه:

أولاً: شواهد المعلقة:

١- ما راعني إلا حَمولةُ أهلِها وسْطَ الدِّيار تَسَفُّ حبَّ الخِمخمِ[١]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: حمولة.
الحكم: حسب الموقع، حمولة: فاعل مرفوع.

٢- في حوْمةِ الموتِ التي لا تشْتكي غمَراتها الأبطالُ غيرَ تَغَمْغُمِ[٢]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: غير.
المستثنى: تغمغم: مضاف إليه مجرور.
الحكم: حسب موقعه، غير: حال منصوب.

خلاصة المعلقة:

أولاً: ورد من أدوات الاستثناء (إلاَّ وغير).
ثانياً: ورد نمط من أنماط الاستثناء وهو المفرغ.
ثالثاً: وردت (ليس) عاملة ولا معنى للاستثناء فيها.[٣]

ثانياً: الديوان:

١- نأتكَ رَقاشِ إلاَّ عنْ لِمامِ وأمسى حَبْلها خَلَقَ الرِّمامِ[٤]

الأداة: إلاَّ.
جاء بعدها شبه جملة متعلقة بمستثنى محذوف تقديره لماما.

٢- فَرأَتيُنا ما بَيْنَنا مِنْ حاجِزٍ إلاَّ المِجَنُّ ونَصْلُ أبْيَضَ مِقْصَلِ[٥]

نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: من حاجزٍ.
المستثنى: المجن.
الحكم: جواز النصب والإتباع، ولكن المستثنى جاء هنا مرفوعاً وهذا شاذ.

---

(١) العبسي،عنترة بن شداد، ديوان عنترة بن شداد، تحقيق ودراسة: محمد سعيد، المكتب الإسلامي، ١٩٦٤م، ١٨٨.
(٢) المرجع نفسه،٢١٥.
(٣) ديوان عنترة بن شداد، ١٨٧، ١٩٥، ١٩٦، ٢١٠، ٢١٢.
(٤) المرجع نفسه،٢٤٠ .
(٥) المرجع نفسه، ٢٥٨.

ولعل (من) زائدة، فرفعت المجن بدل حاجز على المحل وليس اللفظ.[١]

٣- إذا اضطَرَبُوا سَمِعْتَ الصَّوتَ فيهمْ خَفِيًّا غَيْرَ صَوْتِ المشْرَفِيِّ[٢]

نوع الاستثناء: تام مثبت.

الأداة: غير.

المستثنى منه: الصوت فيهم خفياً.

المستثنى: صوت المشرفي؛ مجرور بالإضافة.

الحكم: تأخذ (غير) حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) وجوب النصب على الاستثناء.

٤- ولما رزأتُ أخا حِفاظٍ سِلعةً إلاَّ له عندي بها مِثلاها[٣]

الأداة: إلاَّ، جاء بعدها جملة اسمية في محل نصب صفة لـ (أخا).

٥- ولئن سألْتُ بذاك عبلةَ خَبَّرَتْ أن لا أُريدُ من النساءِ سِواها[٤]

نوع الاستثناء: تام منفي.

المستثنى منه: النساء.

الأداة: سوى.

المستثنى: الضمير (ها) في سواها، في محل جر بالإضافة.

الحكم: جواز نصب (سوى) أو إتباعها.

٦- لا أَمْلكُ السَّيْفَ إلاَّ قَدْ ضَرَبْتُ بِهِ ولا تموتُ جِيادي وَهْيَ أَغْمَارُ[٥]

الأداة: إلاَّ.

نوع الاستثناء: مفرغ.

جاء بعد (إلا) جملة وقعت في محل نصب حال، فقد حصر صاحب الحال بها.

٧- وَلَلْمَوْتُ خَيْرٌ لِلْفَتَى مِنْ حَيَاتِهِ إِذَا لَمْ يَثِبْ للأمْرِ إلاَّ بِقَائِدِ [٦]

نوع الاستثناء: (مفرغ) مسبوق بنفي.

الأداة: إلاَّ.

المستثنى منه: محذوف.

المستثنى: شبه جملة متعلقة بحال محذوف تقديره مقوداً.

الحكم: حسب موقعه.

خلاصة الديوان:

أولاً: وردت (ليس) في غير معنى الاستثناء.[٧]

ثانياً: أدوات الاستثناء في الديوان (إلاَّ، غير، سوى).

ثالثاً: جاءت الأنماط التالية في الديوان:

أ- مفرغ ورد ثلاث مرات.

ب- تام مثبت ورد مرة واحدة.

---

(١) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥١٠.

(٢) ديوان عنترة بن شداد، ٢٦٨.

(٣) المرجع نفسه ، ٣٠٨.

(٤) ديوان عنترة بن شداد ، ٣٠٨.

(٥) المرجع نفسه، ٣٢٢.

(٦) المرجع نفسه، ٣٣٤.

(٧) المرجع نفسه: ٢٧٦، ٢٩٠، ٣١٩، ٣٣٤، ٣٣٨.

ج- تام منفي ورد مرتين.

٧.٢ معلقة عمرو بن كلثوم:
أولاً: شواهد المعلقة:

١- ولا شَمْطَاءُ لمْ يَتْرُكَ شَقَاها لها من تِسْعَةٍ إلاَّ جَنِينا[١]
نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: تسعةٍ.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: جنينا.
الحكم: جواز النصب أو الإتباع على البدلية.
٢- وَمِنَّا قَبْلَهُ السَّاعي كُلَيْبٌ فأيُّ المَجْدِ إلاَّ قَدْ وَلِينَا [٢]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بشبه نفي استفهام).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: جملة قد ولينا.
الحكم: حسب موقعه، وهنا في محل رفع خبر لاسم الاستفهام (أي).
الخلاصة:
أولاً: لم يرد من الأدوات إلاَّ (إلاَّ).
ثانياً: ورد الاستثناء المفرغ مرة واحدة، كما ورد الاستثناء التام المنفي مرة واحدة أيضاً.
ثانياً: شواهد الديوان:
١- ولم أرَ مِثْلَ هَالَةَ في مَعَدٍّ أُشَبِّهُ حُسْنَها إلاَّ الهِلالا[٣]
نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: مثل.
المستثنى: الهلالا.
الحكم: جواز النصب و الإتباع.
٢- فَمَا أَبْقَتِ الأيّامُ مِلْمالِ[٤] **عِنْدَنا سِوَى جِذمِ أَذْوادٍ مُحَذَّفَةِ النَّسْلِ**[٥]
نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: ملمال.

---

(١) التغلبي، عمرو بن كلثوم، ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وحققه و شرحه: إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ١٩٩١م، ٧٠.
(2) المرجع نفسه ،٨١.
(٣) المرجع نفسه ، ٥٠.
(٤) ملمال: من مال: انظر: ديوان عمرو بن كلثوم ، ٥٤.
(٥) المرجع نفسه، ٥٤.

الأداة: سوى.
المستثنى: أذوادٍ (جمع ذود إبل أقل من عشرة) مجرور بالإضافة.
الحكم: تأخذ (سوى) حكم الاسم الواقع بعد(إلاَّ) النصب على الاستثناء أو الإتباع على البدلية من الحال.

الخلاصة:

أولاً: لم يرد من أدوات الاستثناء إلاَّ (إلاَّ).
ثانياً: ورد فقط نمط واحد هو التام المنفي ورد ذلك مرتين.
ثالثاً: وردت (لا يكون) لغير الاستثناء في قوله:

ولا يَكُونُ على أبوابِها حَرَسٌ كَمَا تَلَفَّفَ قِبْطِيٌّ بِدِبياجِ (١)

وأرى أنها فعل تام بمعنى يوجد.
رابعاً: وردت (ليس) عاملة عمل كان ولا معنى للاستثناء فيها. (٢)
خامساً: وردت (دون) ظرفاً ولا معنى للاستثناء فيها. (٣)

٨.٢ معلقة الحارث بن حلزة وديوانه:

أولاً: شواهد المعلقة:

١- أوْقَدَتْها بَيْنَ العَقِيقِ فَشَخْصَيْـ ـنِ بِعُودٍ كَمَا يَلُوحُ الضِّيَاءُ

غَيْرَ أنّي قَدْ أسْتَعِينُ عَلَى الهَـ ـمِّ إذا خَفَّ بالثَّوِيِّ النَّجَاءُ(٤)

غير: بمعنى (إلاَّ).
غير: منصوبة على الاستثناء، والمصدر المؤول من (أنّي وما بعدها) في محل جر بالإضافة.

٢- مَلِكٌ مُقْسِطٌ وأفْضَلُ مَنْ يَمْـ ـشِي وَمِنْ دُونِ ما لَدَيهِ الثَّنَاءُ(٥)

دون: مجرورة بـ (من)، ولا معنى للاستثناء فيها.

٣- وَصَتِيتٍ مِنَ العَوَاتِكِ ما تَنْـ ـهاهُ إلاَّ مُبْيَضَّةٌ رَعْلاءُ (٦)

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي) .
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: مبيضة رعلاء.
الحكم: يعرب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) حسب موقعه، وهنا وجب الرفع، لأنه فاعل، ولكنه قد يأتي منصوباً، وهذا على غير ما قاله جمهور النحاة، وبعضهم أجاز النصب على الاستثناء.

---

(١) المرجع نفسه، ٣٠.
(٢) المرجع نفسه، ٣٤، ٦٢، ١٠٨.
(٣) المرجع نفسه ، ٦٠.
(٤) اليشكري، الحارث بن حلزة، ديوان الحارث بن حلزة، جمعه وحققه وشرحه: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان،١٩٩١م، ٢١.
(٥) المرجع نفسه، ٢٦.
(٦) المرجع نفسه، ٣٢.

خلاصة المعلقة:

أولاً: لم يرد من أدوات الاستثناء إلاَّ أداتان (إلاَّ وغير).

ثانياً: وردت (دون) اسم مجرور ولا معنى للاستثناء فيها.

ثالثاً: وردت (ليس) عاملة عمل كان ولا معنى للاستثناء فيها. [٢]

رابعاً: ورد الاستثناء مفرغاً، وحكم المستثنى إعرابه حسب موقعه، إلا أنه جاء منصوباً على الاستثناء، وهذا ما أجازه قلة من النحاة.

ثانياً: شواهد الديوان:

١- فَإِنَّكَ إنْ تعرض لهم أو تسؤهم تعرض لأقوام سواك المذاهبُ[٣]

سواك: خبر مقدم وهو مضاف، والكاف في محل جر بالإضافة، والمذاهب: مبتدأ مؤخر أو العكس وهو الأقوى. والجملة الاسمية في محل جر صفة لأقوام.

الأداة: سوى.

المستثنى منه: المذاهب.

المستثنى: الكاف في محل جر بالإضافة. والجملة تامة مثبتة لكن الاستثناء فيها جاء تركيباً مغايراً لأنماط الاستثناء المعروفة فهي جملة وقعت صفة لأقوام وهذا ما يتفق مع الشرح، يقول:(تعرض لأقوام سواك المذاهب) معناه (تتعرض لأقوام يرغبون عنك و يدعونك). [٤]

٢- وَالقَوْمُ قَدْ آنُوا وَكَلَّ مَطِيُّهُمْ إلاَّ مُوَشِّكَةً النَّجَا بالهَوْدَجِ [٥]

نوع الاستثناء: تام مثبت.

المستثنى منه: مطيهم.

الأداة: إلاَّ.

المستثنى: موشكة.

الحكم: وجوب نصب المستثنى.

٣- لا شَيْءَ فِيها غَيْرُ أَصْورَةٍ سُفْعِ الخُدُودِ يَلُحْنَ فِي الشَّمْسِ [٦]

نوع الاستثناء: تام منفي.

المستثنى منه: شيء.

الأداة: غير.

المستثنى: أصورةٍ، مجرور بالإضافة.

الحكم: النصب على الاستثناء أو الإتباع.

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٢٥١ – ٢٥٢.

(٢) ديوان الحارث بن حلزة، ٢٨ و ٣٧ و ٣٨.

(٣) ديوان الحارث بن حلزة، ٤٠.

(٤) المرجع نفسه، ٤٠ .

(٥) المرجع نفسه، ٤٢.

(٦) المرجع نفسه ، ٤٠.

وبما أن (غير) جاءت مرفوعة في الشاهد السابق، فلم أجد مبرراً عند النحاة لرفع (غير)، وبالتالي قد يكون نمط الاستثناء في البيت السابق مفرغاً وعندها تعرب (غير) حسب موقعها، وهنا خبر(لا) النافية للجنس، على اعتبار أن (شيء) ليس مستثنى منه. أو غير: صفة لخبر محذوف متعلق بشبه الجملة في تقديره: لاشيء فيها موجود غيرُ.

٤- سَهْلَ المَبَاءَةِ مخْضرّاً مَحَلَّتُهُ مَا يُصْبحُ الدَّهْرُ إلاَّ حَوْلَهُ حَلَقُ[١]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي) .
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: جملة (حوله حلق) في موقع نصب حال.

الخلاصة:

أولاً: وردت من أدوات الاستثناء (غير، إلاَّ، سوى).
ثانياً: ورد الاستثناء المفرغ مرة واحدة، كما ورد الاستثناء التام المثبت مرتين.
ثالثاً: ورد بيت في الديوان الاستثناء فيه تردد بين المفرغ والتام المنفي، قوله:(لا شيء فيها غيرُ أصورةٍ).[٢]

٩.٢ معلقة الأعشى وديوانه:

أولاً: شواهد المعلقة:

١- لا يَتَّنمَّى لَهَا بالقَيظِ يَرْكَبُها إلاَّ الّذِين لهُمْ فِيما أتُوا مَهَلُ [٣]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي) .
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: الذين.
الحكم: حسب موقعه، وهنا (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع فاعل.

٢- لا يَسْتَفِيقُون مِنْهَا وَهْيَ رَاهِنَةٌ إلاَّ بِهَاتِ! وإنْ عَلُّوا وإنْ نَهِلُوا [٤]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي) .
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: جملة (بهاتِ).
بهاتِ: معناها أعطني، تقال للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث. وهذه جملة إنشائية طلبية، لا يجوز أن تقع موقع الحال إلاَّ إذا أُولت.

خلاصة المعلقة:

أولاً: وردت من أدوات الاستثناء (إلاَّ وغير).

---

(١) ديوان الحارث بن حلزة ، ٧٢.
(٢) المرجع نفسه، ٤٨.
(٣) الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٣م، ١٣٢.
(٤) ديوان الأعشى الكبير، ١٣٣.

ثانياً: جاء من أنماط الاستثناء نمط واحد، وهو الاستثناء المفرغ.
ثالثاً: وردت (ليس) في غير معنى الاستثناء. [١]

ثانياً: شواهد الديوان:

١ـ فَوقَ دَيْمُومةٍ تَغَوّلُ بالسَّفْـ ـرِ قِفَارٍ إلاَّ مِنَ الآجَالِ [٢]

نوع الاستثناء: تام مثبت.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: قفار.
المستثنى: محذوف وعلقت بشبه الجملة (من الآجال).
حكم المستثنى المحذوف جواز النصب والإتباع.

٢ـ فَخَلا لِذَلِكَ مَا خَـلا مِنْ وَقْتِها وَحِسَابِها[٣]

خلا: الأولى بمعنى فُرغ.
خلا: الثانية ما تفرغ أو مضى، ولا معنى للاستثناء فيها.

٣ـ فَدَخَلْتُ إذْ نَامَ الرَّقِيـ ـبُ فَبِتُّ دُونَ ثِيَابِها[٤]

دون: ظرف وشبه الجملة الظرفية متعلقة بحال محذوفة، ولا معنى للاستثناء فيها.

٤ـ أَقْسَمتُمُ لا نُعَطّيْنَكُمْ إلاَّ عِرَارَاً، فَذَا عِرَارُ[٥]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي) .
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: عراراً .
الحكم: حسب موقعه، وهنا مفعول به منصوب.

٥ـ وَمَاءٍ صَرىً لمْ أَلْقَ إلاَّ القَطَا بِهِ وَمَشْهُورَةَ الأَطْواقِ وُرْقاً نُحُورُهَا[٦]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي) .
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: القطا
الأداة: إلاَّ.
الحكم: حسب موقعه، وهنا مفعول به منصوب.

٦ـ وَلَيْلٍ، يَقُولُ القَوْمُ مِنْ ظُلُماتِهِ سَوَاءٌ بَصِيْرَاتُ العُيونِ وَعُورُهَا[٧]

سواء: معناها المساواة، ولا معنى للاستثناء فيها.

٧ـ وأصبَحْتُ لا أَسْتَطيعُ الكَلامَ سِوَى أَنْ أُرَاجِعَ سِمْسارَهَا[١]

---

(١) المرجع نفسه، ١٣٣ و ١٣٦.
(٢) المرجع نفسه، ١٤٠.
(٣) المرجع نفسه، ١٦.
(٤) ديوان الأعشى الكبير ، ١٧.
(٥) المرجع نفسه، ٨٢.
(٦) المرجع نفسه،٨٠.
(٧) المرجع نفسه ،٨٠.

نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: الكلام.
الأداة: سوى.
المستثنى: المصدر المؤول من (أن وما بعدها) في محل جر بالإضافة.
الحكم: جواز نصب (سوى) على الاستثناء وجواز الإتباع بدل من الكلام.

٨- وَلَقَدْ سَاءَهَا البَيَاضُ فَلَطَّتْ بِحِجَابٍ مِنْ دُونِنَا مَسْدُوفِ[٢]

دون: اسم مجرور، ولا معنى للاستثناء فيها.

٩- لَسْنَا بِعِيرٍ، وَبَيْتِ اللهِ، مَائِرَةٍ، إلاَّ عَلَيْهَا دُرُوعُ القَوْمِ والزَّغَفُ[٣]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي) .
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: جملة (عليها دروع القوم).
الحكم: الجملة في محل جر صفة لـ (بعير).

١٠- قَالُوا البَقِيَّةَ، والهِنْدِيُّ يَحْصُدُهم وَلا بَقِيَّةَ إلاَّ النَّارُ، فَانْكَشَفُوا[٤]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: النارُ.
النار: صفة مرفوعة.
وبعض النحاة عدها خبراً للمبتدأ في لا بقية، أو على تقدير: ولا بقية موجودٌ لنا، خبر (لا) النافية للجنس.

وقد رفعت النار على اعتبار المحل كما في قولنا: لا إله إلا الله. ويجوز النصب في هذه الصورة.[٥]

١١- أَتَيْنَا لَهُمْ إذْ لَمْ نَجِدْ غَيْرَ أَنْيِهِمْ وَكُنَّا صَفَائِحاً مِنَ المَوْتِ أَزْرَقَا [٦]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: غير.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: أنيهم، مجرور بالإضافة.
الحكم: تأخذ (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) حسب موقعه، غير: مفعول به منصوب.

١٢- تِلْكَ الَّتي كَلَّفَتْكَ النَّفْسُ تَأْمُلُها وَمَا تَعَلَّقَتْ إلاَّ الحَيْنَ والحَرَقَا[٧]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).

---

(١) المرجع نفسه، ٧٧.
(٢) ديوان الأعشى الكبير، ١١١.
(٣) المرجع نفسه، ١١٣.
(٤) المرجع نفسه، ١١٣.
(٥) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥١٠.
(٦) ديوان الأعشى الكبير، ١١٥.
(٧) ديوان الأعشى الكبير ، ١١٧.

الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: الحين.
الحكم: حسب موقعه، وهنا مفعول به.
١٣- وثَدْيانِ كالرّمّانَتَيْنِ،وجِيدُها كَجِيدِ غَزَالٍ غَيرَ أنْ لمْ يُعَطَّلِ[١]
غير: بمعنى (إلاَّ)، منصوب على الاستثناء.
المستثنى: المصدر المؤول في محل جر بالإضافة.
١٤- نُعاطِيكُمُ بالحَقِّ، حَتّى تَبَيّنوا عَلَى أيّنا تُؤْدي الحُقوقَ فُضُولُهَا
وإلاَّ فَعُودُوا بالهُجَيْمِ ومَازِنٍ وشَيْبانُ عِنْدِي جَمُّها وحَفِيلُهَا [٢]
إلاَّ: ليست (إلاَّ) الاستثنائية بل هي (إن الشرطية + لا) النافية بدليل وجود الفاء في جوابها (فعودوا) وهو طلب.
١٥- تُنَازِعُنِي إذْ خَلَتْ بُرْدَهَا مُفَضَّلَةٌ غَيْرَ جِلْبَابِهَا[٣]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
الأداة: غير.
المستثنى منه: بردها.
المستثنى: جلبابها، مجرور بالإضافة.
الحكم: تأخذ (غير) حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) جواز النصب على الاستثناء أو الإتباع.
١٦- وَلَمْ يَبْقَ إلاَّ ذَاتُ رَيْعٍ مُفَاضَةٌ وَأَسْهَل مِنْهُمْ عُصْبَةٌ فَأَطَلَّتِ [٤]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: ذات ريعٍ.
الحكم: حسب موقعه، وهنا فاعل.
١٧- أَحلّ بِهِ الشّيْبُ أثْقَالَهُ وَمَا اعْتَرّهُ الشّيْبُ إلاَّ اعْتَرارَا[٥]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: اعتراراً.
الحكم: حسب موقعه، مفعول مطلق منصوب.
١٨- تَنُوطُ التّميمَ وَتَأبَى الغُبُو قَ، مِنْ سِنَةِ النَّومِ إلاَّ نَهارَا [٦]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: سنةِ النوم.

---

(١) المرجع نفسه، ١٦٢.
(٢) المرجع نفسه ، ١٥٨.
(٣) المرجع نفسه، ٢٨.
(٤) ديوان الأعشى الكبير ، ٣٧.
(٥) المرجع نفسه، ٧٣.
(٦) المرجع نفسه، ٧٥.

الأداة: إلاَّ.
المستثنى: نهارا.
الحكم: جواز النصب على الاستثناء أو الإتباع.

١٩ـ فَتِلْكَ الَّتي حَرَّمَتْكَ المَتَاعَ وَأَوْدَتْ بِقَلِبْكَ إلاَّ شَقِيصَا [١]
شقيص: قطعة، أو الشيء القليل. [٢]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: بقلبك.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: شقيصا.
الحكم: جواز النصب على الاستثناء أو الإتباع.
٢٠ـ لا يَسْمَعُ المَرْءُ فِيْهَا مَا يُؤنّسُهُ بِاللَّيْلِ إلاَّ نَئِيمَ البُومِ والضُّوَعَا[٣]
نوع الاستثناء: منقطع.
المستثنى منه: ما يؤنسه.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: نئيم البوم (ليس من جنس ما يؤنس).
الحكم: وجوب نصب المستثنى.
٢١ـ غَيْثُ الأَرَامِلِ والأيْتَامِ كُلِّهِمُ لَمْ تَطْلَعِ الشَّمْسُ إلاَّ ضَرّ أَوْ نَفَعَا[٤]
جملة ضر أو نفعا: في محل نصب حال، وصاحب الحال في الأبيات السابقة وهو المنادى المرخم هوذَ من هوذة، في قوله:
يا هوذَ إنك من قومٍ ذوي حسبٍ [٥]
٢٢ـ وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إلاَّ الحَزْمَ والفَنَعَا[٦]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: الحزم.
الحكم: حسب موقعها، مفعول به منصوب، أو تمييز.
٢٣ـ وَمَا ذَاكَ إلاَّ أنَّ كَفّيْكَ بِالنَّدَى تَجُودانِ بالإعْطَاءِ قَبلَ سُؤالِكَا[٧]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.

---

(١) المرجع نفسه، ٩٨.
(٢) ديوان الأعشى الكبير ، ٩٨ .
(٣) المرجع نفسه، ١٠٥.
(٤) المرجع نفسه، ١٠٧.
(٥) المرجع نفسه ، ١٠٧.
(٦) المرجع نفسه، ١٠٧.
(٧) ديوان الأعشى الكبير ، ١٢٩.

الأداة: إلاَّ.
المستثنى: المصدر المؤول من (أن وما بعدها).
الحكم: حسب موقعه وهنا في محل رفع خبر.

٢٤- وَمَا كَانَ إلاَّ الحَيْنَ يَوْمَ لَقِيْتَهَا وَقَطْعَ جَدِيدٍ حَبْلُهَا من حِبَالِكَا [١]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: الحين.
الحكم: حسب موقعه، وهنا خبر كان منصوب.
٢٥- وَجَارُكَ لا يَتَمَنَّى عَلَيْـ ـهِ إلاَّ الَّتي هُوَ يَقْتَالُهَا[٢]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: التي.
الحكم: حسب موقعه، (التي): في محل نصب مفعول به.
٢٦- وَمَا كَانَ ذَلِكَ إلاَّ الصِّبَا وَإلاَّ عِقَابَ امْرِىءٍ قَدْ أَثِمْ[٣]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: الصِّبا.
الحكم: حسب موقعه، (الصبا): خبر كان منصوب.
والواو: حرف عطف.
إلاَّ: أداة استثناء، كررت توكيداً.
المستثنى: عقاب: خبر كان، حكمه حكم الصبا.
٢٧- تَؤُمُّ إيَاساً، إنَّ رَبِي أَبَى لَهُ يَدَ الدَّهْرِ إلاَّ عِزَّةً وَتَكَرُّمَا[٤]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: يد الدهر.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: عزةً.
الحكم: وجوب النصب على الاستثناء.
٢٨- وَهَلْ يَشْتَاقُ مِثْلَكَ مِنْ رُسُومٍ عَفَتْ إلاَّ الأيَاصِرَ والثُّمَامَا[٥]

---

(١) المرجع نفسه، ١٢٧.
(٢) المرجع نفسه، ١٤٩.
(٣) المرجع نفسه ، ١٦٨.
(٤) ديوان الأعشى الكبير ، ١٦٦.
(٥) المرجع نفسه، ١٧٣.

الأياصر والثمام: الحشيش والتبن. [١]
نوع الاستثناء: منقطع، (جنس المستثنى ليس من جنس المستثنى منه).
المستثنى منه: رسوم (آثار الديار).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: الأياصر.
الحكم: وجوب نصب المستثنى.

٢٩- لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هذا الزَّمَن عَلَى المَرْءِ إلاَّ عَنَاءٌ مُعَن[٢]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: عناء.
الحكم: حسب موقعه، وهنا خبر مرفوع.

٣٠- فَتَمَّ عَلَى مَعْشُوقَةٍ لا يَزِيدُهَا إلَيْهِ بَلاءُ الشَّوْقِ إلاَّ تَحَبُّبا [٣]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: تحببا.
الحكم: حسب موقعه، وهنا مفعول به ثانٍ.

٣١- وَلَيْسَ مُجِيراً إنْ أَتَى الحَيَّ خَائِفٌ وَلا قَائِلاً إلاَّ هُوَ المُتَعيَّبَا[٤]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: (هو) ضمير منفصل في محل رفع فاعل لاسم الفاعل قائلاً.

٣٢- وَيَبْعُدُ بَيْتُ المَرْءِ عَنْ دَارِ قَوْمِهِ فَلَنْ يَعْلَمُوا مُمْسَاهُ إلاَّ تَحَسُّبا[٥]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: تحسبا.
الحكم: حسب موقعه، تحسبا: حال جامد مؤولة بمشتق تقديره (متحسبين).

٣٣- إلَى مَعْشَرٍ لا يُعْرَفُ الودُّ بَيْنَهم وَلا النَّسَبُ المَعْرُوفُ إلاَّ تَنَسُّبا[٦]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.

---

(١) المرجع نفسه، ١٧٣.
(٢) المرجع نفسه ، ١٩٠.
(٣) ديوان الأعشى الكبير ، ٢١.
(٤) المرجع نفسه، ٢١.
(٥) المرجع نفسه ، ٢٢.
(٦) المرجع نفسه، ٢٢.

المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: تنسبا.
الحكم: حسب موقعه، وهنا حال منصوب.

٣٤- فَإنْ أَنْأَ عَنْكُمْ لا أُصَالِحْ عَدُوَّكُمْ وَلا أُعْطِهِ إلاَّ جِدَالاً ومِحْرَبَا[١]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: جدالاً.
الحكم: حسب موقعه، وهنا مفعول به ثانٍ.
٣٥- أَرَانِي وَعَمْراً بَيْنَنَا دَقُّ مَنْشِمٍ فَلَمْ يَبْقَ إلاَّ أَنْ أُجَنَّ وَيَكْلَبَا[٢]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: المصدر المؤول من (أن أجنّ).
الحكم: حسب موقعه، وهنا في محل رفع فاعل.
٣٦- وَمَا بِهَا أَنْ لا تَكُو نَ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى يَسَارَهْ
إلاَّ هَوَانَكَ، إذْ رَأَتْ مِنْ دُونِهَا بَاباً وَدَارَهْ[٣]
نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: هوانك.
الحكم: جواز النصب على الاستثناء أو الإتباع.
٣٧- هَلْ كُنْتُمُ إلاَّ دَوَارِجَ حُشْوَةً دَفَعَتْ كَوَاهِلُ عَنْكُم وَصُدُورُ[٤]
نوع الاستثناء: مفرغ (شبه نفي استفهام).
الأداة: إلا.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: دوارج.
الحكم: حسب موقعه، وهنا خبر كان منصوب.
٣٨- لا يَرْهَبُ المُنْكِرَ مِنْكُمْ وَلا يَرْجُوكُمُ إلاَّ نَقَى الآصِرِ[٥]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.

---

(١) ديوان الأعشى الكبير ، ٢٣.
(٢) المرجع نفسه، ٢٣.
(٣) المرجع نفسه ، ٨٤.
(٤) ديوان الأعشى الكبير ، ٩٠.
(٥) المرجع نفسه، ٩٣.

المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: نقى.
الحكم: حسب موقعه، وهنا فاعل للفعل يرهب.
٣٩- فَهَلْ أَنْتُمُ إلاَّ عَبِيْداً، وإنَّما تُعَدُّونَ خُوصاً فِي الصِّدِيقِ لَوَامِصَا[١]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بشبه نفي استفهام).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: عبيداً.
الحكم: حسب موقعه، وحقه هنا الرفع خبر للضمير المنفصل أنتم، ولكنه جاء هنا منصوباً وهذا شاذ، وقد يكون جواز النصب هنا على تقدير:فهل أنتم شيء إلاَّ عبيداً.[٢]
٤٠- هِيَ الهَمُّ لا تَدْنُو، وَلا يَسْتَطِيعُها مِنَ العِيسِ إلاَّ النَّاجِيَاتُ الرَّوَاسِمُ [٣]
نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: من العيس.
المستثنى: الناجيات.
الحكم: جواز النصب على الاستثناء أو الإتباع، ولكنها جاءت هنا مرفوعة بدل من الضمير في الفعل يستطيعها.[٤]
٤١- فَلا يَنْبَسِطْ مِن بَيْنِ عَيْنَيْكَ مَا انْزَوَى وَلا تَلْقَنِي إلاَّ وَأَنْفُكَ رَاغِمُ[٥]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
هنا حصر صاحب الحال بالحال، فجملة (وأنفك راغمُ) بعد (إلاَّ) في محل نصب حال حسب موقعه.
٤٢- فَلَمَّا عَفَاهَا ظَنَّ أَنْ لَيْسَ شَارِباً مِنَ الماءِ إلاَّ بَعْدَ طُولِ تَحَرُّمِ[٦]
جاءت بعد (إلاَّ) جملة وقعت حالاً.
الأداة: إلاَّ، حصر صاحب الحال بها.
الخلاصة:
أولاً: وردت (ليس) لغير معنى الاستثناء.[٧]
ثانياً: (سواء) وردت مرتين لغير معنى الاستثناء.[٨]
ثالثاً: وردت (دون) مرتين للظرفية، ولا معنى للاستثناء فيهما.[٩]
رابعاً: من أدوات الاستثناء الواردة في الديوان (إلاَّ، غير، سوى).

---

(١) المرجع نفسه، ١٠٠.
(٢) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٠٥.
(٣) ديوان الأعشى الكبير، ١٧٨.
(٤) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥١٥.
(٥) ديوان الأعشى الكبير، ١٩٨.
(٦) المرجع نفسه، ٢٠١.
(٧) المرجع نفسه: ٤٢و ٥٢و ٥٤و ٥٦و ٦٠و ٦٣و ٦٥و ٦٦و ٦٨و ٦٩و ٧٣و ١١٧.
(٨) المرجع نفسه: ٤٤، ١٥٥.
(٩) المرجع نفسه: ٣٤، ٤٩، ٥٦، ٥٩، ١٤٦.

خامساً: جاءت أنماط الاستثناء على النحو التالي:
أ- المفرغ كان أكثر الأنماط شيوعاً في الديوان إذ ورد خمساً وعشرين مرة.
ب- التام المثبت ورد خمس عشرة مرة .
ج- التام المنفي ورد مرتين.
د- المنقطع ورد مرتين.
سادساً: وردت (إلاَّ) (إن الشرطية + لا النافية) مرة واحدة.
سابعاً: وردت(خلا) مرتين، بمعنى (فُرغ) مرةً، وبمعنى (مضى) مرةً أخرى، ولا معنى للاستثناء فيهما.
ثامناً: تكررت (إلاَّ) مرة واحدة.

٢.١٠ معلقة النابغة الذبياني وديوانه:

أولاً: شواهد المعلقة:

١- وقفتُ فيها أُصيلاناً كي أُسائِلُها عَيّتْ جَواباً، وما بالرَّبعِ من أحدِ
إلاَّ الأواريَّ لأيًا ما أُبَيّنُهَا والنُّؤيَ كالحَوْضِ بالمظلومَةِ الجَلَدِ[١]

نوع الاستثناء: منقطع (تام منفي).
المستثنى منه: أحد.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: الأواريَّ: وهي الآضبة التي تشد بها الدابة[٢].
الحكم: وجوب نصب المستثنى على الاستثناء.

٢- ولا أرى فاعِلاً في النَّاس يُشبِهه وما أُحاشي من الأقوام من أحَدِ[٣]

البيت السابق كان حجة للكوفيين ودليلاً لهم على أن (حاشا) فعلٌ متصرف.[٤]
نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: من الأقوام.
الأداة: الفعل أحاشي.
المستثنى: من أحدٍ.
الحكم: وجوب النصب بالفعل أحاشي فتعرب أحدٍ: مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به. ومعنى الفعل هنا لا أستثني.[٥]

٣- إلاَّ سُليمانَ إذ قَالَ الإلَهُ لَهُ قُمْ في البريّةِ فاحدُدها عن الفَنَدِ[٦]

نوع الاستثناء: تام منفي .
المستثنى منه: الأقوام.

---

(١) الذبياني، النابغة، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، (د.ت)، (د.ت)، ٣٠.
(٢) المرجع نفسه ، ٣٠.
(٣) المرجع نفسه، ٣٣.
(٤) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ٢٧٨ – ٢٨٠.
(٥) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ،٢٨٠/١. وابن الحاجب، الكافية في النحو، ١ / ٢٤٤ – ٢٤٥.
(٦) ديوان النابغة، ٣٣.

الأداة: إلاَّ.
المستثنى: سليمان.
الحكم: جواز الإتباع على البدلية أو النصب على الاستثناء.
٤- ما قلتُ من سيّىءٍ مما أُتيتَ به إذاً فلا رفعتْ سَوطي إليّ يَدي
إلاَّ مَقــالَةَ أقوامٍ شَقِيتُ بِهَا كانَتْ مَقالتُهُمْ قَرْعاً عَلَى الكَبِدِ[١]
نوع الاستثناء: تام منفي .
المستثنى منه: سيىء.
الأداة: إلاّ.
المستثنى: مقالة أقوام.
الحكم: جواز النصب على الاستثناء أو الإتباع.
خلاصة المعلقة:
أولاً: ورد من أدوات الاستثناء (إلاَّ و غير والفعل أحاشي).
ثانياً: كانت أنماط الاستثناء فيها كما يلي:
أ- الاستثناء المنقطع مرة واحدة.
ب- الاستثناء التام المنفي ثلاث مرات.
ثانياً: شواهد الديوان:
١- حَلَفْتُ يَميناً غيرَ ذي مَثْنَوِيّةٍ وَلا عِلْمَ إلاَّ حُسنُ ظنٍ بصاحبِ [٢]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي) .
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: حُسن ظنٍ.
الحكم: يعرب المستثنى حسب موقعه، وهنا خبر (لا) النافية للجنس مرفوع.
٢- وَلا عَيْبَ فِيهِمْ غيرَ أنّ سُيُوفَهُمُ بِهِنّ فُلُولٌ مِنْ قِراعِ الكَتَائِبِ[٣]
نوع الاستثناء: تام منفي .
المستثنى منه: عيب.
الأداة: غير.
المستثنى:المصدر المؤول من (أنّ وما بعدها) في محل جر بالإضافة.
الحكم: تأخذ (غير) حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) جواز النصب على الاستثناء أو الإتباع، وفي الحالين هي منصوبة، ومنهم من جعله استثناءً منقطعاً فوجب نصب (غير). [٤]
٣- لهم شيمةٌ لمْ يُعْطِهَا اللهُ غيرَهُمْ منَ الجودِ، والأحلامُ غيرُ عَوازِبِ[٥]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي) .
المستثنى منه: محذوف.
الأداة:غير.

---

(١) المرجع نفسه، ٣٦.
(٢) ديوان النابغة، ١٠.
(٣) المرجع نفسه، ١١.
(٤) المبرد، المقتضب، ٤ / ٢٨٩.
(٥) ديوان النابغة، ١٢.

المستثنى: الضمير (هم) في محل جر بالإضافة.
الحكم: تعرب (غير) حسب موقعها، وهنا مفعول به منصوب.
غير: في عجز البيت السابق: خبر مرفوع للأحلام، ولا معنى للاستثناء فيها.

٤- مَحَلتُهُمْ ذاتُ الإلَهِ ودينُهُمْ قويمٌ فما يَرْجُونَ غيرَ العَواقِبِ[١]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة:غير.
المستثنى: العواقب، مجرور بالإضافة.
الحكم: تعرب (غير) حسب موقعها، وهنا مفعول به منصوب.
٥- حتى استغاثتْ بأهلِ المِلحِ مَا طعِمتْ في منزلٍ طَعْمَ نَوْمٍ غيرَ تأويبِ[٢]
نوع الاستثناء: منقطع (جنس المستثنى ليس من جنس المستثنى).
المستثنى منه: طعمٍ قومٍ.
الأداة: غير.
المستثنى: تأويب: مضاف إليه مجرور، تأويب: التعب والسير.
الحكم: وجوب النصب على الاستثناء.
٦- لم يَبقَ غيرُ طَريدٍ غيرِ مُنْفَلِتٍ ومُوثَقٍ في حِبالِ القِدّ مَسْلوبِ[٣]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي) .
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: غير.
المستثنى: طريد: مجرور بالإضافة.
الحكم: تعرب (غير) حسب موقعها، وهنا فاعل مرفوع.
(غير) الثانية: صفة لـ (طريد)، ولا معنى للاستثناء فيها.
٧- مَا من أُناسٍ ذوي مَجْدٍ ومَكْرُمةٍ، إلاَّ يَشُدّ عليهم شِدّةَ الذّيبِ[٤]
جاء بعد (إلاَّ) جملة في محل جر صفة لـ (أناس).
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي) .
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: جملة (يشدُّ).
٨- أَفِدَ الترَحّلُ غير أنّ ركابنا لمّا تَزُلْ برِحالِنا وكأنْ قَدِ [٥]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: الترحل.
الأداة:غير.

---

(١) المرجع نفسه، ١٢.
(٢) ديوان النابغة، ١٤.
(٣) المرجع نفسه، ١٦.
(٤) المرجع نفسه، ٢١.
(٥) ديوان النابغة، ٣٨.

المستثنى: المصدر المؤول من (أنّ وما بعدها) في محل جر بالإضافة.
غير: جواز النصب على الاستثناء أو الإتباع، تأخذ حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ). [١]

٩- فما وجَدْتُ بها شيئاً ألوذُ به إلاّ الثُّمامَ وإلاَّ مَوْقِدَ النّارِ[٢]

نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: شيئاً.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: الثمام (نوع من النبات الدقيق). [٣]
الحكم: جواز النصب على الاستثناء والإتباع على البدلية.
إلاَّ: مكررة.
المستثنى: موقد النار.
الحكم: جواز النصب على الاستثناء والإتباع على البدلية، وكررت (إلاَّ) للتوكيد وهو توكيد حذف[٤].

١٠- سَراتُه، ما خَلا لبَانَه لهَقٌ وفي القوائمِ مثلُ الوَشمِ بالقارِ [٥]

الأداة: ما خلا.
المستثنى: لبانه (صدره). [٦]
الحكم: وجوب النصب للفعل (ما خلا)، وهنا (لبانه): مفعول به منصوب.

١١- فألَيتُ لا آتيكَ إن جئتُ مُجْرماً ولا أبْتَغي جاراً سِواكَ مُجاوِرَا [٧]

نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: جاراً.
الأداة: سوى.
المستثنى: الضمير الكاف في (سواك) في محل جر بالإضافة.
الحكم: جواز نصب (سوى) على الاستثناء أو الإتباع على البدلية.

١٢- تَجَنّبْ بني حُنّ، فإنّ لقاءَهُمْ كريهٌ، وإنْ لمْ تَلقَ إلاَّ بصابِرِ[٨]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: شبه جملة متعلقة بمحذوف حال منصوبة.
الحكم: حسب موقعه.

١٣- فلمّا توفّى العَقلَ إلاَّ أقَلّهُ وجارَتْ به نَفْسٌ عن الحقّ جائرَهْ [١]

---

(١) ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، (د.ت)، ١٩ .
(٢) ديوان النابغة، ٤٨.
(٣) المرجع نفسه، ٥٢.
(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/ ٦٠٥.
(٥) ديوان النابغة، ٥٢.
(٦) ديوان النابغة ، ٤٢.
(٧) المرجع نفسه، ٦٤.
(٨) المرجع نفسه، ٦٦.

نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: العقل.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: أقلّه.
الحكم: جواز النصب على الاستثناء.
١٤- وما رأيتُكَ إلاَّ نَظَرَةً عَرَضَتْ يوْمَ النِّمارةِ، والمأمورُ مأمورُ [٢]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: نظرة.
الحكم: حسب موقعه، ويعرب هنا ظرف زمان مفعول فيه.
١٥- أَبَى اللهُ إلاَّ عَدْلَهُ وَوَفاءَهُ فلا النّكرُ مَعروفٌ ولا العُرْفُ ضائعُ [٣]
في البيت السابق جاء نمط الاستثناء على غير أنماط الاستثناء المعروفة.
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: عدله (مفعول به منصوب للفعل أبى).
والجملة مثبتة، والمستثنى منه محذوف، وقد منع النحاة هذا النمط من الاستثناء. [٤]
١٦- ليَهْنِئ بني ذُبيانَ أنّ بلادَهُمْ خَلَتْ لَهُمُ من كلّ مولى وتابِعِ
سِوَى أسَدٍ يَحمُونها كلّ شَارِقٍ بألفَيْ كَميٍّ سِلاحٍ ودارِعِ[٥]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
المستثنى منه: من كل مولى وتابع.
الأداة: سوى.
المستثنى: أسد، مجرور بالإضافة .
الحكم: تعرب (سوى) إعراب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) وجوب النصب على الاستثناء.
١٧- فما كانَ بينَ الخيرِ لو جاء سالِماً أبُو حُجُرٍ إلاَّ لَيال قَلائِلُ[٦]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: ليال.
الحكم: حسب موقعه، وهنا ليال اسم كان مرفوع.
١٨- تَأبّدَ لا ترى إلاّ صُواراً بِمَرْقُومٍ عليه العَهدُ خالِ[٧]

---

(١) المرجع نفسه ، ٦٩.
(٢) المرجع نفسه، ٧١.
(٣) ديوان النابغة، ٨٢.
(٤) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٢٧ ـ ١٥٢٨.
(٥) ديوان النابغة، ٨٣.
(٦) المرجع نفسه،٩٠.
(٧) ديوان النابغة، ٩٦.

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: صواراً.
الحكم: حسب موقعه، وهنا صواراً مفعول به منصوب.

١٩- إحْدى بَلِيٍّ وما هامَ الفُؤادُ بها إلاَّ السّفاهَ وإلاَّ ذِكْرَةً حُلمَا[١]

نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
المستثنى منه: محذوف.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: السفاهَ.
الحكم: حسب موقعه، وهنا حال منصوب.
إلاَّ: كررت (إلاَّ) بحرف عطف. فحكم الاسم الواقع بعدها أيضاً النصب على الحالية. فيكون معنى البيت: ولم يهم الفؤاد بها إلاّ سفاهاً، وتذكراً لرؤيتها في المنام.

خلاصة الديوان:

أولاً: وردت (ليس) في غير معنى الاستثناء.[٢]
ثانياً: وردت (دون) ظرف ولا معنى للاستثناء فيها.[٣]
ثالثاً: وردت (ما خلا) مرةً واحدة.
رابعاً: وردت أنماط الاستثناء على النحو التالي:
أ- المفرغ تسع مرات.
ب- التام المثبت ثلاث مرات.
ج- تام منفي أربع مرات.
د- منقطع مرة واحدة.
خامساً: ورد من أدوات الاستثناء (إلاَّ وغير وسوى).
سادساً: وردت (غير) في غير معنى الاستثناء.
سابعاً: تكررت (إلاَّ) مرتين.
ثامناً: ورد نمط من الاستثناء شاذاً منعه النحاة مع إن الجملة مثبتة والمستثنى منه محذوف.

١١.٢ معلقة عبيد بن الأبرص وديوانه:

أولاً: شواهد المعلقة:

١- لا يَعِظُ النَّاسُ مَنْ لا يَعِظُ الـ ـدَّهْرُ ولا يَنْفَعُ التَّلْبِيبُ[٤]
إلاَّ سَجِيَّاتُ مَا القُلُوبِ وَكَمْ يَصِيرَنَّ شَانِئاً حَبِيبُ

---

(١) المرجع نفسه، ١٠١.
(٢) المرجع نفسه: ٩ و ١٧ و ٤٥ و ١١٦ .
(٣) المرجع نفسه: ٢٦و ٥٨ و ٧٩٢ و ٨٤ و ٩٣.
(٤) الأبرص، عبيد، ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق: تشارلز لايل، قدم للطبعة الثانية، وأعدها للنشر وترجم التعليقات إلى العربية: د. محمد عوني عبد الرؤوف ، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٧.

نوع الاستثناء: تام منفي.
المستثنى منه: التلبيب.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى: سجيّات.
الحكم: جواز النصب والإتباع.
٢ـ فَأَبْصَرَتْ ثَعْلَباً سَرِيعاً وَدُونَهُ سَبْسَبٌ جَدِيبُ (١)
دون: ظرف، ولا معنى للاستثناء فيها.

الخلاصة:
لم يرد في المعلقة إلاَّ أداة واحدة، هي (إلاَّ) مع نمط الاستثناء التام المنفي، ووردت (دون) ظرفاً، وكذا (ليس) مرة واحدة عاملة عمل كان ولا معنى للاستثناء فيها. (٢)

ثانياً: شواهد الديوان:
١ـ طَعَنُوا بِمُرَّانِ الوَشِيجِ فَمَا تَرَى خَلْفَ الأَسِنَّةِ غَيْرَ عِرْقٍ يَثْخبُ (٣)
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة:غير.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: عرقٍ، مجرور بالإضافة.
الحكم: تعرب (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) حسب موقعها، وهنا (غير) مفعول به منصوب.
٢ـ مُقْفِرَاتٍ إلاَّ رَمَاداً غَبِيًّا وَبَقَايَا مِنْ دِمْنَةِ الأَطْلالِ(٤)
(إلاَّ) بمعنى (لكن)؛ لأن جنس الرماد ليس من جنس القفار. (٥)
٣ـ لِمَنِ الدِّيَارُ بِصَاحَةٍ فَحَرُوسِ دَرَسَتْ مِنْ الإِقْفَارِ أيَّ دُرُوسِ
إلاَّ أَوَارِيًّا كَأَنَّ رُسُومَهَا فِي مُهْرَقٍ خَلَقِ الدَّوَاةِ لَبِيْسِ(٦)
نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: إلاّ.
المستثنى منه: الديار.
المستثنى: أواريًّا.
الحكم: جواز النصب والإتباع.
٤ـ قَلِيلاً بِهَا الأَصْوَاتُ إلاَّ عَوَازِفاً عَراراً زِمَاراً منْ غَيَاهِيبَ آجَالِ(٧)
نوع الاستثناء: تام مثبت.
الأداة: إلاَّ.

---
(١) المرجع نفسه، ١٠.
(٢) ديوان عبيد بن الأبرص ، ٥.
(٣) المرجع نفسه، ١٣.
(٤) المرجع نفسه ، ٣٦.
(٥) المبرد، المقتضب، ٤ / ٤١٤.
(٦) ديوان عبيد بن الأبرص، ٤١.
(٧) المرجع نفسه، ٤٧.

المستثنى منه: الأصوات.
المستثنى: عوازفاً.
الحكم: وجوب النصب.
٥- وَخَلا عَلَيْهَا مَا يُفَزِّعُ وِرْدَهَا إلاَّ الحَمَامُ دَعَا بِهِ والهُدْهُدُ[١]
(خلا) هنا ليست بمعنى الاستثناء.
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: الحمام.
الحكم: حسب موقعه، وهنا فاعل مرفوع.
٦- مَا لَنَا فِيهَا حُصُونٌ غَيْرُ مَا الـ مُقْرَبَاتِ الجُرْد تَرْدي بالرِجَالِ[٢]
نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: غير.
المستثنى منه: حصون.
المستثنى: مجرور بالإضافة.
الحكم: تأخذ (غير) حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) جواز النصب والإتباع.
٧- وَجَدْتُ خَؤُونَ القَوْمِ كَالعَرِّ يُتَّقَى وَمَا خَلْتُ غَمَّ الجَارِ إلاَّ بِمَعْهَدِي[٣]
نوع الاستثناء: مفرغ (مسبوق بنفي).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: شبه جملة متعلقة بمفعول خلت الثاني.
الحكم: حسب موقعه.
٨- مَا تُبْتَغَي مِنْ بَعْدِ هَذَا عِيْشَةٌ إلاَّ الخُلُودَ وَلَنْ تَنَالَ خُلُودَا[٤]
نوع الاستثناء: تام منفي.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: عيشةً.
المستثنى: الخلود.
الحكم: وجوب النصب.
وقد يكون استثناءً منقطعاً لأن الخلود ليس من جنس العيش الزائل.
٩- وَلِيَفْنَيَنْ هَذَا وذَاكَ كِلاهُمَا إلاَّ الإلهَ وَوَجْهَهُ المَعْبُودَا [٥]
نوع الاستثناء: تام مثبت.
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: هذا وذاك.

---

(١) ديوان عبيد بن الأبرص، ٥٥.
(٢) المرجع نفسه، ٦٠.
(٣) المرجع نفسه، ٨٠.
(٤) ديوان عبيد بن الأبرص ، ٨٢.
(٥) المرجع نفسه، ٨٢.

المستثنى: الإله.
الحكم: وجوب النصب.

١٠- هَلْ نَحْنُ إلاَّ كَأَرْوَاحٍ تَمُرُّ بِهَا تَحْتَ التُّرَابِ وَأجْسَادٍ كَأجْسَادِ [١]
نوع الاستثناء: مفرغ (شبه نفي استفهام).
الأداة: إلاَّ.
المستثنى منه: محذوف.
المستثنى: شبه جملة متعلقة بخبر محذوف تقديره (مشيعون).

الخلاصة:
أولاً: وردت (دون) ظرفاً. [٢]
ثانياً: وردت (ليس) في غير معنى الاستثناء. [٣]
ثالثاً: (سواء) في غير معنى الاستثناء[٤].
رابعاً: (خلا) في غير معنى الاستثناء. [٥]
خامساً: وردت من أدوات الاستثناء (إلاَّ وغير).
سادساً: أكثر أنماط الاستثناء شيوعاً في الديوان، هو المفرغ، فقد ورد ست مرات، ثم التام المنفي، ورد ثلاث مرات، ثم التام المثبت، ورد مرتين.

(١) المرجع نفسه، ٨٢.
(٢) المرجع نفسه، ٣٤.
(٣) ديوان عبيد بن الأبرص: ٣٤ و٣٦ و٤٣ و ٦٧ و ٦٨ و٨٦.
(٤) المرجع نفسه، ٤٢.
(٥) المرجع نفسه، ٥٥.

الفصل الثالث

الاستثناء بين المنهجين المعياري والوصفي وجهود العلماء في ذلك

١.٣ الاستثناء في ضوء المنهج المعياري:

المنهج لغةً: في مختار الصحاح " ... والمنهاج الطريق الواضح، ونهج الطريق أبانه وأوضحه، ونهجه أيضاً قطعه وبابهما قطع ".[١] وفي لسان العرب: " طريق نهج بيّن واضح وهو النهج ... والجمع نهجات ونهج ونهوج والمنهاج كالمنهج، وأنهج الطريق وضح واستبان وصار نهجاً واضحاً بيّناً "[٢]. قال تعالى: (لكل جعلنا منكم شرعةً ومنهاجاً).[٣]

وفي كتاب الكليات: " النهج هو في الاستعمال الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال ".[٤]

المنهج اصطلاحاً: " فن التّنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة"[٥] أو هو:" الخطة التي يرسمها الباحث لنفسه في ترتيب أفكاره، وتوجيه موضوعات بحثه توجيهاً صائباً، وهو يتنقل من نقطةٍ إلى أخرى، ومن قضيةٍ إلى تالية من أجل الوصول إلى استنباط الأحكام العامة والنتائج الكلية، والخروج بالمبادئ والنظريات التي تمثل العلوم والمعارف "[٦]

المنهج المعياري:

من أقدم المناهج اللغوية المعروفة في الغرب، إذ بدأت الدراسات اللغوية عندهم معيارية مستعملين عبارة " اللغة المعيارية أو مصطلح التحكمي "، وهو على عكس المنهج الوصفي يبتعد عن وصف اللغة المستخدمة في الواقع لاجئاً إلى اختراع أمثلة لغوية؛ للوصول إلى ضوابط محددة .[٧] غير متقيد بزمان ومكان محددين، فالتركيز يكون منصباً على النصوص اللغوية التي تتعدى الأماكن التي أخذت منها، وتطول المدة الزمنية التي يُعتمد عليها في جميع النصوص .[٨]

ويقوم المنهج المعياري على فرض القاعدة؛ أي يبدأ بالكليات منتهياً إلى الجزئيات نائياً عن الوصف متأولاً ما يخرج عن القواعد المصوغة بإحكام شتى لتأويلات حاكماً عليها بالشذوذ

---

(١) الرازي، مختار الصحاح، مادة نهج.
(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة نهج.
(٣) سورة المائدة، الآية ٤٨.
(٤) الحسيني،أبو البقاء أيوب بن موسى الفريمي، كتاب الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٨م، ص ١٤٧٥.
(٥) أحمد، نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ط١، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي-ليبيا، ١٩٩٦م، ص٣٣.
(٦) أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص ٣٣ و٣٤.
(٧) أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، ص٣٠.
(٨) بكر، محمد صلاح الدين مصطفى، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، المطبعة الفنية، القاهرة ١٩٨٦م، ص١٣.

والقلة إذا لم يجد لها تأويلات تتفق معه ولو كان بعيداً أو غريباً.[١]
وحينما نشأ النحو العربي نشأ نحواً وصفياً معتمداً على الاستقراء،[٢] لكنه بعد حين صار معيارياً. فبعد وضع القواعد والأصول " توقفوا عن استقراء المادة اللغوية المستجدة فبرزت اللغة الرسمية ممثلة بهذا النحو، واعتبرت مقاييسه وقواعده فيصلاً في الصحة والخطأ ".[٣]

يقول علي زوين: " ولما كان الهدف منصباً في الغالب على تعليم الناشئة وغيرهم من المثقفين والمتخصصين رأيناهم يتجهون بالنحو وجهة تعليمية، والتعليمية أداة المعيارية، إذ بواسطتها يمكن المحافظة على المستوى الصوابي لمعيارية اللغة ثم تسرب هذا المنهج شيئاً فشيئاً ـ تساعده عوامل أخرى ـ إلى الدرس اللغوي على مستوى التخصص البحت ".[٤]

ومن الأسباب الأخرى التي حوّلت النحو العربي إلى المنهج المعياري تأثره بالمنطق الأرسطي كما حصل لبقية العلوم في الحضارة العربية، وهذا المنطق اهتم بالصورة أكثر من اهتمامه بالمادة، والتركيز في الدرس النحوي أو اللغوي يجب أن يكون منصباً على المادة لا على الصورة، وبهذا يكون الدرس اللغوي العربي قد ابتعد عن واقع اللغة كما هو.[٥]" ومن آثار المنطق في الدرس اللغوي عند العرب هو القول بالقياس والبرهان والعلل، وقد شغل النحاة ولا سيما في القرن الرابع الهجري وما تلاه بهذه المبادئ واعتبروها أصولاً للنحو ".[٦]

يقول مازن المبارك: " ولكن الذي يهمنا هو أنّ النحويين حالوا تطبيق أحكام المنطق على علمهم وقواعدهم وشتان ما بين المنطق العقلي وأحكامه الثابتة وبين الأسلوب اللغوي"[٧]، فهذا الزجاجي يرد على الذين تبعوا سيبويه في تقسيمه الكلام إلى اسم وفعل وحرف من غير أن يقدموا حجةً أو برهاناً، يقول:" ... فإن كنتم قبلتم ذلك عنه تقليداً من غير برهان ولا حجة، فأنتم في عمياء وشبهة فما دعاكم إلى قبول ذلك منه وقد علمتم أن النحو علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلاّ ببراهين وحجج ".[٨] ويعلق على هذا الكلام علي زوين بقوله:" فالأصل عند الزجاجي هو القياس المبني على البرهان والحجة لا الاستقراء المبني على وصف ما تكلمت به العرب، فلو وقع عنده شيء لم تتكلم به العرب قاسه على شيء تكلمت به وصح ذلك عنده "[٩].

أما ابن جني فقد قارن بين العلل النحوية والعلل الفقهية ونسبتهما إلى علل المنطق يقول: "اعلم أن علل النحويين، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل

---

(١) زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث ومنهج اللغة الحديث، ط١، سلسلة كتب شهرية، بغداد، ١٩٨٦م، ص٢٣.
(٢) المرجع نفسه، ص ١٦و١٧.
(٣) المرجع نفسه، ٢٤.
(٤) المرجع نفسه، ٢٤.
(٥) زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث ومنهج اللغة الحديث ، ٢٤ و ٢٥ و ٢٦.
(٦) المرجع نفسه، ٢٦.
(٧) المبارك، مازن، النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها و تطورها، ط ٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٧١م، ٧٥.
(٨) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى، المطبعة الحلبية، القاهرة، ١٩٣٧م، ٢١.
(٩) زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ٢٦.

الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه "[١].

ومن مظاهر المنهج المعياري في الدرس اللغوي القديم؛ أخذهم من بعض القبائل دون الأخرى، وبخاصة ما يتعلق بالتصريف والتركيب والمفردات، وكانت أكثر القبائل أخذاً عنها قيس وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض طيء.[٢] وإدخالهم بعض مصطلحات الحديث كالضعيف والمنكر والمتروك؛ يقول علي زوين عن الضعيف:" ما انحط عن درجة الفصيح، والمنكر أضعف منه وأقل استعمالاً بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفه، والمتروك: ما كان قديماً من اللغات ثم ترك واستعمل غيره "[٣].

ومن مظاهر هذا المنهج تقسيم النحاة الكلام ـ من حيث الاستعمال ـ إلى مطرد وشاذ.[٤]

ومن مظاهره أيضاً استخدام بعض القضايا المخالفة للقواعد التي قررها النحاة كالضرورة الشعرية وجر الساكن وتسهيل الهمز أو همز الكلمة.[٥]

الاستثناء في ضوء المنهج المعياري:

تمثل المنهج المعياري واضحاً في كتاب سيبويه في باب الاستثناء عبر أخذه من بعض القبائل واللهجات وتركه قبائل ولهجات أخرى؛ يقول سيبويه:" ومن ذلك ما أنت بشيءٍ إلاّ شيء لا يعبأ به من قبل أن بشيء في موضع رفع في لغة تميم، فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع، وبشيء في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيءٍ إلاّ شيء لا يعبأ به، استوت اللغتان، فصارت ما على أقيس الوجهين؛ لأنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلاّ شيء لا يعبأ به فكأنك قلت: ما أنت إلاّ شيء لا يعبأ به " [٦]

وفي باب الاستثناء المنقطع يقول سيبويه:" هذا باب يختار فيه النصب، لأنَّ الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً، جاءوا به على معنى ولكن حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم "[٧]

فسيبويه أخذ من قبيلة تميم وأهل الحجاز، واستبعد اللهجات والقبائل الأخرى، ولم يتطرق لها، والأصل أن يناقش هذا النمط في غالبية اللهجات العربية للخروج بقاعدة عامة. ولعل الرجل لم تصله شواهد من هذا النمط في اللهجات الأخرى .

وتابعه في ذلك النحاة؛ فهذا ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي يقول في الموضوع نفسه: " الاستثناء المنقطع ينقسم قسمين: قسم يتصور فيه الاتصال مجازاً، وأهل الحجاز لا يجيزون فيه إلاّ النصب، لأنه فضلة بعد تمام الكلام، ولا يجيزون فيه البدل من الأول، لأنه ليس من جنسه، فيكون بدل بعض من كل . وبنو تميم يجيزون فيه ما يجيزون في المتصل من الاستثناء والبدل، لأنَّهم لما جعلوه بالمجاز كأنَّه بعض الأول ساغ لهم فيه البدل وذلك: ما

---

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ٤٠٢/١.
(٢) زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ٣٠.
(٣) المرجع نفسه ، ٣٠
(٤) المرجع نفسه، ٣٠.
(٥) المرجع نفسه، ٣١.
(٦) سيبويه، الكتاب، ٣١٦/٢.
(٧) المرجع نفسه، ٣١٩/٢ - ٣٢٠.

في الدار أحدٌ إلا حماراً، بالنصب على لغة أهل الحجاز "[1].

يقول السيوطي في الاستثناء المنقطع:" وما بالربع من أحدٍ إلاَّ الأوراي" بالخفض، وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الإتباع بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة نحو: " مالهم به من علم إلا إتباع الظن " و " وما لي إلاّ آل أحمد شيعة " وقوله تعالى " فشربوا منه إلاّ قليلاً منهم " وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة إغنائه عن المستثنى منه، نحو: ما في الدار أحد إلاّ زيد "[2].

وكذلك فعل ابن هشام الأنصاري في كتاب قطر الندى عند حديثه عن الاستثناء المنقطع.

ويعود ذلك في ظني إلى أن النحاة المتأخرين بعد سيبويه قد أخذوا المادة العلمية منه، لذا كانت معالجاتهم واحدة، بدليل أن الأمثلة تكاد تكون واحدة عندهم.

ومن مظاهر المنهج المعياري في باب الاستثناء، استعمالهم بعض القضايا في الشعر؛ كالضرورات الشعرية؛ يقول سيبويه في باب الاستثناء التام المنفي: " وتقول ما مررت بأحدٍ يقول ذاك إلاّ عبدالله، وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً، هذا وجه الكلام . وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيدٌ (ورفعت فجائز حسن . وكذلك ما علمت أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً وإن شئت رفعت) فعربيٌّ، قال الشاعر، وهو عدي بن زيد:

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلاّ كواكبها "[3]

فالاستثناء في البيت السابق تام منفي، وحكم الاسم الواقع بعد (إلاّ) جواز النصب على الإتباع وجواز النصب على البدلية من (أحداً)، وعلى هذا فكلمة " كواكبها " في الحالين لا تكون إلاّ منصوبة " كواكبَها " ، لكن الضرورة الشعرية في إعراب القافية ألجأت الشاعر إلى الضمة، وقد عده سيبويه شاهداً على ما ذهب إليه بجواز الرفع في مثل النمط المتقدم." قال الشنتمري: " ولو نصب على البدل من أحد لكان أحسن، لأن أحداً منفي في اللفظ والمعنى والبدل منه أقوى"[4].

ويقول في موضع آخر:" ومن ذلك أيضاً: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى (بدلك) ولا يكون اسماً إلاّ في الشعر. قال بعض العرب: لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة (غير)، قال الشاعر وهو رجل من الأنصار:

لا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا قعدوا منا ولا من سوائنا

وقال الآخر وهو الأعشى:

تجانف عن جوّ اليمامة ناقتي وما عدلت من أهلها لسوائكا

ومثل ذلك: أنت كعبدالله، كأنه يقول: أنت كعبدالله، أي أنت في حال كعبدالله، فأجري مجرى(بعبدالله)، إلاّ أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة (مثل) قال الآخر وهو حميد الأرقط:

فصيروا مثل كعصف مأكول

ويدلك على أن سواءك وكزيد بمنزلة الظروف، أنك تقول: مررت بمن سواءك، وعلى من سواءك، والذي كزيد فحسن هذا كحسن من فيها، والذي فيها أولا فحسن الأسماء هاهنا ولا

---

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٢٦٦.
(٢) السيوطي، همع الهوامع، ١/ ٢٢٥.
(٣) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣١٢.
(١) سيبويه، الكتاب ، ٣١٣/٢.

تكثر في الكلام، ولو قلت: مررت بمن فاضل أو الذي صالح كان قبيحاً فهكذا مجرى كزيد وسواءك"[١]

وفي حاشية الصبان في باب الاستثناء المنقطع: " ومنه قوله:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

وقوله:

عشية لا تغني الرياح مكانها ولا النبل إلاَّ المشرفيُّ المصمم

وقوله:

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن لنا خاطب إلاَّ السنان وعامله "[٢]

فالأبيات السابقة في ظني كانت ضرورة شعرية ألزمت القافية فيها الشعراء، فخالفوا القاعدة في هذا النمط من الاستثناء مع إجماع النحاة على وجوب نصب المستثنى، فذهب النحاة يستشهدون بها على جواز إبداله من المستثنى منه، وهذا مظهر صارخ من مظاهر المنهج المعياري في النحو العربي.

ومن مظاهر المنهج المعياري في النحو العربي الإجازة والمنع؛ يقول الدكتور عفيف دمشقية:" والنحاة دارجون على ترصيع أبحاثهم بصيغ يتوهم من يطالعها أنها جرت على ألسنة العرب أو تحت أقلامهم وصيغ أخرى يظن معها أن واضعي اللغة من العرب الأوائل تحرجوا أن يستخدموها. وأغلب الظن أن هذه الصيغ وتلك ليست إلاّ وليدة عبقرية النحاة الذين فرض عليهم منطقهم قواعد معينة فرضوها بدورهم على اللغة والناطقين بها. وقد اتسمت الفئة الأولى بأنها (مطابقة) لقواعدهم فمهروها بطابع الإجازة وتكرموا على المتكلم باستعمالها بينما خالفت الثانية تلك القواعد، فدمغوها بشعار "المنع" وحظروا أن يجري بها لسان المتكلم أو قلم المنشيء"[٣]. ففي باب الاستثناء وفي الحديث عما يتقدم فيه المستثنى يقول سيبويه:" هذا باب ما يتقدم فيه المستثنى وذلك قولك: ما فيها إلاّ أباك أحدٌ، وما لي إلاّ أباك صديق ... "[٤] ويورد الصيغ التالية:[٥]

١- ما أتاني أحدٌ إلاَّ أبوك خيرٌ من زيدٍ.
٢- ما مررت بأحدٍ إلاَّ عمرو خيرٍ من زيد.
٣- ما مررت بأحدٍ إلاَّ زيداً خيرٍ منه .
٤- من لي إلاّ أبوك صديقاً.
٥- من لي إلاّ زيداً صديقاً .
٦- من لي أحد إلاّ زيداً صديق .
٧- ما لي إلاّ أبوك أحدٌ .
٨- ما لي إلاّ أبوك صديقاً.
٩- ما مررت بأحد إلاّ أبيك خيراً منه.

---

(١) المرجع نفسه ،٢ / ٤٠٨ – ٤٠٩. وزوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ٣١ – ٣٢.

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢ / ١٤٧.

(٣) دمشقية، عفيف، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ط ١، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، فرع لبنان، بيروت ١٩٧٨م، الدراسات الإنسانية، تحديث اللغة العربية ٤، ص١٨٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣٥ وما بعدها.

(٥) دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية، ٢٠٥.

وفي باب تثنية المستثنى (تكراره) يقول: " هذا باب تثنية المستثنى وذلك قولك:" ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً، ولايجوز الرفع في عمرو ... "[١]ويورد الصيغ التالية:[٢]

١٠-ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً.
١١-ما أتاني إلاّ زيداً إلاّ عمروٌ.
١٢-ما أتاني إلاّ عمراً إلاّ بشراً أحدٌ.
١٣-ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ أبوعبدالله .

ويعلق عفيف دمشقية على ذلك قائلاً:

" **أولاً:** المفروض في الصيغتين الأوليين أنهما من قبيل تقديم المستثنى بـ (إلاّ). والحقُّ أننا لا ندري ما الدافع إلى حشرهما في الباب وليس فيهما شيء من التقديم "؛ لأن المفروض في التقديم أن يكون على المستثنى منه كما في (ما فيها إلا أباك أحدٌ) و(ما لي إلا أباك صديق)، وقد تم التقديم في الصيغتين (٢،١) على جزء من الكلام هو من صفة المستثنى منه. ولو أنهما أُعيدتا إلى أصلهما لكانتا كما يلي:

(ما أتاني أحدٌ خيرٌ من زيدٍ إلاّ أباك) أو (إلاّ أبوك).

و(ما مررت بأحدٍ خيرٍ من زيدٍ إلاّ عمراً) أو (إلاّ عمروٍ) "[٣]، إذن فأصل الصيغتين (٢،١) استثناء تام منفي، وحكمهما جواز النصب على الاستثناء أو الإتباع، وأرى ما يراه عفيف دمشقية، وأعتقد أن هذا النمط ليس من أنماط الاستثناء في شيء، فهو قصر واختصاص ولا فرق بين جملة:

(ما أتاني أحدٌ خيرٌ من زيد إلاّ أباك) و (ما أتاني إلاّ أبوك).

فالأولى حصر بزيد من الخيرين الاثنين، والثانية حصر بزيد من الاثنين .

ثانياً: ويعلق عفيف دمشقية على ذلك قائلاً:" إن خصيصة الاستثناء في إجازة الرفع والجر قد انتفت من الصيغتين الآنِفتين، واقتصر فيهما على خصيصة البدلية التي تسمح بها بنية اللغة في صيغة الاستثناء الطبيعية، أي حين يكون الكلام منفياً والمستثنى منه مذكوراً "[٤]، يقول سيبويه:" فإن قلت: ما أتاني أحدٌ إلاّ أبوك خيرٌ من زيد، وما مررت بأحدٍ إلاّ عمرو خيرٍ من زيد،و [وما مررت بأحدٍ إلاّ عمروٍ خيرٍ من زيد] كان الرفع والجر جائزين، وحَسُنَ البدل، لأنك قد شغلت الرافع والجار، ثم أبدلتَه من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك "[٥].

ويتابع عفيف دمشقية قوله معلقاً على كلام سيبويه:" ومعنى قوله (شغلت الرافع والجار)، أنك ذكرت المستثنى منه . ومعنى قوله (ثم أبدلته من المرفوع والمجرور) أنك جعلت ما بعد (إلاّ) بدلاً من المستثنى منه، وكأنك وقفت بالكلام عند المستثنى منه (ما أتاني أحدٌ)، وهو أحد الوجهين اللذين تسمح بهما بنية اللغة، أما قوله: (ثم وصفت بعد ذلك) فيستشفُّ منه أن الوصف – وهو من التوابع كما لا يخفى – لم يؤثر في تركيب الجملة فبقيت كما لو أنها وقف بها عند المستثنى "[٦]

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣٨.
(٢) المرجع نفسه، ٢ / ٣٣٨ وما بعدها. ودمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية، ٢٠٥.
(٣) دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية، ٢٠٦.
(٤) دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية، ٢٠٦.
(٥) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣٦.
(٦) دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية، ٢٠٦.

ثالثاً:" التقديم من قبيل العناية والاهتمام بالمقدم كما يعترف سيبويه نفسه في أثناء الكتاب. والمفروض أن تنصبّ العناية في صيغة مثل (ما أتاني أحدٌ خيرٌ من زيد إلاّ أباك) أو(إلاّ أبوك) على عدم الإتيان من شخص (خير من زيد) سوى أبي المخاصب. وهذا ما لا يتيحه تقديم الأب على الوصف وحده، وإنما على الموصوف والوصف معاً، أي (ما أتاني إلاّ أباك أحدٌ خيرٌ من زيد). أما الصيغة المطروحة (ما أتاني أحدٌ إلاّ أباك ـ أو إلاّ أبوك ـ خيرٌ من زيد)، فلا تخرج عن أنها الصيغة الطبيعية للاستثناء، زِيد عليها الوصف وكأنه من قبيل الاستئناف أو الاستدراك المسموح بهما في الصيغ الشفوية، أي كأن المتكلم قال:" ما أتاني أحد إلاّ أباك أو إلاّ أبوك – ثم وجد أن ما قاله ليس ما أراده فاستأنف قائلاً:("قصدي" أحد خيرٌ من زيد)، ونقول المسموح به في الصيغ الشفوية؛ لأن المرء قد يسبقه لسانه أحياناً فيلفظ كلاماً غير وافٍ بمرامه ويضطر إلى الاستدراك، وهذا غير جائز طبعاً في الصيغ المكتوبة ـ أو المقولة بعد زمن كافٍ على تأليفها ـ لأن مثل تلك الصيغ لا تخرج إلى حيز الوجود إلاّ بعد تدبر وتفكر لا يتيحهما الارتجال الشفوي الذي لا مجال معه للإتقان إتقاناً تاماً حتى بالنسبة إلى كثير من فحول الفصحاء وأمراء القول والبيان "[١]. ومما يقوي ما ذهب إليه عفيف دمشقية قول أبي عثمان المازني حين قال: " والنصب عندي الوجه، ولا يكون خير من زيد صفة لأحد، لأن المبدل منه لغو فلا يوصف، وقد أبدلت منه عمراً، فلما نصبت عمراً زال عنه الإبدال ".[٢]

رابعاً: علق سيبويه على الصيغة الثالثة والخامسة والسادسة بقوله:" كرهوا أن يقدموا وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً ".[٣]

ويعلق عفيف دمشقية قائلاً:" الواقع أن هذا التعليق يثير الدهشة، إذ كيف يستحسن "بعض العرب" البدلية من المرفوع والمجرور ثم يصفون، ويكرهها "بعضهم" الآخر، لأن في أنفسهم شيئاً من صفته إلاّ أن يكون " هؤلاء " و " أولئك " نحاة بالفطرة ؟ ألا يدعو كل هذا الكلام إلى التساؤل:

أ- أليس من المحتمل أن يكون النصب على الاستثناء هو الأصل في كل هذا، ويكون كل ما عداه ضرباً من " إجازات " النحاة ؟

ب- أليس من المحتمل أن تكون بنية العربية – إذا صحت الصيغ المطروحة كلها – تسمح بنمطين من التعبير، كما في الصيغتين (٤ و٥) وأن كل ما جاء به النحاة فيما بعد ليس إلاّ من صنع تعليلاتهم المنطقية ؟ "[٤]

خامساً: " يظهر لدى النظر في الصيغتين (٧و٨) أن أولاهما هي السائرة في الاستعمال ما دام يونس قد نقلها عن " بعض العرب الموثوق بهم ". أما الثانية فتبدو وكأنها من إجازات النحاة؛ بدليل قول سيبويه:" وإن شئت قلت ..." [٥]. وإلى هنا لا يدعو الأمر إلى الدهشة، لكن لكن ما أن نمعن النظر في تحليل الصيغتين كما ورد على لسان سيبويه حتى نرى عجباً، فقد قال في الأولى: فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً "[٦].

---

(١) دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية، ٢٠٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ٢/ ٣٣٧.

(٤) دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية، ٢٠٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢ /٣٣٧.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٣٧.

وقال في الثانية:" كأنك قلت: لي أبوك صديقاً " [1]، فالذي يغلب على ظننا أن أحداً في قولنا: ما مررت بمثله أحد ليس بدلاً من مثل (إلاّ) من الناحية الإعرابية الميكانيكية، إذ المفروض في البدل والمبدل منه أن يستغنى عن أحدهما بالآخر، ويبقى معنى الكلام قائماً، كقولك: مررت بزيد جارك، فلو قلت: مررت بزيد أو قلت مررت بجارك لكان المعنى واحداً ما دام زيد هو الجار، وقل الشيء نفسه في (يعجبني الرجل خلقه)، أو (انتصر الجيش ضباطه وجنوده) "[2]

وأميلُ إلى ما ذهب إليه عفيف دمشقية في تحليل هذه الصيغ الواردة في كتاب سيبويه، فما كان هذا إلاّ ضرباً من الفلسفة والمنطق وإدخال الدرس النحوي في مسارب لا يستقيم فيها أبداً، فالإجازة والمنع في الصيغ جعلت الدرس النحوي ينحو منحى المعيارية، وبالتالي إبعاد اللغة عن واقع الاستعمال لها .

ويتابع عفيف دمشقية تعليقه قائلاً:(أما في ما مررت بمثله أحد، فإنك إذا قلت: ما مررت بمثله كان المعنى مختلفاً عنه في قولك: ما مررت بأحد، فأين البدلية أذن؟ والذي يبدو لنا، تمشياً مع المنطق القائل بأن القاعدة النحوية ينبغي أن تكون في خدمة المعنى، هو أنَّ (مثل) في العبارة السابقة ليست إلاّ نعتاً لأحد، قدّم على المنعوت لغرض بلاغي وهو العناية والاهتمام، وحل محله وتلبّس جميع خصائصه؛ لأنه – وإن استعمل نعتاً بمعنى مثيل – اسم كـ (صنو) و(ضعف)، وكان الكلام قبل التقديم (ما مررت بأحد مثله) وقد منعهم من النظر إلى الصيغة هذه النظرة أمران على ما نعتقد:

أ- أن النعت لا يتقدم على المنعوت في شرعهم.

ب- أن (مثل) اسم استخدم وضعاً، وليس وصفاً في أصل الوضع.

ثم إن قولنا (ما لي إلاَّ أبوك)، لا يكافئه في المعنى (ما لي إلاَّ أحد)، إلاَّ إذا اعتبرنا (أحداً) بمعنى واحد، وهذا ما لا نعتقده. فهذه اللفظة لا تفيد معنى واحد إلاّ إذا أضيفت كما في (أحد الناس) أو (أحد الشعراء) أو إذا جاءت في كلام منفي . مثل (ما عندي أحد) أو (ما من أحدٍ يقول بذلك). أما فيما عدا ذلك فلها إشعاع معنى هو (الناس) أو(القوم) أو غير ذلك. وبرهاننا على ذلك أنك إذا قلت (ما جاءني أحد إلاّ زيداً) كان أحد مستثنى منه، ولا يمكن أن يكون المستثنى منه إلاَّ جمعاً أو اسم جمع، وإلاّ لما جاز الاستثناء منه. وعلى هذا يكون (أبوك) في (ما لي إلاّ أبوك أحد) هو البدل من (أحد) لا العكس، في أحد وجهي صيغة الاستثناء، وقد قدّم على المستثنى منه لغرض بلاغي، لأن أصل الصيغة (ما لي أحدٌ إلاّ أبوك). ثم إن قياس (ما لي إلاّ أبوك صديقاً)على (لي أبوك صديقاً) و (من لي إلاَّ أبوك صديقاً) إذا جاء مطابقاً من حيث أن (صديقاً) يفيد حالة كون (الأب) كذلك في هذه الصيغ الثلاث – على الرغم من ميلنا إلى الاعتقاد بأنه أقرب إلى أن يكون نوعاً من تمييز – فإنه لا ينطبق على الصيغة التاسعة (ما مررت بأحد إلا أبيك خيراً منه) للأسباب التالية:

أ- إن اعتبار (خيراً) حالاً من (أبيك) لا تسمح به سوى ميكانيكية الإعراب، فهذه (الحال) يتنازعها في المعنى (أحد) من ناحية، و(الأب) من ناحية أخرى، لأن في (خير منه) مفاضلة، والمفاضلة غير ممكنة من طرف واحد، كما أن من غير

---

(١) المرجع نفسه، ٢ / ٣٣٧.

(٢) دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية، ٢٠٨ و ٢٠٩.

الممكن اعتبار (أبيك) صاحب الحال .

ب- إن إجراء البدلية على (أبيك) سائغة إعرابياً في حال الوقوف بالكلام عنده، وعدم تجاوزه إلى ما اعتبروه فضلة (خيراً منه) وهو في اعتقادنا جزء لا يتجزأ من العبارة.

ج _ نميل إلى الاعتقاد بأن العبارة لا يجوز أن تكون صيغتها إلاّ (ما مررت بأحد إلا أبوك خيرٌ منه)، فتكون (إلاّ) للحصر، ومعناها اختصاص (الأب) بتفوق الجودة فيه على كل من عداه من الناس ".[1]

سادساً: " إذا أمعنا النظر في الصيغتين (١٠، ١١) لاحظنا ما يلي:

١- إذا كان المقصود بهما (ما أتاني غيرُ زيد إلاّ عمراً) أو (ما أتاني غير زيدٍ إلا عمروٌ) وهذا ما نميل إليه مع ترجيح الصيغة الثانية فلماذا يلجأ المتكلم **إلى الصيغتين المذكورتين؟**

٢- أغلب الظن أن ما جعل النحاة يجيزون مثل تينك الصيغتين أنهم اعتبروا (غير) بمعنى (إلاّ) ويقوي ظننا تعليق سيبويه بيت الكميت:

فما لي إلا اللهُ لا ربّ غيرُه وما لي إلا اللهُ غيرَك ناصرُ

بأن (غيرك) بمنزلة (إلا زيداً)، [2] وإن كان حين أورد قول حارثة بن بدر الغُدّاني:

يا كعب صبراً على ما كان من حدث يا كعب لم يبق منا غير إجلادِ
إلا بقيّاتُ أنفاس نُحشرجـــها كراحلٍ رائح أو باكرٍ غادِ "[3]

عد سيبويه (غير) في البيت السابق بمعنى (مثل) أو بمنزلة (مثلٌ) يقول " كأنك قلت: لم يبق منا مثل إجلاد إلاّ بقيات أنفاس " ولا يوجد سبب واحد كي يقدر سيبويه هذا المعنى في (غير)، فكلام الشاعر واضح لا يحتاج إلى تأويل فتكون غير بمعنى (إلاّ)، وبقيات مرفوعة على إنها بدل من غير[4].

ويتابع عفيف دمشقية معلقاً:[ومن المؤسف أن سيبويه جعل من هذا الباب قول الفرزدق:

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفة إلاّ دارُ مروان

إذا أنشد البيت برفع (غير)؛ لأنهم (لأنهم جعلوا (غير) صفة بمنزلة (مثل). ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بدٌّ من أن ينصب أحدهما)[5]][6].

وأكتفي بهذا القدر من تعليق عفيف دمشقية على تلك الصيغ وعلى ما ذهب إليه سيبويه .

إذن فالمعيارية واضحة وضوح الشمس في مثل هذه الصيغ التي يجيزون بعضها، ويمنعون بعضها الآخر، وعدوا المنع والإجازة وكأنهما من طبيعة اللغة، واللغة عن هذا بعيدة كل البعد، فهي كائن حي ينمو ويتطور على الألسنة وفي الاستخدام، وليس كونها أمثلة مصنوعة أو كلام متخيل بعيد كل البعد عن واقع الاستعمال لهذه اللغة .

والواضح أيضاً فيما تقدم من تعليق عفيف دمشقية كذلك التقدير والافتراض، وتوجيه الكلمات توجيهاً إعرابياً، تفقد بموجبه الجملة أو الجمل تكافؤها الدلالي فتخرج من حيز

---

(١) دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية، ٢٠٩ و٢١٠ و٢١١.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٣٩.
(٣) دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية، ٢١١ و ٢١٢.
(٤) المرجع نفسه، ٢١٢.
(٥) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤١.
(٦) دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية، ٢١٢

المعقول والمفهوم إلى حيز اللامعقول واللامفهوم، فتستحيل بذلك أنماطاً من الكلمات رتبت ترتيباً معتمداً لغرض الإعراب فتختلط على أذهان السامعين. [١]

ومن مظاهر المنهج المعياري القول بالعلة؛ يقول علي أبو المكارم:" وأول ما يلحظ في هذا المجال اتسام العلة النحوية ـ في تصور النحاة وإنتاجهم معاً ـ بالضرورة. فوجود العلة خلف الظواهر اللغوية، ووراء القواعد النحوية أمر محتوم لا ريب فيه، وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها، وإنما هدفه الأساسي هو اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر، ثم بناء القاعدة عليها، فالعلة إذن سابقة في الوجود على كل ما هو موجود من الظواهر والقواعد جميعا، ومعنى هذا أن القواعد النحوية لا تصدر عن إلمام بالظواهر اللغوية، ولا تهدف إلى الإحاطة بها، وإنما تنبني على ما يتصوره النحاة من علة، أو علل تؤثر في هذه الظواهر، وتقصد إلى الكشف عنها ."[٢]

ونجد ذلك ماثلاً في الإنصاف؛ إذ اختلف النحاة في العامل في نصب المستثنى، فمنهم من قال العامل هو "إلاّ" لمقامها مقام الفعل أستثني؛ يقول أبو البركات الأنباري:" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن " إلاّ " هي العامل، لأن (إلاّ) قامت مقام الفعل أستثني، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلاّ زيداً، كان المعنى فيه أستثني زيداً ولو قلت أستثني زيداً لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه "[٣]. وقد ذهب الكوفيون إلى الاستدلال على أن (إلاّ) هي العامل في نصب المستثنى، قولهم إنّ الفعل المتقدم في الجملة ليس هو العامل وساقوا على ذلك قولهم: القوم أخوانك إلاّ زيداً، فليس في هذا المثال فعل البتة إضافة إلى كون الفعل (قام) في المثال الأسبق فعلاً لازماً غير متعدٍ[٤].

ويسرف الفراء في التأويل في عامل نصب المستثنى، يقول أبو البركات الأنباري:" أما الفراء فتمسك بأن قال: إنما قلنا إنه منصوب بـ(إلاّ)؛ لأن الأصل فيها "إنّ" و"لا" فزيد اسم إن، ولا: كفت من الخبر، لأن التأويل: إن زيداً لم يقم، ثم خففت إنّ وأدغمت في " لا " وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً، كما ركبت لو مع لا وجعلا حرفاً واحداً، فلما ركبوا "إنّ "مع " لا " أعملوها عملين: عمل " إنّ " فنصبوا بها في الإيجاب، وعمل" لا " فجعلوها عطفاً في النفي، وصارت بمنزلة " حتى "، فإنّها لما شابهت حرفين: إلى والواو، أجروها في العمل مجراهما، فخفضوا بها بتأويل " إلى " وجعلوها كالواو في العطف، لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو، ألا ترى أنك تقول: ضربت القوم حتى ضربت زيدٍ، أي حتى انتهيت إلى زيد، وضربت القوم حتى زيداً، أي حتى ضربت زيداً، فكذلك هاهنا " إلاّ " لمّا رُكبت من حرفين أجريت في العمل مجراها على ما بينا "[٥].

وأرى أن ما ذهب إليه الفراء تأويل لا يقوم على أساس، فمن الذي كان في ذهنه من العرب ما كان في ذهن الفراء من تأويل، ومن أدرى العرب الأوائل باستعمال حروف العطف والجر ومعانيها وعمل إنّ في النصب ؟

إن ما ذهب إليه الفراء قد أخذ الدرس النحوي مما وضع له بالأصل، وهو تقويم

---

(١) زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص ٣٠ و ٣١.
(٢) أبوالمكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، دارالثقافة، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٠م، ص ١٢٣ و ١٢٤.
(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ / ٢٤٣.
(٤) المرجع نفسه، ١ / ٢٤٤ .
(٥) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٢٤٤.

اللسان والأخذ بيد الناشئة إلى مجموعة من الرياضيات الذهنية التي لا علاقة لها باللغة وصار هذا الدرس مليئاً بالغموض والإبهام، فهذا أبو البركات الأنباري يرد على الفراء بقوله:"[وأن قول الفراء إنّ الأصل فيها " إنّ " و" لا " ثم خففت " إن " وركبت مع لا] فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل "[1]. أما البصريون فقد زعموا أن الفعل هو العامل في نصب المستثنى حتى وإن كان هذا الفعل لازماً، فقد قوي بـ (إلاّ) فتعدّى إلى المستثنى كما تعدّى الفعل بحروف الجر، لكن الفرق بين إلاّ وحروف الجر، أنّ هذه الحروف عاملة و"إلاّ "غير ذلك؛ لأنها حرف داخل على الاسم والفعل المضارع خصوصاً، لذا بطل عملها لعدم جواز هذا العمل في أحدهما . [2]

وتفسير ذلك أن ما ذهب إليه البصريون غاية في الفلسفة والتأويل، وإدخال الدرس النحوي في متاهات لا طائل منها، وأخذه إلى غير ما وضع له بالأصل.

هذه ملامح المنهج المعياري في باب الاستثناء، ويبدو أن النحاة بعد سيبويه خاصة في القرن الثالث والرابع الهجريين قد أخذ بحثم النحوي واللغوي منحىً معيارياً بحتاً، بعد إن كان وصفياً، وهذا على عكس ما حصل في الغرب، إذ كان المنهج المعياري من أقدم المناهج المعروفة عندهم كما تقدّم . [3]

٢.٣ المأخذ والانتقادات:

مما يوجه لهذا المنهج من مآخذ وانتقادات ما يلي:

أولاً: ابتعاده عن الاستقراء الطبيعي للغة في استنباط القواعد النحوية .

ثانياً: فرض هذه القواعد على اللغة وإخضاعها لهذه القواعد أدّى إلى انحراف الدرس النحوي واللغوي وظهور التأويل والفلسفة والمنطق والعلل .

ثالثاً: لم يعر هذا المنهج اللغة المنطوقة الاهتمام الكافي، فسلخت اللغة من سياقاتها الاجتماعية واللغوية. [4]

رابعاً: التركيز على المعنى في المنهج المعياري وحده أدى إلى تصنيف خاطئ للوحدات اللغوية.

وقد لخص دي سوسير سلبيات هذا المنهج، بقوله: " لقد اهتم الدارسون في بادئ الأمر، بفرع من فروع المعرفة سُمي بالقواعد، إن هذه الدراسة التي بدأها الإغريق وأخذها عنهم الفرنسيون اعتمدت على المنطق، وهي تفتقر إلى النظرة العلمية ولا ترتبط باللغة نفسها، وليس لها من هدف سوى وضع القواعد التي تميز بين الصيغ الصحيحة وغير الصحيحة، فهي دراسة معيارية، تبعد كثيراً عن الملاحظة الصحيحة للحقائق، ومجالها محدود ضيق "[5].

---

(١) المرجع نفسه، ١ / ٢٤٦.

(٢) المرجع نفسه، ١ / ٢٤٤.

(٣) أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ٣٠.

(٤) المرجع نفسه، ٣٠ - ٣١.

(٥) دي سوسور، فردينان، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل ١٩٨٨م، ١٩.

٣.٣ الاستثناء في ضوء المنهج الوصفي:

ساد النحو القديم زمناً طويلاً أفكار وأعمال النحويين الأوروبيين اللغوية، وهو نحو مأخوذ في الأصل من أفكار أرسطو عن ماهية اللغة اليونانية وعلم المنطق، وخليط من آراء أفلاطون ونظريات الرواقيين عن أقسام الكلام وأفكار عن طبيعة المعنى انتشرت في أزمنة من القرون الوسطى عن علاقة العقل باللغة كانت منتشرة بين الفلاسفة في القرن السابع عشر، وآراء عن اللغة الصحيحة أو الفصحى منحدرة من قواعد صنفت في القرن الثامن عشر في انكلترا ودراسات عن تاريخ اللغة تعود إلى القرن التاسع عشر .[١]

ظهرت في أوروبا بواكير هذا المنهج، الذي أرسى قواعده دي سوسير، ويعود الفضل إليه في توضيح هذا المنهج، وإظهار منافعه في الدرس اللغوي، فهو منهج يهتم بوصف اللغة من حيث هي تنظيم قائم بذاته، مؤكداً وضعها في فترة زمنية معينة، للوصول إلى القواعد والقوانين العامة التي تحكمها، أو للتوصل إلى التركيب الهيكلي لها؛ لذا فهو منهج ساكن، ففيه توصف اللغة بوجه عام على الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معينة ليس ضرورياً أن تكون في الزمن الحاضر.[٢] ويجب على العالم اللغوي في المنهج الوصفي أن يتبع جملة من القواعد في التحليل اللغوي على النحو التالي:[٣]

أولاً: الاهتمام الخاص بالأصوات والصيغ النحوية للغة المتكلمة .

ثانياً: يتمثل هذا المنهج في حقل اللغات الحية، حيث يزود الباحث بأحد أبناء اللغة الذين يتكلمون بها، المعروف فنياً بـ (الراوي اللغوي).

ثالثاً: صياغة أسئلة مخصوصة توجه للرواة، وتكشف عن كيفية التعبير عن أشياء معينة في لغته، ابتداءً من الكلمات القصيرة السهلة، وصولاً إلى التعبيرات الأطول والجمل الكاملة، وهذا يكون في إطار جمع المادة ثم فحصها ومقارنتها.

رابعاً: معرفة الباحث اللغوي بالأسس الفونيمية والمورفيمية، التي تسمح بوصف تفصيلي دقيق إلى حدٍ كبيرٍ، لا يقارن بما يمكن أن يحققه منهج يقوم على الأذن غير المدربة أو الاستنتاجات العشوائية.

المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية العربية:

لقد بدأت الدراسات اللغوية العربية وصفية في كثيرٍ من أصولها، ثم انتهت في فترات لاحقة متأخرة معيارية، فقد عولت على استقراء المادة اللغوية من مصادرها الأصلية (السماع - المشافهة)، ثم استنباط القواعد الكلية والجزئية، فجعلت القاعدة خاضعة للاستقراء، وليس العكس، لكن هذه الدراسات بعد ذلك أخذت تخضع المادة اللغوية القديمة والحديثة للقواعد المستنبطة، فتحولت من الوصف إلى المعيار، وبالتالي التوقف عن الاستقراء والأخذ.[٤]

كان النحاة العرب في ذلك المنهج على قسمين في طريقة تعاملهم مع الشواهد اللغوية التي قاموا بجمعها؛ فقسم درس الشواهد المتشابهة لوضع قاعدة عامة تحكمها، وما جاء مخالفاً تلك القاعدة عُدّ شاذاً، ثم ذهبوا يقيسون ما يردهم على ما وضعوا من قواعد.

أما القسم الثاني فأخذ يصف تلك الظواهر كما هي عبر الشواهد المجموعة لديهم دون

---

(١) زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ١٠.
(٢) المرجع نفسه، ١١.
(٣) المرجع نفسه، ١١.
(٤) زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ١٦.

إخراج أيّ منها.[١]

يقول سيبويه في باب الاستثناء:" هذا باب الاستثناء فحرف الاستثناء (إلاّ) وما جاء من الأسماء فيه معنى(إلاّ) [فغير وسوى] وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلاّ)[فلا يكون وليس وعدا وخلا]. وسأبيّن لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله الأول فالأول "[٢].

إذن فسيبويه يقرر أدوات الاستثناء بادئاً بأم الباب (إلاّ)، حاملاً بقية الأدوات عليها بعد استقراء الشواهد والنصوص، ثم يذهب يفصل ذلك كله خاصاً كل أداة بما تستحقه من وصف وشرح وتعليق، مدعماً كلَّ ذلك بما جاء في كلام العرب وشعرهم.

وفي نمط الاستثناء المفرغ، يقول بالحكم أو القاعدة النحوية، ثم يأتي بالأمثلة والشواهد بمنهج وصفي، بعيداً بداية من الفلسفة والخوض في أمور لا طائل منها في الدرس النحوي؛ يقول سيبويه: أما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق (إلاّ)، فهو أن تدخل الاسم في شيءٍ تنفي عنه ما سواه، وذلك قولك:(ما أتاني إلاّ زيدٌ)، و(ما لقيت إلاّ زيداً)، و(ما مررت إلاّ بزيدٍ)، تجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيدٌ وما لقيت زيداً وما مررتُ بزيدٍ، فليس في هذه الأسماء في هذا الوضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (إلاّ)، لأنها بعد (إلاّ) محمولة على ما يجرُّ ويرفع وينصب لما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق (إلاّ)".[٣]

ومن الأسس التي قام عليها المنهج الوصفي السماع، وهو الأخذ المباشر عن الناطقين باللغة؛ لذا فقد اعتمد النحويون الأوائل في بحثهم عليه واشترطوا أن يكون الناقل قد سمع من فصحاء العرب؛ فسيبويه اهتم بالمسموع من اللغة مقلداً في ذلك أساتذته ومنهجهم " في وصف اللغة إيماناً منه بأنّ اللغة المجموعة عن طريق السماع هي المعين الرئيس للاتصال بناطقي اللغة، والسبيل الوحيد لربط البحث اللغوي بالواقع، ودليل على صدق الأحكام اللغوية المستقراة"[٤].

يقول سيبويه:" هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته؛ يقول:[ما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً] وعلى هذا:[ما رأيت أحداً إلاّ زيداً]، فينصب زيداً على غير رأيتُ، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، والدليل على ذلك، أنه يجيء على معنى (ولكنّ زيداً) ولا أعني زيداً، وعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت:عشرون درهماً "[٥].

فقد اعتمد سيبويه على السماع والراوي الذي هو ابن هذه اللغة، وهو المساعد في البحث والمعبر الحقيقي الصادق عن واقع تلك اللغة.[٦]

وفي الحديث عن الاستثناء المنقطع، يقول سيبويه:" هذا باب يختار فيه النصب، لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: [ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً]،

---

(١) عمايرة، خليل أحمد، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، تقديم: سلمان حسن العاني، ط ١، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ١٩٨٧م، ص٢٨ و ٢٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢ /٣٠٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢ /٣١٠ – ٣١١.

(٤) أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ٣٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣١٩.

(٦) أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ٣٩.

جاءوا بـه علـى معنـى ولكن حمـاراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخـر من الأول، فيصـير كأنـه من نوعه، فحمل على معنى (ولكن)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم "[١].

فقد جاء سيبويه بلغة الحجاز، وناقشها كما سمعها الراوي، مع أن السماع مقصور على لهجة واحدة، وملمح من ملامح المنهج المعياري، كما سأبين في الصفحات اللاحقة إن شاء الله، ويبدو لي أن المنهجين قد تقاطعا في بحث النحاة في المادة اللغوية الواحدة.

ثم يأتي ويناقش لغة تميم، قائلاً:" وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحد فيها إلاّ حمارٌ)، أرادوا ليس فيها إلاّ حمارٌ، ولكنه ذكر أحداً توكيداً، لأن يُعلم أن ليس فيها آدمي، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلاّ حمارٌ وإن شئت جعلته إنسانها "[٢].

وتابعه النحاة في ذلك؛ فهذا أبو حيان الأندلسي يقول:" ولا يشترط في نصب المستثنى تعريف المستثنى منه خلافاً للفراء، وهو محجوج بما روي عن العرب "[٣]. فأبو حيان هنا يدعم ما ذهب بما روي عن العرب. وكذا فعل السيوطي يقول في حديثه عن تقدّم المستثنى على المستثنى منه:" الجواز مع المتصرف، والمنع مع غيره وعليه الأخفش وصححه أبو حيان؛ لأن السماع إنّما ورد بالتقديم في المتصرف فيقتصر عليه ولا يقوم على غير إلاّ بثبتٍ عن العرب"[٤].

وقد درس النحاة القدماء ظواهر لغوية للهجات متعددة يقول نوزاد حسن:" ومن المعلوم أن سيبويه لم يهمل التصريح بأسماء اللهجات التي اعتمد عليها في جمع اللغة، ولم يكتفِ منهجه الوصفي بملاحظة اللهجات المتفرعة عن اللغة الواحدة ووصفها، وإنّما كان يتتبع أثر التباين الحاصل في نطق الظواهر اللغوية داخل اللهجة الواحدة نفسها، ويظهر ذلك في عبارات منها: (ناس من بني تميم) و(وناس كثير من تميم وناس من أسد)."[٥]

يقول سيبويه:" وأمّا بنو تميم فيرفعون هذا كله، ويجعلون إتباع الظن علمهم، وحسن الظن نفسه والتكلف سلطانه، وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعاً:

ليس بيني وبين قيس عتاب غيرُ طعن الكلى وضرب الرقاب

جعلوا ذلك العتاب، وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا "[٦]

تقول وجدان الشمايلة: " ولذلك نجد النحاة في كثيرٍ من المواضع يذكرون أسماء القبائل واللهجات التي اعتمدوا عليها عند وصفهم لظاهرة ما "[٧]. يقول سيبويه في باب الاستثناء:[" وهو قول ابن مازن " أو " في موضع رفع في لغة بني تميم " أو " وهو لغة أهل الحجاز " أو " وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون "][٨]. وكذا فعل السيوطي في الهمع؛ يقول:[" وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك " أو " وذهب بعض البصريين " أو " وجوّز بعض المغاربة " أو " وأجاز قوم منهم ابن خروف "].[٩]

يقول نوزاد حسن: " وعلى الرغم من رفض المنهج الوصفي للقياس المنطقي في

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣١٩.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣١٩ ـ ٣٢٠.
(٣) الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣ / ١٥٠٨.
(٤) السيوطي، همع الهوامع، ٣ / ٢٦٣.
(٥) أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ٥٣.
(٦) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٢٣ .
(٧) الشمايلة، الاستثناء في الحديث النبوي بين النظرية والتطبيق، ٢٨.
(٨) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٠٩ ـ ٣٥٢.
(٩) السيوطي، همع الهوامع، ٣ / ٢٤٧ ـ ٢٩٩.

صياغة أصول اللغة، فإنه لم يستغنِ عن القياس الذي يختلف تماماً عمّا هو عليه في المنهج المعياري، فهو قياس طبيعي يعتمدُ على منطق اللغة، وعامل مهم من عوامل نموها، وأنه نتيجته النهائية. وعرف اللغويون العرب القياس الذي ينسجم وطبيعة اللغة، لأنّ البحث اللغوي عندهم بدأ وصفياً، يختلف أشدّ الاختلاف عن منهج اليونان "[١].

يقول سيبويه في باب الاستثناء " الرفع جيد بالغ، وهو كثير في كلام العرب " أو " ومثال ذلك في الشعر كثير " أو " ونظير ذلك من كلام العرب " أو " إنّما حملهم وجهه عندهم"[٢]، وغير هذه الأمثلة كثير، وكان القياس الوصفي هو القياس المتبع عن سيبويه، وهو قياس طبيعي يقوم على الشائع والمشهور في الاستخدام الفصيح الذي يخلو من آثار الفلسفة والمنطق.[٣]

والموضوعية سمة من سمات المنهج الوصفي، فالباحث اللغوي ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة المعروضة في لغة من اللغات، ويتم بعد ذلك تصنيفها على أسس معينة، ثم وصف العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً، وبالموضوعية، يتحقق أمران: أولهما: اتصال اللغة بالواقع، فالباحث يقوم بدراسة اللغة لأجل الدلالة نفسها. وثانيهما: الابتعاد عن إطلاق أحكام مسبقة،لا تمت إلى واقع اللغة بصلة . [٤]

وقد اتخذ سيبويه الموضوعية أساساً من أسس منهجه الوصفي، كي يكون بينه وبين الواقع جذور مشتركة، فمعالجة المواضيع عنده على أنها طريقة العرب في كلامهم. [٥] يقول يقول سيبويه في الاستثناء التام المنفي:" ... وان شئت رفعت فعربيٌّ "[٦]، وفي موضع آخر يقول:" حدثنا بذلك يونس عن العرب "[٧]، وفي موضع آخر يقول:" حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلاّ زيداً وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً ... " [٨]، وأيضاً يقول في موضع آخر " ... وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع "[٩].

يقول نوزاد حسن: "إنّه يصف الحقائق اللغوية كما هي في الواقع، ويدعو متكلم اللغة، إلى أن يلتزم الأحكام المستقاة منها؛ لأنها ضوابط تجري سنن كلام العرب ولا يجوز التجاوز عليها."[١٠] وكذا فعل من تابع سيبويه من النحاة الأوائل في معالجة أبواب النحو ومنها باب الاستثناء .

٤.٣ المآخذ والانتقادات:

يقول خليل عمايرة:" ويبدو أنّ النحاة واللغويين العرب القدماء في المرحلة الأولى من الدرس اللغوي، قد ساروا على المنهج اللغوي التي ترتضيه الدراسات اللغوية الحديثة،

---

(١) أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ٧٠ – ٧١.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٠٩ – ٣٥٢.
(٣) أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ٧٤.
(٤) أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، ٧٤.
(٥) المرجع نفسه ، ٧٤ و ٧٥.
(٦) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣١٢.
(٧) المرجع نفسه، ٢ / ٣١٥.
(٨) المرجع نفسه، ٢ / ٣١٩.
(٩) المرجع نفسه ، ٢ / ٣٣١.
(١٠) أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ٧٥ – ٧٦.

ولكنّ نقاطاً معينة أُدخلت في المنهج، فأدت إلى وهن في بعض النتائج "[١]؛ ومنها:

أولاً: الخلط في مرحلة جمع الشواهد اللغوية؛ إذ بذل النحاة القدماء جهداً كبيراً لجمع مادة الاستقراء اللغوي من البادية، ومن الشعراء الذين كانوا يفدون إلى البصرة والكوفة، لكن النحاة لم يقوموا بفصل المواد اللغوية كلّ حسب قبيلته، فظهرت نتائج هذا الخلط عند وضع القواعد النحوية.[٢]

ثانياً: قَصَرَ النحاة استقراء المادة اللغوية على زمن معين، ينتهي بإبراهيم بن هرمة أو بشار بن برد، مع أنَّ اللغة متطورة في نظاميها المعجمي والصرفي، كي تعبر عما يجول في نفوس من يستخدمها.[٣]

ثالثاً: اهتمام النحاة بالشكل أكثر من المضمون؛ وذلك حين انحرف الدرس النحوي إلى جزء واحد، وهي الحركة الإعرابية، وتفنن النحاة في إعطاء المبررات لهذه الحركة، فوضعوا نظرية العامل، وأخذوا يحتالون في هذا العامل بحيث صار عبئاً ثقيلاً على كاهل من يدرس هذه اللغة.[٤]

رابعاً: اقتصر استقراء النحاة للمادة اللغوية على قبائل معينة؛ كأسد، وتميم، وقيس، وهذيل، وبعض الطائيين، وبعض كنانة، ورفضوا بقية القبائل بحجة علاقاتها أو مجاورتها لأقاليم لم تكن تتكلم العربية.[٥]

خامساً: قصروا في تقعيد اللغة على اللغة المكتوبة، بينما الأصل في أية لغة أن تكون منطوقة؛ فالنطق كان قبل الكتابة، والتعبير عن النفس، وما يدور فيها، يكون بداية بالمنطوق وليس المكتوب.[٦]

سادساً: تقديس الكتاب النحوي، وهذه القدسية دفعت كل من يرغب في تأليف كتاب في هذا المجال، أنّ يُدفع إلى السير على خُطا المنهج الذي سار عليه القدماء بكل أساليبهم وفلسفاتهم، وقد وضح أثر ذلك في التعقيد الذي أصاب المؤلفات بعد كتاب سيبويه، الذي يعد أقلّ تعقيداً من غيره مما جاء بعده .[٧]

٥.٣ جهود علماء النحو المحدثين في معالجة باب الاستثناء:

ظهرت دعوات عدة لتيسير النحو العربي وإصلاحه في العصر الحديث، وكانت محاولات بالاختصار أو الإصلاح أو الإيضاح أو حتى التجديد، منطلقة من محاولة ابن مضاء، فهي مصدر إلهام وتوجيه لكل من حاول امتطاء صهوة التجديد والإصلاح والنظر إلى النحو نظرة جديدة، تخرجه من الأطر الفلسفية المعقدة التي وضع فيها إلى السهولة واليسر والتبسيط؛ لتستطيع الناشئة من أبناء العربية فهمه والتعامل معه، على أنه أسس راسخة، يهدف إلى إصلاح وتقويم اعوجاج الألسن والأقلام،" لكن حركة الإصلاح والتيسير

---

(١) عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة و تراكيبها، الطبعة الثانية، مؤسسة علوم القرآن، عجمان - دبي، ١٩٩٠م، ٣٠.

(٢) عمايرة، في نحو اللغة و تراكيبها، ٣٠.

(٣) المرجع نفسه، ٣٢.

(٤) المرجع نفسه ، ٣٣.

(٥) المرجع نفسه، ٣١.

(٦) المرجع نفسه ، ٣٤.

(٧) المرجع نفسه، ٣٥.

لم تقف عند حدود الكتاب النحوي، بل اتصلت بها وواكبتها حركة أخرى، نادت بإحياء النحو عن طريق إعادة النظر في أصوله ومبادئه، وظهرت آثار هذه الحركة في صورة مؤلفات نحوية، تختلف عن حركة إصلاح الكتاب النحوي في ظاهرها ودعواها لا غير، ولكنها في مجموعها تعكس إدراكاً حقيقياً لوظيفة اللغة في الاتصال والتعبير، ومن ثم كانت حركة إحياء وبعث للجانب الحي الذي ينبغي أن يستعمل من قواعد النحو".[١]

ولم تكن هذه الدراسات والدعوات معارضةً للنظرية النحوية التقليدية، وإنما كانت على صلة بها وبأصولها؛ " لقد ارتبطت ظاهرة نقد النحو العربي القديم بالبعثات العلمية التي أرسلت إلى أوروبا، بدءاً من فتح الجامعة المصرية، واعتمدت محاولات المبعوثين في تقدم للنحو العربي القديم باستنادها المباشر إلى نظريات ومناهج علم اللغة الحديث، وبتناول النحو من وجهة نظر علمية موضوعية ذات طابع وصفي ".[٢]

٦.٣ شوقي ضيف في كتابه [تجديد النحو]:

تناول شوقي ضيف الاستثناء في كتابه[تجديد النحو] تحت باب عام، هو باب المنصوبات؛ يقول في مقدمة الكتاب:" ... ولعلي بهذا الكتاب أكونُ قد حققتُ آملاً طال انتظاره بتجديد النحو على منهاج وطيد يذلّله ويبسِّطه، ويعين على تمثّل قواعده واستكمال نواقصه .. وحُذِف من الكتاب كل ما لا يفيد إعرابه صحةً في النطق والأداء، وَوُضعت ضوابط مستحدثة لبعض الأبواب المبهمة، التي تجمع أمثلتها جمعاً بَيِّناً، وطُرحت الزوائد والفضول التي كانت عالقة بالأبواب، وأُضيفت أبوابٌ جديدةٌ، كما أضيف كثيرٌ من الدقائق المهمة في الصياغة العربية، وإنّي لشديد الأمل في أن يصبح نهج هذا الكتاب وتبويبه ومادته عتاداً، يرجع إليه مؤلفو كتب النحو التعليمي، ليضعوا ـ على أسسه ـ كتباً لهم متدرجةً مع سنوات الناشئة في التعليم، حتى تستتم في وضوح تمثل مقومات العربية وأوضاع صيغها تمثلاً قوياً سديداً ".[٣]

نلحظ من خلال هذه السطور من المقدمة، أنّ هدف شوقي ضيف في كتابه هذا، هو تبسيط وتذليل الصعوبات الموروثة من كتب النحو العربي التي هي من رواسب الدراسات اللغوية، التي خالطها الكثير من المنطق والفلسفة والتأويل والتعليل، وهَدَفَ أيضاً إلى جعل كتابه قدوةً لمن أراد أن يسير على منواله في تبسيط النحو، وتيسيره، وتسهيل العربية، والمقصود بهذا تلك الناشئة من أبناء العربية التي صار النحو عندهم طلاسم ومعقدات وأحاجي وألغازاً، لا تخدم الدرس النحوي في شيء؛ يقول ممدوح الرمالي:" وفي ظني أن تجربة شوقي ضيف في تجديد النحو كانت صدى لمحاولات التجديد أو التيسير، بالرغم من أنّه لم يكن مبعوثاً، أو من تلامذة مدرسة لندن، أو متخصصاً في ميدان اللغويات، التي أنجزها أتباع المدرسة الوصفية من العرب، حتى إذا كانت محاولة ابن مضاء القرطبي [الرد على النحاة] هي الدافع لإنجاز شوقي ضيف محاولته في تجديد النحو "[٤].

يبدأ شوقي ضيف باب الاستثناء بتعريفه، جرياً على عادة النحاة القدماء حينما

---

(١) الرمالي، ممدوح عبدالرحمن، العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام والأساليب، دار المعرفة الجامعية، الشاطبي، ١٩٩٦م، ١٤.

(٢) المرجع نفسه، ٣٤.

(٣) ضيف، شوقي، تجديد النحو، ط٢، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٢م، ٨.

(٤) الرمالي، العربية والوظائف النحوية، ٥٤.

يتناولون هذا الباب، لكنه في التعريف يضيف إليه أشهر أدوات الاستثناء، وهو بهذا يكون مختصراً مكثفاً لأهم ما يمكن تقديمه للناشئة في باب الاستثناء؛ يقول: الاستثناء هو إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه السابق له بـ (إلاّ)، أو إحدى أخواتها وهي: ما خلا، وما عدا، وما حاشا،وخلا، وعدا، وحاشا (بدون ما)، وغير، وسوى، مثل: حضر الطلبة إلاَّ علياً "[1]. ثم تناول بعد ذلك أنماط الاستثناء من خلال أم الباب (إلاّ) بأسلوب ميسر سهل بسيط، يقبل به الدارس لهذا الباب دون لف ودوران وتعليل وتأويل؛ يقول:" إلاّ هي أم الباب. وإذا كانت الجملة قبلها تامة موجبة،(غير منفية)، تحتم نصب المستثنى مثل :" قرأتُ الكتاب إلاّ صفحتين " فكلمة " صفحتين " مستثنى منصوب بالياء، لأنه مثنى والجملة قبلها تامة،إذ كان من الممكن أن نستغني عن (إلاّ) وما بعدها، فتقول: (قرأتُ الكتاب)، وهي جملة موجبة غير منفية، ولذلك يجب نصب المستثنى فيها، وإذا كانت الجملة السابقة لـ (إلاّ) تامة منفية، جاز نصب المستثنى، كما جاز إعرابه بدلاً من المستثنى منه، تقول: [ما حضر الغائبون إلاّ علياً - ما حضر الغائبون إلاّ عليٌ]، فأنت مع الجملة التامة المنفية بالخيار بين أن تقول " علياً " بالنصب مستثنى بعد (إلاّ)، وأن تقول " عليٌ " بالرفع، بدل بعض من كل من لفظة(الغائبون). وإذا كانت الجملة قبل (إلاّ) منفية وغير تامة لم تعد (إلاّ) ،فيها أداة استثناء بل أصبحت أداة قصر أو حصر، ولذلك يُعرب ما بعدها مكملاً للجملة قبله، وكأن (إلاّ) ليست موجودة بتاتاً مثل:[ما جاء إلاّ محمد – ما رأيت إلاّ زيداً – ما نظرت إلاّ إلى زيد] فزيد في الصيغة الأولى فاعل لجاء، وفي الثانية مفعول به لرأى، وفي الثالثة مجرور بـ (إلى)"[2].

ونخلص مما تقدم إلى ما يلي:

أولاً: لم يخض شوقي ضيف حينما تناول (إلاّ) وأنماط الاستثناء بها بما خاض به النحاة القدماء، من تكرار (إلاّ) ومجيئها بمعان مختلفة، وكذا فعل بأنماط الاستثناء، فقد جاءت أمثلته بسيطة ليس فيها تأويل، أو تعقيد بعيدة عن الخيال، والقول في الفراغ، بل كانت أمثلة على مماس بواقع الاستعمال اللغوي لهذه الأنماط .

ثانياً: عدَّ شوقي ضيف الاستثناء المفرغ أسلوب حصر، ولا علاقة له بالاستثناء، وعدّ(إلاّ) أداة حصر، وهو بهذا لم يكن الأول، فقد قال بذلك كثير من النحاة القدماء والمحدثين.

ثالثاً: لعله كان يناقش بعض الأمثلة دون أن يقصد بأسلوب النحو التحويلي؛ يقول:" والجملة قبلها تامة، إذ كان من الممكن أن نستغني عن (إلاّ) وما بعدها، فتقول: قرأت الكتاب ".[3]

وتناول بعد ذلك أدوات الاستثناء:[ما خلا، ما عدا، ما حاشا]، ويرى أن النحاة أسرفوا على أنفسهم في إعراب أدوات الاستثناء ما عدا (إلاّ)، وهي ما خلا، وما عدا، وما حاشا، وغير، وسوى؛ يقول:" ففي مثل: [حضر الطلاب ما خلا حسيناً] يعربون ما خلا هكذا: ما: مصدرية وخلا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على البعض المفهوم من الكلام، وحسيناً: مفعول به منصوب، وما المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر منصوب، واختلفوا في إعرابه؛ هل هو حال أو ظرف، ورجحوا أنه حال وهو رأي السيرافي، وهذا الإعراب لم يذكر فيه الاستثناء كما هو واضح [4]" ويتساءل شوقي ضيف

---

(١) ضيف، تجديد النحو، ١٨٠.
(٢) ضيف، تجديد النحو، ١٨١.
(٣) المرجع نفسه، ١٨٠.
(٤) ضيف، تجديد النحو، ٢٧.

قائلاً: " ففيم وضع صيغة ما خلا وأختيها فيه ؟"[١] ويقترح إعراباً آخر أخف، وأكثر منطقية مما قال به النحاة، يقول: " وأوضح من هذا الإعراب العسير، وأدخل في المنطق أن يُقال: ما خلا، أداة استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، وكذلك الشأن في إعراب أختيها سواء تقدمتها ما كما هنا أو لم تتقدمها فقيل: جاء القوم خلا خالداً، وبذلك نكون قد اجتزنا صعوبة بل لغزاً في باب الاستثناء " [٢]

وأرى في إعراب ماخلا وأختيها إذا كانت بدون(ما) وجاء الاسم بعدها مجروراً أن تعرب حرف جر والمستثنى بعدها مجروراً بها كقولنا: حضر الطلاب خلا زيدٍ.

وفي (غير وسوى) يقول شوقي ضيف:" وأمّا (غير) فقال النحاة إنها أداة استثناء في مثل [جاء القوم غيرَ زيدٍ] بالنصب، و[ما جاءني أحدٌ غير زيدٍ] بالنصب والرفع، وقالوا إنّ إعرابها نفس إعراب الاسم التالي لـ (إلاّ) في الأمثلة المناظرة، وهي [جاء القوم إلاّ زيداً وما جاء أحدٌ إلاّ زيداً أو إلاّ زيدٌ]، بالنصب على الاستثناء، أو الرفع على البدلية بعد النفي. وهو إعراب فيه غير قليل من التعقيد للفّ والدوران حول (إلاّ) وجملتها المناظرة. وأسهل من ذلك أن نأخذ برأي أبي علي الفارسي في أن (غير) التي تعرب مستثنى منصوباً في مثل:[جاء القوم غير زيدٍ]، إنما هي حال، أما غير المرفوعة في الصيغة المنفية السابقة:(ما جاء أحدٌ غير زيدٍ)، فقال أبو علي الفارسي إنها تعرب نعتاً، وكذلك إن جاءت مجرورة في مثل آية سورة الفاتحة:(صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم)، وينبغي أن نأخذ بهذا الإعراب السهل للفظ (غير)، ونخرجها من باب الاستثناء، وهو ما أخذت به في الكتاب، ومثلها في هذا الحكم "سوى" "[٣].

وأرى في إعراب (غير وسوى) ما يلي:

أولاً: تُعربُ (غير وسوى) إذا كانتا منصوبتين في نمط الاستثناء التام والمنفي، اسم استثناء منصوب، والاسم المضاف إليهما مستثنى مجرور بالإضافة.

ثانياً: (غير وسوى) هما في باب الاستثناء، ولا يجوز إخراجهما من هذا الباب؛ لأنهما يؤديان معنى الاستثناء.

ثالثاً: إذا كانت (غير وسوى) تابعتين للمستثنى منه في نمط الاستثناء التام المنفي، يعربان اسم استثناء مرفوع إذا كان مرفوعاً، ومجروراً إذا كان مجروراً، ولا أرى أنهما بدل من المستثنى منه، فهما اتفقا معه بالحركة الإعرابية دون المعنى، والبدل هو تابع يتبع متبوعه في معناه وإعرابه؛ كقولنا:[ما حضر الطلاب غير زيدٍ]، فالحكم وقع على الطلاب ولم يقع على غير، واتفقُ مع ما ذهب إليه شوقي ضيف في إعرابهما صفة، وصفة الطلاب في الجملة السابقة غير زيد، وهذا أقرب إلى المنطق والفهم .

ويتناول شوقي ضيف أسلوب "لا سيما"، فيرى أنّ النحاة تكلفوا في إعرابها؛ يقول: " وأمّا صيغة (لاسيما) فتكلف النحاة في إعرابها في مثل:[أكثروا من الضحك ولا سيما خالد] صوراً كثيرة من التكلف البعيد "[٤].

---

(١) المرجع نفسه، ٢٧.

(٢) المرجع نفسه، ٢٨.

(٣) ضيف، تجديد النحو ، ٢٨.

(٤) المرجع نفسه، ٢٧. وانظر: الفصل الأول من هذه الرسالة عنوان أدوات الاستثناء (لا سيما وآراء النحاة في إعرابها).

٧.٣ رفاعة رافع الطهطاوي في كتابه [التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية]:

تناول رفاعة الطهطاوي باب الاستثناء في كتابه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية)، وواضح من عنوان الكتاب، أن مؤلفه هدف إلى تبسيط وتيسير اللغة العربية للناشئة من أبناء المدارس في مصر؛ يقول في مقدمة الكتاب: (... فكان حظي من هذه القسمة العدلية تأليف رسالة في النحو، سهلة المأخذ لدراسة المدارس الخصوصية والأولية، فجمعت هذه الرسالة، فجاءت ولله الحمد من محاسن الدولة الإسماعيلية، وأحاسن المنافع الوطنية الملية، تفي بالمرام، لجزالة اللفظ، وحسن الانسجام، لاسيما وأنها مصوغة على أسلوب جديد، يقرب البعيد للمريد المستفيد، فلهذا سميتها بالتحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية، فهي جديرة بأن تعدُّ من المحاسن التجديدية، وقد ترتب هذا الكتاب على عدة أبواب ".[١]

تناول رفاعة الطهطاوي الاستثناء في باب المنصوبات، بادئاً بالتعريف، يقول:" الاستثناء هو الإخراج بـ (إلاّ) أو إحدى أخواتها الشيء من حكم دخل فيه وغيره، نحو: جاءني القوم إلاّ زيداً، فقد أخرجت زيداً من حكم المجيء، ولولا الاستثناء لكان داخلاً فيه ".[٢] بعد ذلك يحدد عدد أدوات الاستثناء، ذاكراً بأنها إحدى عشرة أداة، ويقدمها من خلال جدول.[٣] أما خانات هذا الجدول، فهي عدد، وأدوات، وموقع، وحكم، ومثال، وملحوظات.[٤]

بعد ذلك يعلق على الجدول وأمثلته، بقوله:" إن المستثنى بـ (إلاّ)، ينصب في الكلام التام الموجب، وهو ما ليس بنفي، ولا نهي، ولا استفهام، وكذا إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، أو انقطع عنه، أو تكرر المستثنى؛ نحو:[ما جاءني القوم إلاّ زيداً، وما جاءني إلاّ زيداً أحدٌ، وما جاءني أحدٌ إلاّ حماراً، وما أكل أحدٌ الخبز إلاّ زيداً]، فيجب النصب في هذه المواقع"[٥].

ولي اعتراض على المثال الأول: [ما جاءني القوم إلا زيداً]، فهذا المثال من التام المنفي، فجاز فيه النصب على الاستثناء والرفع على الإتباع بدل من أحد، فكيف عدّه الطهطاوي من باب وجوب النصب، إلاَّ إذا كان ذلك خطأ مطبعي ؟ والله أعلم .

ويستعرض بعد ذلك نمط الاستثناء التام غير الموجب قائلاً؛ " يجوز النصب والبدل، ولكن البدل هو الفصيح " [٦]. وعدّ الطهطاوي أداة الاستثناء (إلاّ) في الاستثناء المفرغ (الناقص) (الناقص) لغواً [٧]، وهذا غير صحيح، فهي أداة حصر، ركزت انتباه المتلقي إلى توكيد الحكم المنحصر في الاسم بعدها، ويسوق أمثلة من أمثلة سيبويه[٨].

ولا أدري أين التجديد في ذلك ؟ وعدّ (إلاّ) في المواقع السابقة حرفاً.[٩] ويذكر أنها تكون

---

(١) الطهطاوي، رفاعة رافع، التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية، تحقيق: البدراوي زهران، المقدمة، دار المعارف ـ القاهرة، مصر، ١٢٨٥م، ٩٣ و٩٤.
(٢) المرجع نفسه، ٢٢٧.
(٣) المرجع نفسه، ٢٢٧.
(٤) المرجع نفسه، ٢٢٨ ـ ٢٣٢.
(٥) المرجع نفسه، ٢٣٣.
(٦) المرجع نفسه، ٢٣٣.
(٧) المرجع نفسه، ٢٣٣.
(٨) الطهطاوي، التحفة المكتبية، ٢٣٣.
(٩) المرجع نفسه، ٢٣٣.

بمعنى (غير) " فتقع موقع الصفة لما قبلها، ويظهر إعرابها فيما بعدها لمجيئها على صورة الحرف، كما في قوله تعالى:" لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا"[١]، أي غير الله "[٢].

ويتناول بعد ذلك غير، وسُوى، وسوى، وسواء، قائلاً: بأن هذه الأدوات تأخذ أحكام الاسم الواقع بعد (إلاّ)[٣]. ويلحظ أنّه عدّ سواء، وسُوى، وسوى، ثلاث أدوات مع إنها أداة واحدة، فيها ثلاث لغات، ولو فعل لكان ذلك في صالح الناشئة، فهذا التيسير والتسهيل الذي كان يهدف إليه من وضعه لهذا الكتاب. أما [عدا وخلا] فقد قال فيهما ما قاله غيره من القدماء والمحدثين، فالمستثنى بعدهما إن سبقتا بـ (ما) المصدرية، وجب نصبه على المفعولية، وإذا تجردتا من (ما) جاز نصبه وجره على أنهما حرف جر[٤] .

وكذا قال في حاشا[٥]. وذكر حكم المستثنى بـ[لا يكون وليس]، فقال إن المستثنى بهما منصوب أبداً [٦]. وقال بما قاله النحاة في إعراب الاسم الواقع بعد (لا سيما).[٧]

أما مظاهر التجديد عند رفاعة الطهطاوي فيتلخص بما يلي:

أولاً: الابتعاد ما أمكن عمّا كان يدور بين النحاة من مناقشات وفلسفات، لا تسعف الناشئة في الدرس النحوي .

ثانياً: لم يتطرق إلى العامل في نصب المستثنى بـ (إلاّ).

ثالثاً: استخدم الجدول كمساعد لفهم باب الاستثناء.

رابعاً: حصره أدوات الاستثناء بإحدى عشرة أداة، وكان من الممكن حصرها بِـ (تسع) بعد حذف سُوى وسواء.

٨.٣ كامل جميل ولويل في كتابه [عودة للنحو العربي الأصيل]:

ومن المحدثين الذين تناولوا باب الاستثناء كامل جميل ولويل في كتابه " عودة للنحو العربي الأصيل "، في الفصل الثاني تحت عنوان الحركة الإعرابية والنغم، يقول:" وهذه الحركات من ناحية ثانية جعلت للغتنا تقبلاً شديداً للنغم، وهم يسمونها الآن الموسيقى اللغوية، وهذه مزية للعربية .... كل المواقف النحوية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالمعاني والعربية، تقوم على هذا الترابط، وكلما حُلت عقدة من عقده، ساء حال النحو والمعاني سواء بسواء، فالبعد عن العلاقة الحميمة بين النحو والمعنى، هو بعد عن سماحة العربية ويسرها وفهمها وتذوقها، إذا اشتد النحاة في أمثلة بعيدة عن اللغة السليمة المستعملة بَعُدَ فهم العربية، وتعقد علم النحو، وفقد قيمته كعامل مؤثر ذي فاعلية في خدمة الفكرة وجلاء المعاني "[٨]. ويسوق ويسوق كامل جميل أمثلة في الحروف، والأدوات، والمواقف الإعرابية، والحركات، والتراكيب في الجملة العربية، وبيان المعاني التي تؤديها أو التي تنشأ عن دخولها[٩]؛ ومنها باب الاستثناء؛ يقول ولويل:" مجيء (إلاّ) كأداة استثناء رئيسية، أو مجيء (غير وسوى

---

(١) سورة الأنبياء، الآية ٢٢.
(٢) الطهطاوي، التحفة المكتبية، ٢٣٣.
(٣) المرجع نفسه، ٢٣٣ و ٢٣٤.
(٤) المرجع نفسه ، ٢٣٤.
(٥) المرجع نفسه، ٢٣٤.
(٦) المرجع نفسه، ٢٣٤.
(٧) المرجع نفسه، ٢٣٥.
(٨) ولويل، كامل جميل، عودة للنحو العربي الأصيل والنحو والمعنى، عمان ١٩٩٤م، (د.ن)، ٢٠٤.
(٩) المرجع نفسه، ٢٠٤ - ٢٢٦.

)، و(ما عدا وما خلا وحاشا)، كما جاءت (إلاّ) يقصد به أن الأمر الذي يجري على شيء عام لا يجري على جزء من هذا الشيء "[١].

ولم يأت ولويل بشيء جديد، فهو يعرف الاستثناء تعريفاً معروفاً بعبارات مختلفة قليلاً، ذاكراً أهم أدوات الاستثناء [إلاّ وغير وسوى وما عدا وما خلا وحاشا].

ويتناول بعد ذلك الاستثناء المفرغ مسميّه أسلوب قصر، كما فعل بقية النحاة؛ يقول:" قد يسبق أسلوب الاستثناء بأداة نفي، ويحذف منه المستثنى منه، عندئذ يطلق على أسلوب الاستثناء بأنه أسلوب قصر "[٢]. ثم يربط هذا النمط من الاستثناء بالمعنى من خلال تعليقه على قوله تعالى:[وما محمد إلاّ رسولٌ قد خلت من قبله الرسل] [٣]؛ يقول ولويل:" لقد قصرت حياة الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - على الرسالة، فكأنه يريد سبحانه، أن يرفع ما في أذهان بعض الناس من عبادته، أو أخذ حركاته العادية في حياته كأسلوب طعامه وشرابه، يريدهم سبحانه أن يأخذوا عنه ما يأتيه من ربه، ولذلك اختلف تأثير (إلاّ) هنا عما كان يستعمل من قبل، لذا جاء ما بعدها مرفوعاً، وأسلوب القصر هنا يأتي لإعطاء الفكرة تركيزاً قوياً مناسباً، فالآية للصحابة، وهم يدركون وظيفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم – ويدركون عمله وتكريمه، وآمنوا عن اعتقاد ومشاهدة، وقد استعظموه، ويبدو أنّ استعظامهم حال بينهم وبين إدراك الحقيقة، أنه إنسان وقد فرض عليه الموت، كما فرض على جميع الناس، فكل إنسان لابد من موته، فجاء أسلوب القصر [وما محمد إلاّ رسول]؛ ليركز فكرة الإيمان عندهم، ولينفي عنهم صفة جهالة الحقيقة الأبدية، وأن الذي لا يموت هو الله تعالى فحسب "[٤].

وأرى أن ولويل قد أغفل أيضاً نمط الاستثناء التام المنفي؛ لأنه يندرج تحت أسلوب القصر. كقولنا [ما حضر أحدٌ إلاّ زيداً] فـ (زيدٌ) قصر المتكلم الحضور على زيد، وهذا واضح وبين أنه أسلوب من أساليب القصر في العربية.

ولعل أداة الاستثناء (إلاّ) لها أثرها في المعنى في بقية أنماط الاستثناء، وليس أثرها ذاك مقصوراً على أسلوب القصر كما ذهب إلى ذلك ولويل.

٩.٣ مهدي المخزومي في كتابه [في النحو العربي]:

ومن المحدثين الذين تناولوا باب الاستثناء؛ مهدي المخزومي في كتابه [في النحو العربي]؛ يقول في مقدمة كتابه:" هذا كتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين، مبّرراً ممّا علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا من منهجه، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاماً، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية، لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله فصولاً، لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي، وتمسكهم بفكرة العمل، وفرقت مسائل كانت عند النحاة مجتمعة، ولا ينبغي لها أن تجتمع؛ لأنها ليست من واد واحد، ولا موضوع واحد، كالذي كان النحاة يسمونه بالاستثناء المفرغ، فقد تناول النحاة بحثاً في باب الاستثناء، وليس هو من بابه، لأنه توكيد وقصر، فحقه أن يعالج مع ما يعالج من مسائل

---

(١) المرجع نفسه، ٢١٧.
(٢) المرجع نفسه ، ٢١٧.
(٣) سورة آل عمران، الآية ١٤٤.
(٤) ولويل، عودة للنحو العربي الأصيل، ٢١٧.

التوكيد وطرائقه "[١].

ونخلص من المقدمة ما يلي:

أولاً: أن هدف تأليف الكتاب؛ هو تخليص النحو العربي مما علق فيه من فلسفات وتأويلات وتعقيدات، صرفت الدرس النحوي عن هدفه.

ثانياً: إخراج نمط الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء، وإلحاقه بباب التوكيد والحصر.

وأرى أن مهدي المخزومي تابع غيره من النحاة القدماء في نمط الاستثناء المفرغ، لكن الجديد إلحاق هذا النمط بباب التوكيد والقصر، وأنا معه في ذلك .

تناول مهدي المخزومي الاستثناء في موضعين؛ في الموضع الأول: جاء حديثه مختصراً موجزاً، فقد عرّف الاستثناء، ثم ذهب يحلل هذا التعريف من خلال بعض الأمثلة؛ يقول: " الاستثناء وهو إخراج شيء من حكم دخل فيه غيره، نحو: [خرج الزائرون إلاّ خالداً]، فهنا حكم وهو "الخروج"، وجماعة دخلوا في الحكم، أو تلبسوا به، وهم "الزائرون"، وواحد أستثني من هذه الجماعة، فلم يشاركهم في الحكم، وهو:(خالد)"[٢] .

ثم يذكر الشروط الواجب توافرها لتحقق الاستثناء؛ وهي: [٣]

١- المستثنى منه: (الزائرون).

٢- المستثنى: (خالد).

٣- الأداة: (إلاّ).

ثم يتناول بعد ذلك نمطين من أنماط الاستثناء فقط التام؛ بنوعيه الموجب والمنفي، ذاكراً حكم كل واحد منهما. [٤]

ويعود إلى الاستثناء في موضع لاحق من كتابه ولكن بتفصيل أكثر؛ فبعد أن عرّف الاستثناء، وتناول شروط تحققه، تحدث عن الاستثناء المفرغ مخرجاً إياه من باب الاستثناء ومدخله في باب التوكيد والقصر؛ يقول: " والواقع أنّ ما سمي بالاستثناء المفرغ لم يكن استثناء بحال، ولكنه قصرٌ، والقصر توكيد، أداته التي يقوم عليها هي (النفي و إلاّ)، ولم يكن النحاة ليعرضوا له في باب الاستثناء لولا وجود (إلاّ) فيه، و(إلاّ) في هذه الأمثلة لا تؤدي الاستثناء، ولكنها صحيحة إلى النفي السابق لتؤدي توكيداً "[٥].

يتناول بعد ذلك (إلاّ)، قائلاً إنها أم أدوات الاستثناء، وهي محمولة عليها محللاً المثالين التاليين:

[أفلس التجارُ إلا علياً] و[ما أفلس التجار إلا علياً].

" ففي المثال الأول؛ نفت (إلاّ) الإفلاس عن علي، وقد كان ثبت للتجار، وفي المثال الثاني؛ أثبتت (إلاّ) الإفلاس لعلي بعد إذ نفي عن التجار"[٦]. فهي تنفي عما بعدها ما ثبت لما قبلها وتثبت لما بعدها ما نفي عما قبلها.

أما بقية الأدوات فيقول عنها:" ألحق النحاة بـ (إلاّ) كلمات رأوا أنها تؤدي ما تؤديه (إلاّ)

---

(١) المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، المقدمة، ط ٣، ١٩٨٦م، (د.ن)، ١٥.

(٢) المرجع نفسه، ٤٢.

(٣) المرجع نفسه ، ٤٢.

(٤) المرجع نفسه، ٤٢.

(٥) المخزومي، في النحو العربي ، ٢٠٦.

(٦) المرجع نفسه، ٢٠٧.

من وظيفة، وهذه الكلمات بعضها اسم، وبعضها فعل، وبعضها أداة، وأكثر هذه الكلمات استعمالاً هي:

١- غير ٢- سوى "[١]

ويذهب مهدي المخزومي في إعرابهما، كما يلي:" والحقُّ أن (غير) و(سوى) مثل: (مثل) في إبهامهما، ومثل، وغير، وسوى، إذا لم يسند إليها، أو لم يضف إليها، نعت بعد نكرة، وحال بعد معرفة، فإذا نصبت غير وسوى في هذا الباب، فهما منصوبتان على الحال، وإذا رفعتا فيه فهما مرفوعتان على النعت ".

وفي هذا يتفق مهدي المخزومي وشوقي ضيف في إعراب هاتين الأداتين، وأرى أنّ مهدي المخزومي سمّى حروف الاستثناء أداة مع أن هذه التسمية قد تنسحب على كل الأدوات .

وتناول بعد ذلك [خلا وعدا]، فيقول:" وهما كلمتان جامدتان تستعملان استعمالين:

١) تستعملان استعمال الأفعال، مسبوقتين بأداة الوصل، أو أداة المصدر على حد تعبير النحاة، أعني " ما " فيكون ما بعدهما منصوباً.

٢) تستعملان استعمال أدوات الإضافة، مجردتين من " ما " فيكون ما بعدهما مخفوضاً على الإضافة "[٢].

وأرى أن مهدي المخزومي عندما عدّ [خلا وعدا] بدون "ما" المصدرية مضافتين، والمستثنى بهما مضافاً إليه مجروراً، غفل عن كيفية إعرابهما، فهما على هذا اسمان، ولا بدّ لهما من موضع من الإعراب. وأرى أيضاً أنّ إعرابهما بدون (ما) إذا كان الاسم بعدهما مجروراً أن يكونا حرفي جر.

وأفرد مهدي المخزومي لـ (حاشا) حديثاً خاصاً بها، ذاكراً أقوال النحاة فيها، ويخلص إلى القول:" والواقع أنّ استعمال (حاشا) في الاستثناء قليل، ولذلك كان سيبويه يعدّها في حروف الإضافة، ولذلك يخفض ما بعدها في أكثر الاستعمالات "[٣].

ويتناول بعد ذلك نوعي الاستثناء المتصل والمنقطع؛ قائلاً: " ولو أمعنا النظر في أمثلة الاستثناء المنقطع التي تردد التمثيل بها في كتب القوم، لرأينا أنَّ الاستثناء فيها لم يكن على حقيقته، بل أرسل إرسال المجاز؛ كقولهم: [ما زاد هذا المال إلاَّ ما نقص] فقد قال النحاة: إنّ ذلك من الاستثناء المنقطع؛ لأنّ ما بعد (إلاّ) ليس واحداً مما ذكر قبلها؛ لأنه لا يقال زاد النقص. وليس هذا القول بشيء؛ لأن المعنى المستفاد من هذا المثال، هو أنه لم يطرأ على هذا المال إلاَّ النقصان، أي لم يصبه شيء يغيّر حاله إلاّ النقصان، يضاف إلى هذا أنه ليس في الكلام مستثنى منه، ليكون الكلام استثناء وهو معدود من القصر، إذ قصر الصفة على الموصوف، أو قصر الفعل على الفاعل "[٤]. ويتحدث بعد ذلك عن استعمال (إلاّ) في في غير موضع الاستثناء وخروجها إلى معانٍ أخرى. [٥] ويعود مرة أخرى إلى الحديث عن عن الاستثناء المفرغ، تحت عنوان القصر(القصر بالنفي وإلاّ)، ويخرج هذا النوع من الاستثناء من باب الاستثناء ويدرجه كما أسلفت في باب التوكيد والقصر. [٦]

---

(١) المرجع نفسه ، ٢٠٧.

(٢) المخزومي، في النحو العربي ، ٢٠٨.

(٣) المرجع نفسه، ٢٠٩.

(٤) المرجع نفسه ، ٢٠٩.

(٥) المرجع نفسه، ٢١٠.

(٦) المخزومي، في النحو العربي، ٢١٠ و ٢١١.

١٠.٣ هادي نهر في كتابه [التراكيب اللغوية في العربية]:

تناول هادي نهر أسلوب الاستثناء في كتابه(التراكيب اللغوية في العربية)؛ يقول في المقدمة:" فقد ألغيت كثيراً من التراكيب اللغوية التي يبوّب لها في كتب النحو، وقد أقتصر فيها على بعض الصور التي لا تؤكد حقيقة التركيب المعين، أو تجمعُ أنماطه ونماذجه العديدة، فقد بوّب النحاة مثلاً لتراكيب التوكيد بباب (التوكيد المعنوي والتوكيد اللفظي) في الوقت الذي تمتلك فيه العربية أنماطا كثيرة دالة على التوكيد كشف عنها الفصل الخاص بهذا التركيب "[١].

إذن فقد تناول هادي نهر باب الاستثناء تحت ثلاثة عناوين في كتابه هذا؛ العنوان الأول: تراكيب التوكيد مدرجاً أسلوب القصر بالنفي والاستثناء تحت هذا العنوان، وحذف المستثنى تحت عنوان تراكيب الحذف والتقدير، والنفي بالاستثناء تحت عنوان تراكيب النفي.[٢]

أولاً: الاستثناء المفرغ: عدّ هادي نهر الاستثناء المفرغ نوعاً من أنواع التوكيد، وطريقاً من طرق القصر؛ يقول:" يكون القصر على وفق طرق شتى نذكر منها الآتي:

١- القصر بالنفي و(إلاّ)، وقد يكون النفي بـ (ما) كـ (وما محمد إلاّ رسول)، أو بغيرها؛ نحو قوله تعالى:(إن هذا إلا ملك كريم) [٣].

٢- كما يكون الاستثناء بغير (إلاّ)، نحو:

لم يبق سواك نلوذ به بما نخشاه من المحن " [٤]

ثانياً: حذف المستثنى:" وذلك بعد [إلاّ وغير] المسبوقتين بـ (ليس)، يقال: قبضت عشرة ليس إلاّ أوليس غير. كأنه قال:[ليس إلاّ ذاك ـ وليس غير ذاك]، لكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني "[٥]، وغير هذه اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى وتقدمت عليه كلمة ليس وقولهم: لا غير لحن "[٦].

ثالثاً: النفي بالاستثناء: تناول هادي نهر علاقة الاستثناء بالنفي، وشبهها بعلاقة جزء بكلّ، يقول:(فإذا قلت:(ليس الذكر كالأنثى)، أفدت معنى قولك أيضاً إنّ الذكر غير الأنثى، ولهذا قيل أن (غير) تستعمل أداة نفي، فالعلاقة مشابهة تامة، ومن هنا استخدمت أكثر أدوات الاستثناء لتأكيد نفي المراد نفيه. ومن هذه الأدوات نذكر [لا يكون، وليس]: مثل (جاءني القوم ليس زيداً) ومثل هذه التراكيب مهجور في الوقت الحاضر)[٧]. وكذا (إلاّ) حين تكون تكون بمعنى (لكن) [٨]، كقوله تعالى: (لست عليهم بمصيطر، إلاّ من تولى وكفر، فيعذبه الله) [٩]، أو بمعنى (غير) كقوله تعالى:(لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا). [١٠]

---

(١) نهر، هادي، التراكيب اللغوية في العربية- دراسة وصفية تطبيقية-، المقدمة، مطبعة الإرشاد – بغداد ١٩٨٧م، ٩.

(٢) المرجع نفسه ، الصفحات:١١٥و١٤٩و٣٠٧ و٣٠٨ و ٣٠٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٤٤.

(٤) نهر، التراكيب اللغوية في العربية، ١٢٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٤٤ و ٣٤٥.

(٦) نهر، التراكيب اللغوية في العربية، ١٦٨.

(٧) المرجع نفسه، ٣٠٨.

(٨) المرجع نفسه، ٣٠٨.

(٩) سورة الغاشية، الآية ٢٢ و ٢٣.

(١٠) سورة الأنبياء، الآية ٢٢.

ويتناول بعد ذلك (غير وسوى) وتفيدان معنى النفي إذا حلتا محل(إلاّ) نحو:[نجح الطلبةُ غير زيدٍ، وسوى زيدٍ].[١]

ومثل (غير) في إفادة النفي (ماخلا وماعدا)[٢]. ثم يكمل كلامه عن (دون) فيقول:" فيقول:" وتستعمل (دون) أحياناً للدلالة على (غيبة) ما أضيف إليه، من نحو:[فعلتُ هذا من دونك]، أي: وأنت غائب، ونحو: (قام القوم دون زيد)، فالمعنى: إنّ زيداً لم يقم، فدلالتها دلالة غير، غير أنّ هذا لا يطرد، ومن ذلك قوله تعالى:(إنكم لتأتون الرجال شهوةً من دون النساء)،[٣] بنفيه سبحانه أنهم يأتون النساء، ويقرر إتيانهم للرجال "[٤].

١١.٣ الإحصائية

أولاً: أكثر أدوات الاستثناء وروداً في المعلقات وأصحاب دواوينهم، (إلاّ، وغير، وسوى).
ثانياً: ندرة استخدام أدوات الاستثناء الأخرى، مثل: (خلا، ماخلا، بيد، حاشا، لاسيما، ليس).
ثالثاً: لم ترد بعض أدوات الاستثناء، مثل: (لا يكون، وبله، وترمّا، ولمّا، وعدا، وما عدا).
رابعاً: تقدم المستثنى على المستثنى منه مرتين.
خامساً: وردت (ماخلا) مرتين، كما وردت (خلا) مرة واحدة أيضاً.
سادساً: ورد أسلوب (لاسيما) مرة واحدة، وهو شاهد مشهور.
سابعاً: وردت (ليس) بمعنى الاستثناء مرتين.
ثامناً: لم ترد (دون) إلاَّ للظرفية، ولا معنى للاستثناء فيها.
تاسعاً: تكررت (إلاَّ) ثلاث مرات.
عاشراً: توزعت أنماط الاستثناء كما يلي :
١ـ الاستثناء المفرغ، كان هذا النمط أكثر الأنماط شيوعاً في المعلقات والدواوين، إذ ورد مائة وأحد عشر مرة.
٢ـ ورد الاستثناء التام المنفي خمساً وثلاثين مرة.
٣ـ ورد الاستثناء التام المثبت ثمان وثلاثين مرة.
٤ـ ورد الاستثناء المنقطع ست مرات.
الحادي عشر: وردت أدوات الاستثناء كما في المعلقات وأصحاب دواوينهم، وعدد مرات ذكرها، كما هو آت:
إلاَّ: ١٤١.
غير: ٣٢.
سِوَى: ١٧.

(١) نهر، التراكيب اللغوية في العربية، ٣٠٨.
(٢) المرجع نفسه، ٣٠٨.
(٣) سورة الأعراف، الآية ٨١.
(٤) نهر، التراكيب اللغوية في العربية، ٣٠٩.

الخاتمة

كانت هذه الدراسة حول الاستثناء ومعالمه بين القاعدة النحوية والواقع الاستعمالي من خلال معلقات العرب العشر، دراسة نظرية تطبيقية، قمت خلالها باستقصاء الأبيات الشعرية التي وردت في المعلقات، المتعلقة بمسائل الاستثناء والاستشهاد بها في مواطن الاستشهاد.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها مايلي:

أولاً: أن أسلوب الاستثناء كان من الأساليب التي كثر شيوعها في المعلقات، ولم يقتصر الأمر على نوع واحد من أنواع الاستثناء، وإن كان في بعضها كثير الورود، ولكنني وجدت أن ما عثرتُ عليه من الشواهد شاملة لكل أنواع الاستثناء: المتصل، والمنقطع، والمفرغ.

ثانياً: حظي الاستثناء المفرغ بعدد كبير من الشواهد في المعلقات؛ ولعل ذلك عائداً إلى وضوح المعنى، بحيث يسهل على القارئ معرفة وتقدير المستثنى منه المحذوف دون الحاجة إلى ذكره، فالعربية تلجأ إلى الاختصار إذا كان المعنى واضحاً.

ثالثاً: أكثر أدوات الاستثناء شيوعاً في المعلقات هي:(إلاّ)، وهذا ليس بالشيء الجديد والغريب، فمن المعروف أن (إلاَّ) هي أم الأدوات وأصلها، لذا كثر استعمالها في المعلقات.

رابعاً: بعض أدوات الاستثناء لم ترد في المعلقات، مثل:(لا يكون، وبله، ولمَّا، وترمّا، وعدا، وماعدا)، ولعل سبب ذلك يعود إلى قلة استعمالها وشيوعها في ذلك الوقت.

خامساً: ورود بعض الأبيات الشعرية شاذة عن قواعد الاستثناء، لذا نجدهم يؤولون في الإعراب.

سادساً: معظم القواعد النحوية الواردة في أسلوب الاستثناء ـ التي وضعها النحاة بشكل معياري ـ لم ترد عليها شواهد في تلك المعلقات والدواوين، وما ورد ما هو إلاّ شواهد مصنوعة كانت من وضع النحاة أنفسهم.

سابعاً: يرى بعض الباحثين اللغويين المحدثين، أن نمط الاستثناء المفرغ، ما هو إلاّ أسلوب من أساليب الحصر والقصر، والقصر توكيد، أداته التي يقوم عليها؛ هي (النفي بإلاَّ)، ومن هؤلاء الباحثين: مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي).

ثامناً: هناك كثير من قواعد الاستثناء يمكن الاستغناء عنها، كما ذكر ذلك كثير من النحاة المحدثين، وأكده شواهد المعلقات.

تاسعاً: أن المعلقات يجب أن تحظى بالاهتمام من قبل الدارسين؛ للتعرف على تراكيب اللغة وأساليبها المختلفة، فيا حبذا لو أن الباحثين توجهوا لدراسة الأبواب النحوية من خلالها، فهي تعد ميداناً واسعاً للدراسات والبحوث اللغوية المتنوعة.

المراجع

الأبرص، عبيد، 2003م، **ديوان عبيد بن الأبرص**، تحقيق: تشارلز لايل، قدم للطبعة الثانية، وأعدها للنشر وترجم التعليقات إلى العربية: د. محمد عوني عبد الرؤوف، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، القاهرة.

أحمد، نوزاد حسن، 1996م، **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي- ليبيا.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، 1981م، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الثانية، الجزء الأول، الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر، الكويت.

الأزهري، خالد بن عبدالله، 1980م، **شرح التصريح على التوضيح**، الجزء الأول، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة – مصر.

الأسد، ناصر الدين، 1969م، **مصادر الشعر الجاهلي**، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر.

الإشبيلي، ابن خير، 1963م، **فهرست ابن خير الإشبيلي**، الطبعة الثانية، نشر المكتب التجاري، بيروت، ومكتبة المتنبي، بغداد، ومؤسسة الخانجي، القاهرة.

الأعشى، ميمون بن قيس، 2003م، **ديوان الأعشى الكبير**، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

امرؤ القيس، 2005م، **ديوان امرئ القيس**، حققه وشرحه: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت – لبنان.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري،1982م، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، الجزء الأول، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان.

الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم،1980م، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، 1998م، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، 1998م، **صحيح البخاري**، بيت الأفكار الدولية – الرياض – السعودية.

برجشستراسر،1929م، **التطور النحوي للغة العربية**، مطبعة النجاح، القاهرة – مصر.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، 1970م، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار صادر، بيروت.

بكر، محمد صلاح الدين مصطفى، 1986م، **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، المطبعة الفنية، القاهرة .

التبريزي، ولي الدين أبو عبدالله، 1980م، **شرح القصائد العشر**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
التغلبي،عمرو بن كلثوم،1991م، **ديوان عمرو بن كلثوم**، جمعه وحققه و شرحه : إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.
ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، 1969م، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار المعارف، مصر.
الجمحي، أبوعبدالله محمد بن سلام، 1974م، **طبقات فحول الشعراء**، شرح: محمود محمد شاكر، الجزء الأول، مطبعة المدني.
ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي البغدادي،1985م، **اللمع في العربية**، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت – لبنان.
الجوهري، أبونصر إسماعيل بن حماد،(د.ت)، **الصحاح**، الجزء الثاني، الناشر دار العلم للملايين، بيروت – لبنان.
ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي،1979م، **الكافية في النحو**، شرحه: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
الحسيني، أبو البقاء أيوب بن موسى الفريمي، 1998م، **كتاب الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق:عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت .
ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبدالرحمن بن محمد، (د.ت)، **مقدمة ابن خلدون**، الطبعة الرابعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
الدامغاني، أبو عبدالله الحسين بن محمد، 1985م، **الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز**، تحقيق: سيد الأصل، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان.
دمشقية، عفيف، 1978م، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، فرع لبنان – بيروت ، الدراسات الإنسانية، تحديث اللغة العربية ٤.
دي سوسور، فردينان، 1988م، **علم اللغة العام**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل .
الذبياني، النابغة، (د.ت)، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، 1995م، **مختار الصحاح**، تحقيق: محمود خاطر، طبعة جديدة، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت – لبنان.
الرضي، رضي الدين محمد بن حسن، 1978م، **شرح الرضي على الكافية**،الجزء الثاني، جامعة قازيونس، بنغازي.
الرمالي، ممدوح عبدالرحمن، 1996م، **العربية والوظائف النحوية**، دراسة في اتساع النظام والأساليب، دار المعرفة الجامعية، الشاطبي، (د.م).
الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى النحوي، 1973م، **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة – مصر.
الزبيدي، أبو تامر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، (د.ت)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة.

الزركشي، بدر الدين أبو عبدالله محمد بن بهادر بن عبدالله الشافعي،1997م، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ضبط: محمد محمد ناصر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار المكتبة العلمية، بيروت ـ لبنان .
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد ، 1980م، **المفصل في علم العربية**، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت – لبنان.
الزوزني، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسين، **شرح المعلقات السبع**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر مكتبة صبيح، (د.م).
زوين، علي، 1986م، **منهج البحث اللغوي بين التراث ومنهج اللغة الحديث**، الطبعة الأولى، سلسلة كتب شهرية، بغداد.
الزيات، أحمد حسن، 1978م، **تاريخ الأدب العربي**، دار الثقافة، بيروت .
زيدان، جرجي، 1911م، **تاريخ آداب اللغة العربية**، الجزء الأول، مطبعة الهلال، الفجالة.
ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، 1988م، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، 1988، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
السيوطي، 1988م،جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الجزء الثاني، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا – لبنان.
السيوطي، 1988م، **معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم**، تحقيق: عبد العزيز السيروان ويوسف علي بديوي، دار ابن هانئ، الطبعة الأولى، دمشق – سوريا.
السيوطي، (د.ت)، **شرح شواهد المغني**،تحقيق:محمد محمود، لجنة التراث العربي.
السيوطي، (د.ت)،**همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، الجزء الأول، بيروت – لبنان.
السيوطي، 1958م، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.
الشلوبيني، أبوعلي عمر بن محمد بن عمر،1980م، **التوطئة**، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة.
الشمايلة، وجدان عبد اللطيف الشمايلة، 2006م، **الاستثناء في الحديث الشريف بين النظرية والتطبيق من خلال صحيح البخاري**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة.
الشنقيطي، محمد الأمين بن المختار، (د.ت)، **مذكرة في أصول الفقه**، دار العلم، بيروت – لبنان.
الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله، 1937م، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى، المطبعة الحلبية، القاهرة .
الشيباني، أبوالعباس أحمد بن يحيى بن زيد، 1944م، **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

الصائغ، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن حسن، 2003م، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - السعودية.
الصبان، محمد بن علي، (د.ت)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**، الجزء الثاني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
ضيف، شوقي، 1982م، **تجديد النحو**، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة – مصر.
طبانة، بدوي،1967م، **معلقات العرب، دراسة نقدية تاريخية في عيون الشعر الجاهلي**، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر.
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، 2001م، **جامع البيان من تأويل آي القرآن**، ضبط وتعليق: محمود محمد شاكر، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
الطهطاوي، رفاعة رافع، 1285م، **التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية**، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة – مصر.
العامري، لبيد بن ربيعة، (د.ت)، **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار صادر، بيروت.
ابن العبد، طرفة، 1987م، **ديوان طرفة بن العبد**، شرحه وقدّم له: مهدي محمد ناصر الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
ابن عبد ربه، أبوعمر أحمد بن محمد، 1987م، **العقد الفريد**، تحقيق: د. عبد المجيد القرضيبي، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت.
العبسي، عنترة بن شداد، 1964م، **ديوان عنترة بن شداد**، تحقيق ودراسة: محمد سعيد، المكتب الإسلامي، بلا دار النشر.
ابن عصفور، الإشبيلي،(د.ت)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: أنس بدوي، دار إحياء التراث العربي، الجزء الثاني، بيروت – لبنان.
ابن عطية، أبو محمد بن عبد الحق بن غالب، 1993م، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل، (د.ت)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، (د.م).
العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، 1995م، **اللباب في علل البناء و الإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا.
عمايرة، خليل أحمد، 1990م، **في نحو اللغة و تراكيبها**، الطبعة الثانية، مؤسسة علوم القرآن، عجمان – دبي.
عمايرة، خليل أحمد، 1987م، **في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي**، تقديم: سلمان حسن العاني، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن.
ابن عوض، صلاح بن عوض بن عبد الله مريبش، 2006م، **الاستثناء في القرآن الكريم**، جدارا للكتاب العالمي، عمان - الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن.
الغزالي، أبو حامد بن محمد، 1993م، **المستصفى في علم الأصول**، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، 1981م، **الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار العلوم للطباعة والنشر، المدينة المنورة – السعودية.
الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله، (د.ت)، **معاني القرآن**، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني، مصر.
الفيصل، عبدالعزيز بن محمد، 1423هـ، **المعلقات العشر**، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، (د.ت)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية ـ بيروت.
القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، 1986م، **الاستغناء في أحكام الاستثناء**، تحقيق: محمد عبد القادر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب،1967م، **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**، تحقيق: علي حمد البجاوي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، نشر دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء، 1982م، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة – مصر.
القيرواني، أبوعلي الحسن بن علي بن رشيق، 1963م، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر.
كاظم، كاظم إبراهيم، 1988م، **الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت.
المالقي، أحمد بن عبد النور، 1985م، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا.
ابن مالك، أبوعبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي، 2000م، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: علي محمد معّوض وعادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
ابن مالك،2001م، **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد عبد القادرعطا وطارق فتحي السيد، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
ابن مالك، 1983م، **شواهد التوضيح والتصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت – لبنان.
ابن مالك، 1967م، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر.
المبارك، مازن، 1971م، **النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها و تطورها**، الطبعة الثالثة، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، لبنان.
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، 1979م، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، الجزء الرابع، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

المخزومي، مهدي، 1986م، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، الطبعة الثالثة،(د.ن).
المرادي، حسن بن قاسم، 1976م، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد.
المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة،2001م، **روضة الناظر وجنة المناظر**، تحقيق: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، الطبعة السادسة، الجزء الثاني، مكتبة الرشيد، الرياض – السعودية.
أبوالمكارم، علي، 1980م، **تقويم الفكر النحوي**، دار الثقافة، بيروت – لبنان.
ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، (د.ت)، **لسان العرب**، تحقيق:عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت.
النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، 1973م، **شرح القصائد التسع المشهورات**، تحقيق: أحمد قطاب، نشر وزارة الإعلام العراقية، مطبعة الحكومة، بغداد.
نهر، هادي،1987م، **التراكيب اللغوية في العربية- دراسة وصفية تطبيقية-**، مطبعة الإرشاد، بغداد .
الهروي، علي بن محمد النحوي، 1981م، **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله،(د.ت)، **مغني اللبيب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الجزء الأول، القاهرة.
ابن هشام، 1979م، **أوضح المسالك إلى ابن مالك**، الطبعة الخامسة، دار الجيل، بيروت – لبنان.
ولويل، كامل جميل، 1994م، **عودة للنحو العربي الأصيل والنحو والمعنى**، بدون ذكر دار النشر، عمان.
اليشكري، الحارث بن حلزة، 1991م، **ديوان الحارث بن حلزة**، جمعه وحققه وشرحه: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.
ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، 1980م، **شرح المفصل**، الجزء الثاني، عالم الكتب، بيروت.
اليمني، علي بن سليمان الحيدرة، 2002م، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان – الأردن.
اليمني، 1975م، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق: كامل محمد يعقوب، القاهرة.